مجلة الصحافة

العدد (20) | السنة الخامسة | شتاء 2021

صحافة البيانات..
أحلام مؤجلة

معهد
الجزيرة للإعلام

محتويات العدد

4 **«كوفيد- 19» ومستقبل صحافة البيانات في العالم العربي**
محمود بركات

16 **لماذا نخشى تدريس صحافة البيانات؟**
أروى الكعلي

22 **إنفوتايمز.. قصة منصة عربية آمنت بصحافة البيانات**
عمرو العراقي

28 **صحافة البيانات في مواجهة صحافة الرأي**
حوار مع محمد حداد

34 **صحافة البيانات وتحدي جائحة كورونا**
ألفريد هيرميدا وأوسكار ويستلوند

36 **الصحفي وامتحان «الوثائقي»**
بشار حمدان

42 **الصحافة والسوسيولوجيا.. الحوار الحذر**
محمد أحداد

48 **الصحفيون وعصابات المخدرات.. «كلماتنا في وجه رصاصكم»**
ناو زافاليتا

54 **مسلسل لوبين.. الموت دفاعا عن «المصادر»**
ملاك خليل

60 **القصص الصحفية الإنسانية.. البحث عن التعاطف والتأثير**
هشام بوعلي

68 **الإعلام في الجزائر.. خطوة إلى الأمام من أجل خطوتين إلى الوراء**
فتيحة زماموش

76 **أثر «السي أن أن».. عن المفهوم وأبعاده في عالم الصحافة اليوم**
كوثر بن عبيد

86 **في زمن «الترند».. عندما يتخوّف الصحفي من رد فعل الجمهور!**
إسماعيل عزام

92 **الصِّحافة في فرنسا.. الحريّةُ هي فقط أن تنتقدَ الإسلام**
حنان سليمان

إصدار جديد لمعهد الجزيرة للإعلام

كتّاب المجلة

محمود بركات

صحفي متخصص في صحافة البيانات.

أروى الكعلي

أستاذة صحافة البيانات بمعهد الصحافة وعلوم الإخبار بتونس، وباحثة في علوم الإعلام والاتصال.

عمرو العراقي

مؤسس تجربة «إنفوتايمز» لصحافة البيانات، يقود برنامجا لتوسيع رواية القصص الصحافية المدفوعة بالبيانات كزميل في مركز نايت للصحافة في ICFJ.

محمد حداد

(حوار مع مجلة الصحافة)

متخصص في صحافة البيانات ويترأس فريق AJLabs.

ألفريد هيرميدا

أستاذ في كلية الصحافة والكتابة والإعلام بجامعة كولومبيا البريطانية.

أوسكار ويستلوند

أستاذ في قسم الصحافة والدراسات الإعلامية في جامعة أوسلو متروبوليتان.

بشار حمدان

مخرج أفلام وثائقية فلسطيني ومنتج استقصائي أول في قناة الجزيرة.

محمد أحداد

صحفي في معهد الجزيرة للإعلام. أصدر كتاب «يد في الماء ويد في النار» حول الصحافة الاستقصائية.

ناو زافاليتا

صحفي وكاتب مكسيكي.

ملاك خليل

صحفية وكاتبة لبنانية تعمل في معهد الجزيرة للإعلام، حاصلة على دبلوم في فنون التواصل من الجامعة اللبنانية الدولية.

هشام بوعلي

صحفي مغربي بموقع القناة الثانية، خريج المعهد العالي للإعلام والاتصال.

فتيحة زاموش

صحفية جزائرية وطالبة دكتوراه إعلام.

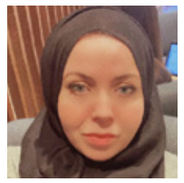

كوثر بن عبيد

صحفية جزائرية خريجة جامعة «كينغز كولج» بلندن، متخصصة في دور الإعلام والمؤسسات الإعلامية في النزاعات الدولية.

إسماعيل عزام

صحفي مغربي يعمل مع DW عربية في قسم الأونلاين والشبكات الاجتماعية. عمل سابقا في موقع CNN Arabic وموقع هسبريس.

حنان سليمان

صحفية حرة ومدرّبة وباحثة ومستشارة إعلامية.

صحافة البيانات.. النوايا وحدها لا تكفي

إذا أردنا أن نختصر واقع صحافة البيانات في العالم العربي، يمكن أن نقول بما يلزم من التكثيف: الكثير من الكلام والقليل من الممارسة.

تبدو الممارسة جديدةً، وما تزال في بداياتها الأولى، ومثلما سرّعت أزمة فيروس كورونا من وتيرة التحول الرقمي، فإنها أبرزت أهمية الوصول إلى البيانات في ظل غياب الصحفي عن مجاله الحيوي: الميدان.

وجدت المؤسسات الإعلامية العربية نفسها أمام تدفق غير مسبوق للأرقام والبيانات، سمتها الأساسية أنها تؤصل لرواية واحدة، هي الرواية الرسمية، وهنا كانت الحاجة إلى صحفي بيانات لا يتوفر، فقط، على مهارات الحاسوب والغرافيك، بل على مَلَكات البحث والتقصي والشرح والتفسير، ويتوفر على شبكة مصادر مختلفة تعضد قصص البيانات.

بعد عقود من سيادة صحافة الرأي والتعليق، يبدو من الصعب جدا أن تنمو صحافة البيانات المدفوعة بالحقائق. لذلك فإن، قضية الحرية وإغلاق منافذ الوصول إلى البيانات المفتوحة، ليس وحدهما ما يحدُّ من تطور صحافة البيانات في العالم العربي، بل أيضا رسوخ صورة تقليدية لدى الطلبة بأن الصحافة تقترن إما ببريق التلفزيون وإما بسحر الميكروفون.

من مهام كليات ومعاهد الصحافة أن تبدِّد هذا الخوف، بيد أن الواقع يثبت أن إدراج صحافة البيانات ضمن مساقات الصحافة الرقمية، يعيش الكثير من التخبط، ويُنظر إليها بأنها مهارة تقنية وليست صحفية.

باستثناء بعض المنصات العربية القليلة التي شقت طريقها في هذا المجال، فإن غرف الأخبار في المؤسسات الإعلامية (حتى الكبيرة منها) فإما أنها متوجسة من خوض تجربة جديدة وإمّا أنها غير مقتنعة بتبني صحافة البيانات ودمجها في عملها اليومي.

في هذا الملف، كنا أمام خيارين، إما أن نقدِّم معرفة جافة تشمل الأدوات وطرائق البحث... إلخ. وبذلك لن نضيف أي شيء على دليل معهد الجزيرة للإعلام لصحافة البيانات، وإما أن نناقش السؤال الكبير، من كل أبعاده: متى يدخل الصحفي العربي غمار الصحافة الجديدة؟ وقد اخترنا الثاني.

مجلة الصحافة

مجلة الصحافة

العدد (20) I السنة السادسة I شتاء 2021

مجلة فصلية تصدر عن
معهد الجزيرة للإعلام
شبكة الجزيرة الإعلامية

المشرف العام
منير الدائمي

رئيس التحرير
منتصر مرعي

هيئة التحرير
ملاك خليل
محمد خمايسة
محمد أحداد

مراجعة لغوية
الفضيل بن السعيد
سليمان العميرات

تصميم
إدارة الإبداع في شبكة الجزيرة الإعلامية

مجلة الصحافة
Aljazeera Journalism Review

موقع الإنترنت:
http://institute.aljazeera.net/ar/ajr

تويتر:
@AJR_Arabic

فيسبوك:
www.facebook.com/
aljazeerajournalismreview

بريد المجلة الإلكتروني:
ajreditor@aljazeera.net

«كوفيد-19» ومستقبل صحافة البيانات في العالم العربي

محمود بركات

إذا كانت جائحة فيروس كورونا، قد أفضت إلى تسريع وتيرة التحول الرقمي، فإنها أيضا، أحدثت تحولات عميقة على مهنة الصحافة، منها الوعي بأهمية صحافة البيانات، الدور الذي قام به صحفيو البيانات في التفسير والوساطة بين الجمهور والعلماء، أعاد السؤال القديم الجديد إلى الواجهة: هل كانت الصحافة العربية في مستوى هذا التحدي؟

في العام 1854 قاست لندن بسبب تفشي وباء الكوليرا، ذلك المرض البكتيري الذي كان يلفّه الغموض حينها، ولم يُعرف عنه سوى القليل. لم يفهم أحدٌ -على نحو قاطع- كيف تنتقل عدوى الكوليرا بين سكان المدينة وتحصد أرواح العديدين منهم، تاركة السلطات الصحية في مأزق كبير لعدم توفر ما يكفي من المعلومات وقتَها بشأن الجراثيم.

وبينما ساد اعتقاد بأن عدوى الكوليرا تنتقل عبر الهواء، كان الطبيب الإنجليزي جون سنو يعمل على تعقب مصدر الكوليرا بناء على نظرية ترى أن الوباء ينتقل عبر مصدر مائي أو غذائي ملوّث. وضمن جهوده لحل هذه المعضلة، وضع جون سنو خريطة تبين المواقع التي حدثت فيها الوفيات في لندن، من أجل تضييق نطاق بحثه عن العامل المشترك الذي قد يفسّر سبب ارتفاع الوفيات في تلك البؤر. كان الماء يصل إلى الناس بشكل أساسي عبر شركتيْ توزيع، وكانت إحدى المناطق التي شهدت قفزات في حصيلة الوفيات تقع ضمن نطاق توزيع إحدى الشركتين. وبما أن الدكتور سنو كان معنيًا باختبار نظريته التي تقول إن المرض ينتقل عبر الماء الملوث، فقد توجّه إلى منشآت شركة توزيع المياه في المنطقة الأشدّ تأثرًا بالوباء. واكتشف سنو عبر المخططات المسحيّة الأولية التي وضعها، أن مياه الشرب التي تصل إلى الناس في المنطقة المقصودة ملوثةُ بالمياه العادمة. تجاوبت السلطات المعنية مع نظرية سنو وملاحظاته، واتخذت الإجراءات التي كانت كفيلة -بالنهاية- في المساعدة على احتواء الوباء بعد السيطرة على مصدر تفشي المرض.

لقد ساعدت هذه الطريقة المبتكرة -بالاستناد إلى بيانات مسحيّة مكانية- على تعقب مصدر الوباء، كما مكّنت السلطات من اتخاذ الخطوات العملية الضرورية لوقف تفشي وباء الكوليرا عبر تحديد مصدر المرض الرئيسي. أما الدكتور سنو فأصبح بفضل عمله الذي قام به أحد مؤسسي ما بات يعرف اليوم بعلم الوبائيات (1).

من الكوليرا إلى كوفيد-19

يعدّ وضع الخرائط التوضيحية إحدى الطرائق التي تعتمد عليها صحافة البيانات لجعل البيانات المتوفرة أكثر وضوحًا ومفهومية. فاستخدام البيانات ليس بالأمر الجديد، بل كان ممارسة معهودة منذ فترات بعيدة، مثلما فعل الدكتور سنو، إلا أن التكنولوجيا المتطورة اليوم جعلت الاستفادة منها أمرًا أكثر سهولة وكفاءة، إضافة إلى أن البيانات نفسها باتت متوفرة على نحو أكبر بكثير في هذا العصر الرقمي.

في عصرنا الحاضر، تأثرت حياتنا على نحو عميق بأزمة جائحة فيروس كورونا الجديد الذي سجلت أول حالة عدوى به في ديسمبر/كانون الأول 2019 بمدينة ووهان الصينية. لقد غيّر الفيروس الجديد نمط عيشنا اليومي ونحن نحاول التكيف مع الإجراءات الاحتياطية اللازمة، مثل الانعزال والتباعد الاجتماعيين، إضافة إلى إجراءات الإغلاق الكامل التي فرضتها السلطات لمنع تفشي الفيروس. وقد أصاب أثر هذه الجائحة العديد من القطاعات، ولم تكن الصحافة بمنأى عن ذلك بطبيعة الحال.

فبسبب التفشي الواسع للمرض خسر العديد من الناس وظائفهم، واضطر آخرون إلى الاكتفاء بالعمل من منازلهم، وكان لزامًا على الموظفين وأصحاب العمل أن يقبلوا بتغييرات غير مسبوقة بالنسبة إلى هذا الجيل على الأقل. وبسبب التراجع الاقتصادي الذي انعكس أثره السلبي على المؤسسات الإعلامية التي كانت أصلا تعاني من صعوبات مالية، خسر العديد من الصحفيين

صحافة البيانات مهمتها أن تحول الأرقام والمعطيات إلى قصة (تصوير: رافائيل هنريكي - غيتي).

والصحفيات وظائفهم، ولا سيما الذين ينشطون ضمن نمط العمل الحرّ. وفي الولايات المتحدة وحدها، خسر زهاء 36 ألف صحفي وصحفية عملهم بشكل دائم أو مؤقت، أو عانوا من تقليصات في أجورهم (2).

ركود سوق الصحافة الميدانية

أضرّت الإجراءات الوقائية الخاصة بجائحة كورونا بالعمل الصحفي الميداني، بعدما اضطرت معظم غرف الأخبار إلى الاعتماد على خيار العمل من المنازل، (3) مما نجم عنه ركود في العمل الميداني، وذلك لأن رأس مال الصحفي العامل في هذا المجال هو مصادره التي يتوصل إليها أثناء وجوده في الميدان.

فالمصادر تتوفر للصحفي على نحو يومي وضمن عملية تراكمية من الخبرة، إذ يخوض رحلة يومية من البحث، يثريها بشكل مباشر عبر نشاطه على الأرض. وهكذا فإن شبكة المصادر التي طورها الصحفي قبل الجائحة لن تظل بنفس القيمة ضمن الواقع الجديد الذي فرضته، لأن البعض قد يتحاشون الإدلاء بتصريحات عبر الهاتف خوفًا من المسؤولية القانونية أو ملاحقة السلطات التي يعملون لديها.

كما أن المقابلات التي تكون أكثر فعالية وقيمة هي تلك التي تعقد وجها لوجه، ذلك أن الصحفي الحذق يوظّف مهاراته في المقابلة لاستخلاص الإجابات المهمة، كأن يعتمد مثلا على ملاحظة لغة الجسد لدى المسؤول أو المصدر الذي يقابله. فالثقة أو التردد أو التدليس هي مشاعر أيضًا، ويمكن للصحفي الكشف عنها أثناء وجوده في الميدان وتوجيهه الأسئلة المتعلقة بمواضيع راهنة، وهذا ما تعجز عن ضمانه آلية إرسال أسئلة المقابلة والإجابة عليها عبر البريد الإلكتروني على نحو غير تفاعلي. أضف إلى ذلك أن جائحة «كوفيد-19» شكّلت بذاتها عائقًا يمنع التواصل مع الآخرين وجهًا لوجه خوفًا من العدوى.

المسألة الأخرى المتعلقة بالعمل الصحفي من المنزل ترتبط باضطرار الصحفي إلى الاعتماد على المصادر التي توفرها الجهات الرسمية أو الناطقون الإعلاميون باسمها، كما أن الإيجازات الصحفية ومقاطع الفيديو تُعدّ وتُعدّل من طرف المكاتب الإعلامية للمؤسسات الرسمية، حتى بات دور الصحفي في العديد من الحالات مقتصرًا على نقل تلك المعلومات إلى جمهوره (4).

لقد تضاعف حجم التحدي المتعلق بالتحقق مما تقدمه الجهات الرسمية، خاصة فيما يتمحور حول فيروس كورونا الجديد، ذلك أن بعض السلطات تميل إلى تفادي بيان التأثير الحقيقي للجائحة على أدائها لمواجهة الأزمة. كما أن الحكومات قد ترغب في تجنب انتقادات المواطنين لو اطلعوا بشفافية على مستوى عدم الجاهزية في المؤسسات الصحية للتعامل مع تفشي الجائحة وفشلها في احتوائها (5).

في الوقت ذاته، تزايد بشكل كبير اهتمام عامة الناس بمتابعة آخر أخبار الوباء وهو يتفشى من بلد إلى آخر، وتزايد الاهتمام بالقصص الصحفية بمقدار ثلاثة أضعاف عالميًا. لكن جائحة «كوفيد-19» لا يمكن تعقبها ولا فهمها بالكلمات وإنما بالأرقام. كما لجأت السلطات إلى الأرقام من أجل التحقق من فعالية الإجراءات المتبعة. وقد عرفنا عددًا من تطبيقات الهواتف المحمولة التي أطلقت في عديد الدول حول العالم، والتي تعتمد على البيانات الخاصة بالحالات المسجلة مقارنة بالكثافة السكانية في منطقة ما، لبيان مستوى تفشي الوباء فيها، والمساعدة في تعقب المصابين والكشف عن حالات المخالطة.

شبكة المصادر التي طورها الصحفي قبل الجائحة لن تظل بنفس القيمة ضمن الواقع الجديد.

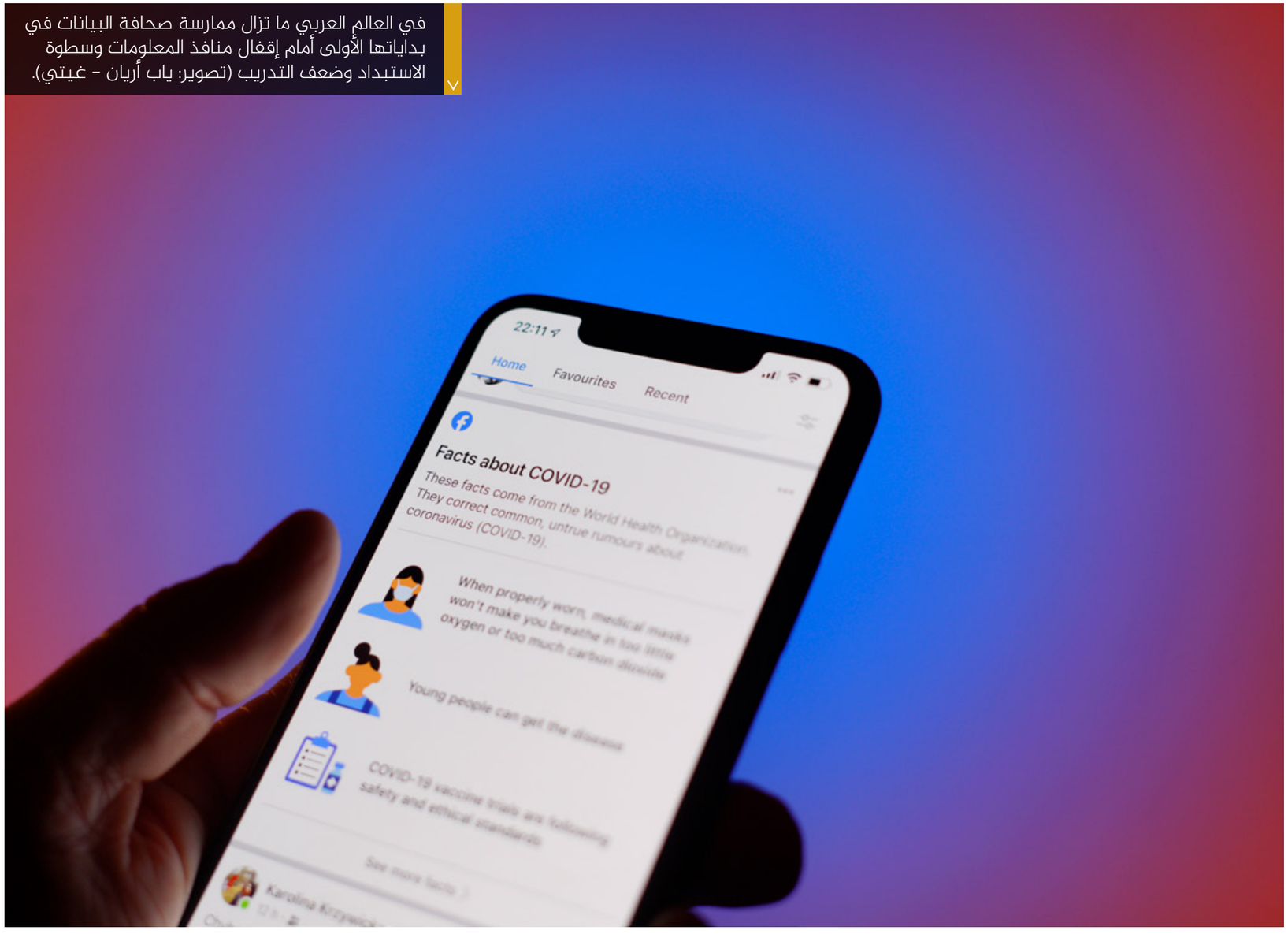

في العالم العربي ما تزال ممارسة صحافة البيانات في بداياتها الأولى أمام إقفال منافذ المعلومات وسطوة الاستبداد وضعف التدريب (تصوير: ياب أريان - غيتي).

صحافة البيانات

بعد الضربات التي تلقاها العمل الصحفي التقليدي والتوجه أكثر نحو الصحافة الرقمية، تعزز الدور الذي تضطلع به صحافة البيانات والمتمثل في عرض قصص أوفى حول الفيروس الجديد. سيطرت في الأشهر الأولى من العام 2020 القصص الصحفية التي تتناول أعداد الإصابات بعدوى كورونا والوفيات المرتبطة بها، إلا أن صحافة البيانات ليست مرتبطة بنشر المرض بين الناس، وتحديد الفئات العمرية الأكثر عرضة لمخاطر أشدّ بسبب العدوى، إضافة إلى تقييم كفاءة المؤسسات الصحية العامة.

هنا يبرز دور صحافة البيانات في وضع هذه البيانات في سياقها وشرح مفهومها للجمهور. فلا بد للصحفي من تحليل البيانات التي توفرها السلطات الرسمية، باعتبارها المصدر الأساسي للأرقام المتعلقة بالفيروس، كما يلزمه أن يحرص على فهمها وتفسيرها بشكل دقيق.

ورغم إمكانية عرض هذه الأرقام للجمهور، فإنها قد لا تعني الكثير لهم في ذاتها، لا سيّما فيما يخص علاقتها بجوانب أخرى للجائحة، مثل نطاق تفشي العدوى في مدينة ما، ونسبتها من مجموع عدد السكان، وتحديد عدد الأسرّة المتوفرة في المستشفيات، ومعرفة معدلات الشفاء أو الحالات المستقرة، وتقدير كفاءة المنشآت الصحية العامة في التعامل معها وجودة الخدمات التي تقدمها. كما أن تحليل هذه البيانات يساعد

الاطمئنان للأرقام الرسمية دون استقصاء يفقد صحافة البيانات معناها (تصوير: بافلو جونشار - غيتي).

> **صحافة البيانات يجب أن تشتغل على نطاق تفشي العدوى، ونسبتها من مجموع عدد السكان، وتحديد عدد الأسرّة المتوفرة في المستشفيات، وكفاءة المنظومة الصحية.**

البيانات أو تقديمها بأشكال بيانية مبتكرة وحسب. فالتقارير اليومية حول أرقام كورونا تعجز في ذاتها عن تقديم قيمة حقيقية للعامة بخصوص جوانب أخرى مرتبطة بالجائحة، مثل مستوى شدّة تفشي

في الكشف عن المعلومات الخاطئة والأخبار المضللة.

في المرحلة المبكرة الأولى من بدء تفشي وباء كورونا، تعاون المختصون في مجال البيانات مع العلماء من أجل فهم كنه هذا الفيروس والوصول إلى حقائق واضحة بشأنه. وثمة مشاريع جديرة بالذكر ساعدت على بيان أثر الجائحة، عبر توظيف الخرائط والرسوم البيانية يتّضح فيها حجم التحليل الحاصل على البيانات التي يتم جمعها. فقد اهتم أصحاب هذه المشاريع مثلا ببيان كيفية تعامل السلطات مع الفيروس والمقارنة بين النتائج لتحديد أي الطرق كانت أجدى في ضبط تفشي العدوى به. كما حاولت بعض التقارير المعتمدة على البيانات تحديد مدى جدوى عمليات الإغلاق التام بين دولة ودولة، في حين تتبعت تقارير أخرى جدوى التقيد بالكمامات الواقية، واحتمال انتقال العدوى عبر الهواء في الأماكن المغلقة: في البيت أو المقهى أو الفصل الدراسي. وهذا الموضوع وحده الذي نشرته صحيفة «إلبابييس» الإسبانية المتعلق بانتقال العدوى عبر الهواء، ولّد أكثر من 40 مليون مشاهدة للصفحات التي تتناولها (6).

لقد أحرزت فرق البيانات قدرًا كبيرًا من النجاح خلال الجائحة بفضل التقارير المتميزة التي اعتمدت على البيانات لتوضيح شدّة تأثير الجائحة، وصارت عنصرًا أساسيًا في معظم التقارير الصحفية خلال الأزمة، وساعدت بشكل أساسي على تجاوز العقبات التي فرضها العمل من المنزل. فالأزمة التي نعيشها اليوم أثبتت أنه لم يعد ممكنا الاستغناء عن البيانات، وأنها ليست مجرد طريقة بديلة استعراضية للحديث عن الأرقام، كما أكّدت ضرورة تطبيقها والاعتماد عليها في العالم العربي.

وستواصل صحافة البيانات السعي لتعزيز موقعها في تغطية الأزمة الوبائية المستمرة التي وصلت اليوم إلى مرحلة التعامل مع اللقاحات وتوزيعها، بالتزامن مع ظهور طفرات جديدة من الوباء في المملكة المتحدة وغيرها، وهو ما خلق مساحات جديدة من سبر هذه التطورات عبر البيانات المتوفرة (7). لقد استغرقت عمليات تطوير اللقاح عامًا تقريبًا منذ بدء الجائحة، ومع أنباء هذه الطفرة الجديدة على الفيروس، فإن البيانات ستظل أساسية في متابعة أخباره وفهمها وتقدير آثارها.

البيانات والصحافة الاستقصائية.. وجهان لعملة واحدة؟

حين يعلن مسؤول ما عن اتخاذ الحكومة إجراءات للتعامل مع الجائحة، فإنه يلزم النظر في البيانات التي تقدمها السلطات وإخضاعها للتحقق والتحليل لمعرفة إن كان ادعاء المسؤول في مكانه أم لا. فلا يمكن مثلا فهم نجاعة إنشاء صندوق لدعم اللقاحات وفعالية الدفعات التي تم شراؤها إلا عند الاطلاع على جوانب أخرى للمسألة، مثل تتبع الفئة التي حصلت على اللقاحات وتحديد ما إذا حصل تدنٍ في معدلات العدوى أو العكس خلال فترة زمنية محددة. وقد ينجم عن هذا العمل جوانب أخرى جديرة بالاستقصاء، مثل متابعة الجانب التنفيذي من عمليات التطعيم المعلن عنها وتقييمها، وهل استُغلت المبالغ المخصصة للبرنامج بكفاءة أم أنفقتها الحكومة بشكل متسرع دون تحقيق النتائج المرجوة.

من الوارد أن تكون صحافة البيانات الركن الأساسي في قصة صحفية ما، إلا أنها يمكن أن تؤدي دورًا ثانويًا مكمّلا في تقرير صحفي استقصائي، فالخيارات لا حصر لها، لا سيما مع التوفر الكبير للبيانات وبشكل لا مثيل له في الماضي. فإذا كان الصحفي يعمل على تحقيق استقصائي حول موضوع رائج يتعلق بجرائم الكراهية مثلا، فسيكون بوسعه تجاوز السؤال عن معدل الجريمة وهل ارتفع أو انخفض في دولة ما، وأن يركز في بحثه على مستوى أشمل بالاعتماد على البيانات، مثل بيان تأثير معدل الهجرة على الاقتصاد، وزيادة الضغوط على الفئات السكانية ذات الدخل المتوسط والمتدني، وهو ما يمكن أن يفسر ارتفاع معدلات جرائم الكراهية في بعض المناطق خلال السنوات الماضية.

يعدّ وضع الخرائط التوضيحية إحدى الطرائق التي تعتمد عليها صحافة البيانات لجعل البيانات المتوفرة أكثر وضوحًا (تصوير: برابين رانابات - غيتي).

عند التفكير من منطلقِ صحفيٍّ البيانات، فسيكون البحث الاستقصائي أكثر عمقًا، كما أن سبر البيانات والتنقيب فيها سيؤدي إلى إجابات توضّح بشكل أوفى الأسباب الكامنة وراء وقوع بعض الحوادث.

على سبيل المثال، حين تقع كارثة طبيعية في منطقة ما، مثل إعصار أو هزة أرضية، فسيتم الحديث صحفيًّا عن الواقعة ذاتها وحجم الأضرار التي تسببت به. لكن صحفي البيانات سيستقصي عن السبب الذي جعل حجم الأضرار في منطقة سكنية ما أكبر مما شهدته منطقة أخرى، إذ قد يرجع السبب مثلا إلى تباين في المعايير المفروضة على الإنشاءات بين منطقة وأخرى. كما قد يكشف البحث عن فساد مرتبط بتدني جودة المواد المستخدمة في البناء، أو عدم أداء السلطات المعنية لواجبها فيما يتعلق بالفحص الدوري للأبنية وحالتها.

وهكذا نفهم التقارب بين صحافة البيانات والعمل الصحفي الاستقصائي، وأنهما قد يسيران في خط واحد لتحقيق غاية مشتركة تتمثل في الكشف عن الحقيقة من أجل الصالح العام.

وفي ظل الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصحفية لإنتاج تقارير استقصائية معمقة بالطريقة التقليدية، خاصة مع الضغط المالي الذي تعمق أكثر مع جائحة كورونا، فإن الاعتماد على البيانات بين الصحفيين الاستقصائيين قد تزايد بشكل كبير.

ثمة العديد من المشاريع الصحفية البارزة التي أثبتت

بكل جلاء مكانة البيانات وأهميتها، إضافة إلى بيانها دور التقنية الكبير وعدم إمكان الاستغناء عنها في عمليات إدارة البيانات واستخلاص المعلومات القيمة، وهو ما مثّل قيمة مضافة كبيرة على التحقيقات الاستقصائية. فالبيانات ليست مجرد أرقام، فقد تكون صورًا ومقاطع فيديو أو تسجيلات صوتية. ولا شكّ أن استخدام البيانات على اختلاف أشكالها يُثري الصحافة الاستقصائية التي تستفيد باستمرار من حجم البيانات الضخم الذي يتضاعف كل عام. ويقدّر أن يصل حجم البيانات المسجل عالميًا إلى زهاء 200 زيتابايت بحلول العام 2025 (8)، علمًا بأن هذا الرقم قد بلغ زيتابايتين فقط في 2010، و59 زيتابايتا عام 2020 (9). وللتقريب، فإن الزيتابايت الواحد يعادل 1000 إكسابايت، أو مليار تيرابايت، أو تريليون غيغابايت!

حين كشف العميل السابق في وكالة الاستخبارات الأميركية إدوارد سنودن عن الوثائق السرية المتعلقة باختراق خصوصية الأفراد، أثار مضمونها ضجة كبيرة وأثّر على الرأي العام العالمي. لكن قارئ الأخبار العادي لا يستطيع التحري عن كافة هذه الوثائق لاستخلاص المزيد من المعلومات منها، إذ لا شكّ أن ذلك سيكون عملية مضنية وطويلة. هنا تتدخل صحافة البيانات لجعل البيانات أكثر فائدة. مثلما فعلت «الغارديان»، إذ عمدت إلى تحليل ملفات وكالة الأمن القومي (NSA) لتقدم للقراء قصصًا يمكنهم التعامل معها والاستفادة منها (10). ويمكن لاستخدام لغات برمجية خاصة بإدارة البيانات تسهيل هضمها والتعامل معها، وذلك مثل لغة «أس.كيو.أل» (SQL) التي تمكّن من إدارة قواعد البيانات العلائقية من أجل التحديد السريع للعلاقات بين البيانات. هذه المعرفة البرمجية المتخصصة هي ما يجعل بعض المشاريع ممكنة، وذلك مثل ما قامت به «الغارديان» أيضًا مع الملفات الخاصة بالحرب على أفغانستان في «ويكيليكس»، والتي استفادت منها في إنتاج خريطة تحديد مواقع الانفجارات هناك. تخيّل أن بين يديك وثائق عن كل هجوم بالألغام الأرضية والعبوات الناسفة المبتكرة في تلك البلاد التي مزقتها الحرب بين عامي 2004 و2009. فكيف بوسعك أن تعصر من كل هذه الوثائق قصة واحدة مفهومة للقراء وبطريقة جذابة أيضًا؟

استخدمت «الغارديان» تقنية إعداد الخرائط من أجل تقديم صورة عن كثافة الانفجارات التي عصفت بأفغانستان في تلك السنوات، كما تبين في التقرير أن العبوات الناسفة اليدوية الصنع كانت العامل الأساسي المسؤول عن القتلى في صفوف الجيش البريطاني (11).

ما تزال صحافة البيانات تخلق فارقًا كبيرًا في عالم الصحافة، خاصة في أيامنا هذه حيث يصعب فهم جائحة كورونا بدون الاعتماد على البيانات. لقد أثبتت هذه الأزمة أهمية توظيف البيانات في إعداد القصص الصحفية حول تفشي الفيروس ومعرفة آخر المعلومات بشأنه، إضافة إلى متابعة كيفية تعاطي الحكومات مع الجائحة. كما أكّدت على ضرورة أن يلتفت الصحفيون إلى آخر التطورات على صعيد البيانات، بالإضافة إلى الدمج بين العمل الصحفي الميداني والعمل مع البيانات وتقنياتها من أجل إنتاج محتوى متميّز (12).

الصحفي وملَكة استخدام البيانات

لصحافة البيانات دور إيجابي ومعزّز للعمل الصحفي الاستقصائي. لقد كانت صحافة البيانات دائما موجودة، لكن الذي يدفعنا اليوم للحديث عنها أكثر هو التقنيات المرتبطة بهذا العمل، إضافة إلى تزايد سهولة الوصول إلى البيانات. ومع تطور قطاع الصحافة والإعلام من الصحف المطبوعة والتلفاز وصولا إلى الوسائط المتعددة والصحافة الرقمية، فإن البيانات وطرق الاستفادة منها تتطور كذلك، وعلى نحو يزيد من كفاءة التقارير الصحفية الاستقصائية، في تداخل بين الحقلين قد يؤدي في المستقبل إلى تحقق الاندماج بينهما.

ورغم أن العديد من وسائل الإعلام في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لم تستفد بعد بالشكل المطلوب

من صحافة البيانات، ولم تسع للاستعانة بفرق متخصصة بهذا المجال في غرف الأخبار، فإن الحاجة إلى صحفيي البيانات تزداد وتنمو. ذلك أنه لا بدّ من اللحاق بالتطور الحاصل عالميًا في عالم صحافة البيانات، وقد شكلت جائحة «كوفيد-19» درسًا وحسب يذكّر بضرورة إيلاء أهمية أكبر للبيانات واستخدامها الصحفي.

يضعنا ذلك أمام سؤال المبادرة: هل يبقى الصحفي في دائرة الراحة ويواصل العمل بالطريقة التقليدية المعهودة إلى أن يحصل تغيير من الأعلى حين تتبنى وسائل الإعلام الكبرى في المنطقة هذا الخط من العمل الصحفي في مجال البيانات، أم عليه اليوم أن يبادر ليكون في طليعة هذا التغيير، ويستعدّ لهذا التطوّر الحتميّ كي يتمكن من التكيّف وإثبات الذات في المستقبل؟

صحافة البيانات لم تكتسب حتى الآن الشيوع المنشود في العالم العربي.

بما أن المستقبل هو اليوم، فإن على الصحفي أن يبذل قصارى جهده كي يواكب التغيرات التي تحصل من حوله، لا سيما مع التنافس الشديد على الوظائف المحدودة، حيث لا بدّ من امتلاك المهارات المميزة من أجل خلق الفرص والاستفادة منها. فإلى جانب مهارات الكتابة والعمل الاستقصائي، على الصحفي أن يكون قادرًا على التعامل مع الأرقام، وأن يمتلك المعرفة الأساسية بالبرمجة والتقنيات ذات العلاقة بمجال عمله، كي يتمكن من إعداد قصص صحفية باستخدام البيانات. والفرصة سانحة اليوم، بفضل توفر البيانات بشكل أسهل من ذي قبل، إذ لا يبقى على الصحفي سوى امتلاك القدرة الحقيقية على الاستفادة منها بالشكل الأمثل.

فإن كان الصحفي معنيًا بالمصداقية، فمن الضروري إعداد قصة صحفية بناء على الحقائق والبيانات التي تم التحقق منها، بدل الاكتفاء بالاقتباس من مصادر ثانوية، وسيمكّنه ذلك من عرض الحقائق أمام الجهات المعنية أيًا كانت، وهذا أمر بالغ الحساسية، خاصة عند أخذ مسألة التمويل في الحسبان، إذ يُفرض على المؤسسات الإعلامية أحيانًا اتخاذ سياسات في العمل الصحفي تتماشى مع أجندة الجهات الداعمة. وإضافة إلى أنها تُمكّن من بناء القصة الصحفية على الحقائق بشكل يجعل المسؤولين يتحملون مسؤولية تصريحاتهم، تتميز صحافة البيانات بقدرتها على تحويل القصة المعقدة إلى شكل مفهوم وميسّر للجميع (13).

صحافة البيانات في العالم العربي

أنتجت العديد من المؤسسات الإعلامية العربية قصصًا ترتكز على البيانات، ومن بينها: شبكة الجزيرة، وشبكة أريج، وإنفوتايمز، وإنكفاضة، وحبر، ونون بوست (14)، ومع ذلك لا يمكن القول بأن صحافة البيانات تشكل جزءًا أساسيًا من مشهد الصحافة العربية اليوم. كما تطرقت جهات أخرى إلى موضوع صحافة البيانات في السنوات الماضية، وتناولت الظاهرة نفسها كحقل مبتكر ناشئ عربيًا، وتحدثت عن ضرورة تبنيه في الممارسة الصحفية العربية.

لكن، ورغم هذا الاهتمام الظاهر بها والذي نجده في بعض المقالات التي تبشّر بها على اعتبارها مستقبل الصحافة، فإن صحافة البيانات لم تكتسب حتى الآن الشيوع المنشود في العالم العربي. وباستثناء عدد محدود من المؤسسات

تبرز أهمية صحافة البيانات في وضع الأرقام والمعطيات في سياقها وشرح مفهومها للجمهور (تصوير: روبرتوس بوديانتو - غيتي).

الإعلامية العربية التي بادرت بالعمل على صحافة البيانات، ما تزال الأغلبية الباقية مترددة بشأن دمجها في غرفة الأخبار. وقد يعود ذلك إلى أسباب مختلفة، فثمة جوانب مالية وسياسية تؤثر على المؤسسة الإعلامية، خاصة في وكالات الأخبار الحكومية وما فيها من بيروقراطية مفرطة والتزام بقواعد ورسميات تعيق عملية التطوّر، إضافة إلى القيود التوجيهية العامة والأجندة السياسية للسلطة أو الممول، والتي قد تفضّل تجنّب الإنتاج الاستقصائي. وهناك مؤسسات إعلامية أخرى تعاني من ضغوط على مستوى ضعف التمويل والإيرادات وقلق الاستدامة، وقد تفضل لأجل ذلك أن تركز على تعزيز زيارات مواقعها الإلكترونية، بدل الاستثمار في مشاريع تستغرق قدرًا أكبر من الموارد والوقت لإنتاجها.

لقد تضاعف حجم التحدي المتعلق بالتحقق مما تقدمه الجهات الرسمية، خاصة فيما يتمحور حول فيروس كورونا الجديد

إن الحاجة إلى صحافة البيانات تتزايد في العالم العربي، وهو اتجاه مدفوع بالرغبة في الشفافية ونقل الحقائق إلى العامة بوضوح، لكن القيود المفروضة على الصحفيين في العديد من البلدان العربية كثيرة، حيث يعدّ تجاوز الخطوط المرسومة من السلطات مخاطرة قد تؤثر على سلامتهم ومسارهم المهني.

ورغم أن بعض البيانات الرسمية تُنشر في العالم العربي لأغراض إحصائية، فإن معظم الصحفيين لا يستخدمونها في قصص صحفية مرتكزة على البيانات، ويكتفون بالحديث حولها بالطريقة التقليدية.

في المقابل، ما يزال العالم العربي يعاني من نقص في البيانات المتوفرة والمتاحة للعامة، مقارنة مع الدول الغربية، وكثيرًا ما تكون السلطات هي المصدر الوحيد الذي يحوز تلك البيانات، فيضطر الصحفي للعمل مع هذه البيانات المتوفرة بعد الحصول عليها مع كتابة تنويه بإخلاء المسؤولية بشأن مدى مصداقيتها (15).

لكن، لا ينبغي لعدم الوفرة في البيانات أن يثبط الصحفي عن ممارسة صحافة البيانات، بل عليه أن يجمع بنفسه البيانات المطلوبة عبر العمل الصحفي الميداني والمهارات الاستقصائية والاستبيانات والنظر في أرشيفات الأخبار وغيرها. وكلما تزايد حجم العمل في صحافة البيانات ستتطور أكثر، وستدفع الممارسة -في حد ذاتها- نحو تعزيز الحق في الوصول إلى البيانات، وتفعيل القوانين المتعلقة بحرية الحصول على المعلومات وتداولها.

من العوامل الأخرى التي تفسر ضعف الإقبال على صحافة البيانات عربيًا هو نقص المهارات اللازمة لهذا الحقل الصحفي، إذ يلزم امتلاك مجموعة من المهارات الأساسية، في مقدمتها المهارات الإحصائية والحسابية، والمعرفة التقنية، إضافة إلى بعض المهارات الإعلامية الرقمية ومهارات السرد البصري، والتي يحتاجها الصحفي ليتمكن من عرض المحتوى على نحو واضح (16).

على الصحفيين في العالم العربي المبادرة إلى الاستثمار في أنفسهم حتى لو غاب الدعم من المؤسسات التي يعملون لديها، كما عليهم الاستفادة من المصادر المجانية المتوفرة على الإنترنت لتعلم المهارات الأساسية لممارسة صحافة البيانات.

ولدينا اليوم بعض المبادرات في منصات جديدة معنية بصحافة البيانات تسعى لإحداث تغيير إيجابي في الصحافة بالعالم العربي، وهي خطوات من شأنها أن تحرّك الفضول لدى المؤسسات الإعلامية الكبرى وتدفعها نحو الاعتماد على صحافة البيانات بشكل أكبر (17). ومن المرجّح أن يحدث ذلك في المستقبل القريب، خاصة أن صحافة البيانات بدأت تحتل جزءًا من المناهج الأكاديمية في تخصصات الصحافة والإعلام، وهو ما يعني أن الأجيال الجديدة من الصحفيين قد تكون أقدر على استخدام البيانات في عملها.

المصادر:

(1) By Scott Crosier – John Snow: The London Cholera Epidemic of 1854https://escholarship.org/content/qt9xq3k956/qt9xq3k956_noSplash_cfd6f43713b26fd239c0af92b2f457a6.pdf

(2) Damian Radcliffe – COVID-19 Has Ravaged American Newsrooms – Here's Why that Matters https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3693903

(3) https://www.france24.com/ar/20200904-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%85-%D9%81%D9%8A-%D8%B2%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%88%D9%88%D8%B1%D9%86%D8%A7-%D8%A3%D9%8A-%D8%AF%D8%B1%D9%88%D8%B3-%D9%84%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%A7%D9%81%D9%8A%D8%A%D9%86

(4) Georgiana Sta□nescu – The importance and role of the journalist during covid-19. Lessons learned from home journalism. https://www.cilconference.ro/wp-content/uploads/2020/09/cil_2020_research_terminals.pdf#page=105

(5) https://www.cilconference.ro/wp-content/uploads/2020/09/cil_2020_research_terminals.pdf#page=105

(6) https://datajournalism.com/read/longreads/covid-19-data-journalism

(7) https://www.bbc.com/news/health-55388846

(8) https://cybersecurityventures.com/the-world-will-store-200-zettabytes-of-data-by-2025/#:~:text=200%2C000%2C000%2C000%2C000%2C000%2C000%20bytes%20(200%20ZB)%20of,terabytes%2C%20or%20a%20trillion%20gigabytes.

(9) https://www.statista.com/statistics/871513/worldwide-data-created/

(10) https://www.theguardian.com/world/interactive/2013/nov/01/snowden-nsa-files-surveillance-revelations-decoded#section/3

(11) https://www.theguardian.com/world/datablog/2010/jul/26/wikileaks-afghanistan-ied-attacks

(12) https://datajournalism.com/read/longreads/covid-19-data-journalism

(13) https://ijnet.org/en/story/using-data-journalism-to-tell-better-stories

(14) https://institute.aljazeera.net/sites/default/files/2019/Data%20Journalism%20Ar%20-%20Web.pdf

(15) Norman P. Lewis ORCID & Eisa Al Nashmi – Data Journalism in the Arab Region: Role Conflict Exposed https://doi.org/10.1080/21670811.2019.1617041

(16) https://www.almasryalyoum.com/news/details/2241638

(17) https://www.elwatannews.com/news/details/3763794

لماذا نخشى تدريس صحافة البيانات؟

أروى الكعلي

لدى طلبة الصحافة، في البدايات الأولى، خوف غريزي من الأرقام والبيانات، ولذلك يبدو لهم التخصص في صحافة البيانات صعبا وربما غير قابل للتحقق. لكن عند أول دورة تدريبية تتغير هذه الصورة النمطية. تجربة تدريس صحافة البيانات في العالم العربي ما تزال جنينية وتحتاج قبل كل شيء إلى شجاعة القرار.

عندما أسأل طلبتي بمعهد الصحافة وعلوم الإخبار في تونس عن طموحاتهم المستقبلية، أسمع إجابات من قبيل: أريد أن أصبح "مذيعا تلفزيونيا"، أو "مراسلا حربيا"، أو "صحفيا رياضيا إذاعيا"، وحتى "محللا سياسيا" في بعض المرات. الكاميرا تسحرهم، ومن لا يحبون الكاميرا، يفضلون الراديو، والبعض تغريهم الصحافة المكتوبة.

الصحافة كما يرونها تكون أمام الكاميرا أو الميكروفون، لا أحد يحلم بأن يقضي جزءا كبيرا من وقته وراء الحاسوب قصد التعامل مع عدد كبير من الأرقام أو المُدخلات. يبدو ذلك مرهقا ولا علاقة له بالعمل الصحفي، ولا يقارَن بالصورة المبهرة للمذيعة الأنيقة التي تحاور سياسيا بذكاء، ولا بمراسل تحت المطر ينقل مطالب المحتجين.

لا يعني ذلك أن ثمة مشكلة في أن يصبحوا مقدمي برامج أو مراسلين أو إعلاميين معروفين، بالعكس هذا شيء رائع! ولكن هذه هي الأمور التي تدفعهم إلى اختيار الصحافة، وليس العمل مع البيانات أو حتى تحويل الأرقام إلى مواد بصرية، فتلك مسائل معقدة لا نملك لها الوقت وقد لا يهتم بها الجمهور، هكذا يقول بعضهم. الاهتمام بتدريس صحافة البيانات في عدد من الجامعات العربية يعد بحد ذاته مؤشرا مهما على تأقلمها مع حاجيات سوق العمل وتطور الممارسة الصحفية في العالم. كنتُ أكثر قربا بطبيعة الحال من واقع تدريس صحافة البيانات بمعهد الصحافة في تونس، وبحسب مديرة المعهد الدكتورة حميدة البور، بدأ التفكير في اعتماد صحافة البيانات منذ موسم 2013-2014، وتم الاتجاه إلى تنظيم دورات تدريبية وورش خاصة بها أو تدرَّس ضمن مواد أخرى. بعدها، تطوّر الأمر إلى حد اعتمادها مادة منفصلة.

حاولت أيضا أن أجمع معلومات حول تدريس صحافة البيانات في العالم العربي. هناك كثير من التجارب المهمة التي تحاول أن تتأقلم مع تطور الصحافة في العالم وتغيّر حاجيات السوق. في مصر حيث تشق عدد من المؤسسات الإعلامية طريقها في مجال صحافة البيانات، بدت الحاجة إلى التكوين في هذا المجال ضرورية، وانطلق دبلوم الإعلام الرقمي باللغة العربية في يناير/كانون الثاني 2019، وتدريس صحافة البيانات ضمنها في يونيو/حزيران من العام نفسه.

لقد انطلق تصميم المواد من حاجيات السوق في مصر ومنطقة الشرق الأوسط، وأيضا نتيجة وجود نقص كبير في تدريس صحافة البيانات بكليات الإعلام التي تمت دراستها عند تصميم الدبلوم، حسبما تخبرنا دينا سعد المديرة المشاركة للتنمية المهنية بمركز "كمال أدهم" للصحافة التلفزيونية والرقمية في الجامعة الأميركية بالقاهرة. ويستهدف دبلوم الإعلام الرقمي خريجي الجامعات بتقدير جيد أو أكثر، أو من لديهم خبرة مهنية لسنتين على الأقل إذا كان التقدير دون الجيد.

كما يُدرّس تخصص صحافة البيانات في عدد من الجامعات اللبنانية مثل كلية الإعلام بالجامعة اللبنانية التي تُعنى بعلم البيانات. الجزائر أيضا خاضت التجربة، فرغم أنها لا تدرس اليوم صحافة البيانات كتخصص قائم الذات، فإنها أدخلت مساق الصحافة العلمية بين عامي 2010 و2017 لطلاب الماجستير.

في هذا السياق، يؤكد أستاذ الإعلام في جامعة مستغانم، الدكتور العربي بوعمامة أنه "ثمة دورات تدريبية وورش عن الصحافة الإلكترونية والورقية تنظم لطلاب الماجستير. وقد تم تنظيم نحو أربع ورش تهتم بصحافة البيانات، أملتها بداية اهتمام الإعلام الجزائري بهذا النمط الجديد من الصحافة".

> **الصحافة كما يراها الطلبة تكون أمام الكاميرا أو الميكروفون، لا أحد يحلم بأن يقضي جزءا كبيرا من وقته وراء الحاسوب قصد التعامل مع عدد كبير من الأرقام.**

لماذا نُدرس صحافة البيانات؟

طوال سنوات، درّستُ اختصاصات مختلفة في معهد الصحافة بتونس، منها تصميم البيانات لطلبة الماجستير المهني في الصحافة الاستقصائية. ومنذ يناير/كانون الثاني 2020، شرعت في تدريس مادة الإعلام وصحافة البيانات لطلبة السنة الثالثة إجازة أساسية في علوم الإعلام والاتصال. كانت بطبيعة الحال تجربة فريدة في ظل التغيرات التي فرضتها علينا الجائحة، ولكن ذلك هو الاستثناء، أما القاعدة فهي أنني كنت أعرف أن تدريس صحافة البيانات ليس أمرا سهلا.

> **لا يمكن أن تكون قاعة الدرس قاعة أخبار، يمكن أن تكون شبيهة بها أو نحاول إعادة إنتاج التجربة، ولكن هناك اختلافات عميقة.**

لا شك أنني استمعت في أكثر من مناسبة إلى ردود فعل -كانت متوقعة- منها "ليس لهذا دخلتُ معهد الصحافة". باختصار، الصحفي -في نظرهم- إما يقف أمام الكاميرا أو يتحدث عبر الميكروفون أو يكتب ورقيا أو إلكترونيا. الصحفي لا يعمل على برنامج مايكروسوفت إكسل، وليس عليه أن يعرف كيف يتعامل بشكل متقدم مع الحاسوب، لأنه ليس مبرمجا ولا خبيرا في تصميم الغرافيك.

عندما أسأل عن الاهتمام بالرياضيات، قلة قليلة في القاعة كانوا ممن درسوا في هذه الشعبة خلال المرحلة الثانوية (حتى أنا درستُ في شعبة الآداب)، ولكن المشكلة لا تكمن في معرفتك بالرياضيات من عدمها، وإنما في الخوف المبالغ فيه منها. أما عندما كنت أسألهم -في حصص متقدمة- إن كانوا يفكرون أن يصبحوا صحفيي بيانات، كان البعض منهم متحمسا جدا. ولكن التجربة لا تخلو دائما من التحديات، ففي السنة الماضية درست نحو 40 طالبا، وهذه السنة سأدرس صحافة البيانات لطلاب جدد، ومن المهم مع كل درس أن نحدد أهدافنا من هذه الدراسة، فلماذا ندرس صحافة البيانات؟ لدي إجابات سريعة مثل:
هي تخصص مطلوب اليوم.
صحفيو البيانات مطلوبون أكثر من غيرهم في سوق العمل.
نعيش عصر البيانات التي أصبحت متاحة أكثر من ذي قبل.
هناك أدوات كثيرة مفتوحة المصدر متوفرة للتعامل مع البيانات.
ولكن، هل يعني ذلك أن كل من يدرس مادة صحافة البيانات في الجامعة سيصبح صحفيّ بيانات؟ أعتقد أن هذا الأمر ليس هو الهدف الحقيقي، وأن الإجابة هي أن يعرفوا وفقط.

في النهاية، الأهداف من تدريس صحافة البيانات في الجامعة متعددة، أولها من وجهة نظري هو التعرف على عالم البيانات وكيفية توظيفها في الصحافة، سواء أصبحنا صحفيي بيانات أو كانت البيانات من بين المصادر والأدوات التي نعتمدها في قصصنا. وثانيها أن نتمكن من تجاوز كل الحواجز التي يمكن أن تعترض طريقنا -تقنية كانت أم علمية- حتى نصل إلى القصة.
تدريس صحافة البيانات ليس سهلا أذكر أنني كنت أحب مادة الرياضيات في الثانوية، خاصة تمارين البحث عن المجهول "إكس"، وكلما كانت المعادلات أصعب كان التمرين أكثر تشويقا. ولكن صعوبة تدريس صحافة البيانات لا تكمن في كون البيانات أو الأرقام أمرا مخيفا، وإنما في كونك ستواجه تحديات عدة عليك تجاوزُها، وأنت تُدرك جيدا أن الهدف ليس تدريس علم الإحصاء أو تصميم الغرافيك، بل الصحافة. هذه بعض الدروس التي تعلمتها:
نحن جميعا مختلفون
لا يملك الطلبة نفس المستوى في المهارات المطلوبة في صحافة البيانات، فبعضهم يملكون معرفة محدودة باستخدام الحاسوب، وآخرون يمقتون الأرقام، وربما يتخوفون منها. ولكن حتى لو لم يمكّنّا ذلك في أحيان عديدة من التعمق أكثر في بعض المحاور، فمن المهم أن نعرف أن هدف الدراسة ليس أن نصبح أفضل صحفيي بيانات في العالم، بل أن نتجاوز هذه المخاوف ونتغلب عليها. بمجرد أن نتعرف ونتصالح مع هذه المخاوف والنواقص، يصبح استيعاب المعارف أسهل.
علينا أن نعرف أيضا أن الخوف من البيانات والرياضيات (Dataphobia & Math aversion) مشكلة تواجه أساتذة صحافة البيانات حول العالم(Bradshaw, 2018,Hannis;2018,Graham;2018 (1؛ 2؛ 3) ، وأنها ستكون حاضرة في كل حصة أولى من أي درس صحافة بيانات، لذا من المهم أن نتجاوزها منذ البداية. فليس هذا درس رياضيات أو إحصاء، بل هو درس في الصحافة. ولكن عندما ندرس صحافة البيانات، سنطوّر عديد المهارات الأخرى التي قد لا تكون موجودة عند طالب الصحافة، وذلك جزء من التحدي: بعض المهارات الرياضية والإحصائية هنا، وبعض مهارات تصميم الغرافيك هناك، إلى جانب بعض المهارات الحاسوبية... إلخ يجب أن ننجح في أن يرى الطالب أن في الأمر فرصا أكثر من العقبات.

البيانات ليست صادقة دائما ما إن نتجاوز الخوف من البيانات، حتى تصادفنا الخشية من الوقوع في المشكلة المقابلة، وهي الوثوق في البيانات بشكل مبالغ فيه، أو "Data-ism" كما يسميها ديفيد بروكس صحفي "نيويورك تايمز" والمحاضر بجامعة "يال" حتى العام 2018، ويقصِد بها الافتراضات الثقافية المرتبطة بالنفاذ إلى البيانات، والتي تقوم على منطق أن هذه البيانات هي بمثابة "عدسة شفافة وموثوقة" يمكن من خلالها أن نتخلص من كل ما يلوث الحقيقة، سواء من المشاعر أو الأيديولوجيا، وحتى أن نتنبأ بالمستقبل، وهو ما ينتقده بشدة.

من يأتي أولا: البيانات أم القصة؟
من الأسئلة التي يمكن طرحها عند تدريس صحافة البيانات: من أين نبدأ؟ هل نبدأ بالبيانات ثم ننتهي إلى تصميمها أو نقلب الآية؟ خلال السنة الماضية، بدأت بشكل تدريجي من البيانات إلى التصميم، ولكنني قررت في منتصف السداسي أن أدخل بعض التغييرات على هذا المنحى، ماذا لو عرّفتهم على النهاية قبل أن نواصل التدرج في تعاملنا مع البيانات؟ ربما قد يحمسهم ذلك أكثر،

الاهتمام بتدريس صحافة البيانات في عدد من الجامعات العربية يعد بحد ذاته مؤشرا مهما على تأقلمها مع حاجيات سوق العمل وتطور الممارسة الصحفية في العالم (غيتي).

فالسرد القصصي أمر يعرفونه وشعورهم بأن ما نقوم به لا ينتمي إلى علوم البيانات بل إلى الصحافة؛ قد يكون فكرة جيدة. في الحقيقة، يلجأ إلى هذا الأسلوب عدد من أساتذة صحافة البيانات حول العالم.

قاعة الدرس ليست غرفة أخبار لا يمكن أن تكون قاعة الدرس قاعة أخبار، يمكن أن تكون شبيهة بها أو نحاول إعادة إنتاج التجربة، ولكن هناك اختلافات عميقة، فما يُنتج في قاعة الدرس يهدف إلى خدمة هدف بيداغوجي هو التعلم، بينما هدف ما يُنتج في قاعة الأخبار هو النشر. ومن الطبيعي أيضا أن تكون هناك فجوة بين ما يحدث خارج قاعة الدرس وما يحدث داخلها، فمثلما يقول الصحفي وأستاذ صحافة البيانات بول برادشو: مهما طورنا من محتويات درس صحافة البيانات وأسلوبه، فلا يمكنه أن ينافس التطور المستمر الذي يعرفه اختصاص صحافة البيانات على أرض الواقع. هناك دائما أدوات جديدة ومناهج جديدة وتقنيات متحولة. ولكن يبقى المهم أن يتمكن الطالب من المفاتيح التي تخوّله استخدام البيانات وتوظيفها في القصص الصحفية، أو بناء قصة كاملة حولها وعرضها بصريا بشكل مشوّق وإيصال المعلومات إلى الجمهور. ولكن في بعض البلدان العربية وإلى جانب تطوير المقررات الدراسية، نحتاج أيضا إلى نشر ثقافة البيانات، ليس لدى الطلبة فقط، بل أيضا لدى المؤسسات الإعلامية نفسها.

مهارات غير مرتبطة بالبيانات يتعرف طلبة صحافة البيانات -من خلال الدروس التي تقدِّم لها- على عديد المهارات التي لا ترتبط بالصحافة بالضرورة، مثل استخدام برامج أو أدوات معينة أو حتى مبادئ لغات برمجية أو معارف إحصائية أو تصميمية. كل شيء من هذه المعارف والمهارات لا يعني شيئا لوحده، وليس الهدف هو تعلم هذه الأدوات أو إتقان اللغات البرمجية أو احتراف قواعد التصميم البصري، بل ندرس كل هذه الأمور لنوظفها في إنتاج قصص قائمة على البيانات، ولكن قد تكون مفيدة أيضا في قصص أخرى.

الأهداف من تدريس صحافة البيانات في الجامعة متعددة، أولها هو التعرف على عالم البيانات وكيفية توظيفها في الصحافة.

الدراسة وحدها لا تكفي، فصحافة البيانات حقل متفرع ومترابط مع حقول كثيرة، ولا يمكن لفصل دراسي أو حتى لعام دراسي أن يأتي على كل شيء، ولكنه يستطيع أن يغطي أهم المحاور والمهارات التي يجب أن تتوفر لدى الصحفي، ثم على الطالب أن يبحث ويجرب ويطوّر مهاراته.

في سبتمبر/أيلول 2019، كانت لنا في معهد الصحافة بتونس فرصة لاستضافة طلبة وأساتذة من جامعة واشنطن الغربية في الولايات المتحدة، وخصصنا يوما كاملا للبيانات وإنتاج قصص مشتركة بين الطلبة. في الحقيقة كانت تلك أول مرة أشارك فيها في تدريس صحافة البيانات لطلبة من الولايات المتحدة، كنت أعتقد أنهم قد يكونون متمكنين من المادة جيدا، رغم أنني أعلم أن التحديات متشابهة، ولكن هؤلاء الطلبة يعيشون في بلد يعطي أهمية كبرى للبيانات والاشتغال عليها، إذ تحتل الولايات المتحدة المرتبة الحادية عشرة في العالم في مؤشر البيانات المفتوحة، بينما تونس في المرتبة السادسة والستين(4).

ولكن المستويات كانت متقاربة، وتمكّن الطلبة معا من إنتاج قصص وتصاميم بصرية بالاستعانة ببرنامج "داتا رابر" (Datawrapper). مثل هذه التجارب مفيدة للطلبة لأنها تعينهم على التفكير في كيفية تعاملهم مع البيانات، واختيار زوايا النظر، ومساءلة مدى تأثر خياراتنا بانتمائنا الثقافي. تجربة تتيح لنا اعتماد مقاربة سريعة لتعليم الطلبة أهم شيء يجب أن يعرفوه عن صحافة البيانات في يوم واحد، وأن تكون القصة أساسا محلّ اهتمامهم، لأننا لم نخصص القسم الأكبر من الوقت للتعمق في الأدوات، بل لنعرف ما يجب أن نعرفه عنها من أجل تحقيق هدفنا: إنتاج قصص صحفية جيدة. من المهم أن نتعامل مع أية تحديات تطرح أمامنا بكثير من المرونة، وهذا الأمر يذكرني بما قاله بول برادشو عندما اعتبر أن تدريس صحافة البيانات مثل الغاز الذي يأخذ شكل الوعاء الذي يحويه. وعلينا نحن أن نختار الوعاء المناسب الذي يجعل طلبتنا يهتمون بهذا الاختصاص ويشعرون أنه قريب منهم، إذ من المؤكد أن توظيف البيانات في الصحافة في العالم العربي وخلال العشر سنوات القادمة، سيعرف ارتفاعا.

ومن المهم أيضا أن نرسخ عند صحفيي الغد دراية واهتماما بالبيانات وتوظيفها في الصحافة، بعدها يمكن أن يشقوا طريقهم كما يريدون.

المصادر:

(1) Bradshaw, P. "Data Journalism Teaching, Fast and Slow." Asia Pacific Media Educator, vol. 28, no. 1, 2018, p. 55_66. journals.sagepub, https://journals.sagepub.com/doi/full/10.1177/1326365X18769395#articleCitationDownloadContainer.

(2) Hannis G. Teaching Data Journalism in New Zealand. Asia Pacific Media Educator. 2018;28(1):124-130.

(3) Graham C. A DIY, Project-based Approach to Teaching Data Journalism. Asia Pacific Media Educator. 2018;28(1):67-77.

(4) Brooks, D. "The philosophy of data." Nytimes.com, 5 February 2013, https://www.nytimes.com/2013/2/5/opinion/brooks-the-philosophy-of-data.html. Accessed: 5/1/2021.

صحافات البيانات ليست درسا في الرياضيات أو الإحصاء، بل هو درس في الصحافة (غيتي).

إنفوتايمز.. قصة منصة عربية آمنت بصحافة البيانات

عمرو العراقي

البدايات كانت صعبة. في ظل منافسة المؤسسات الإعلامية الكبرى وقلة الإمكانيات، اختارت منصة «إنفوتايمز» أن تؤسس نموذجا اقتصاديا قائما على بيع منتوجها: القصص الصحافية المدفوعة بالبيانات. اليوم، تقدم التجربة، كمثال ناجح استطاع أن يجد له موطئ قدم ويفوز بجوائز عالمية.

عندما شرعت في تأسيس منصة "إنفوتايمز" قبل ثماني سنوات من الآن، لم أكن أملك ميزانية كبيرة حتى يُولد هذا المشروع بشكل مؤسسي ضخم. ما كان بحوزتي وقتها، لم يكن يكفي لشراء حاسوب واحد، لكنها كانت كافية لتدشين موقع إلكتروني بسيط بتقنية "وورد برس"، وتكوين فريق عمل من مصممين اثنين أعمل معهما أسبوعيًا بدوام جزئي؛ على إنتاج بعض التقارير الصحفية المدفوعة بالبيانات والتصميمات البصرية لنشرها على الموقع الإلكتروني.

في الأشهر الأولى من العمل لم يكن يشغلنا هاجس جني الأرباح من هذه الموضوعات، بقدر ما كان يشغلنا تشجيع الجمهور على التفاعل معها عبر منصات التواصل الاجتماعي المختلفة، وبناء قاعدة واسعة من المتابعين. والحقيقة أن نسبة التفاعل ظلت تتزايد شهرًا تلو الآخر، لكن لم تكن هذه الزيادة تُترجَم إلى تدفقات نقدية تساعدنا على الاستمرار في العمل.

وعند مرحلة ما أثناء عملنا، ونحن نراقب حجم تطور متابعينا، وجدنا أننا لن نقوى على منافسة المؤسسات الصحفية الكبيرة، ولن نستطيع جذب شريحة كبيرة من جمهورها. وفي سياق التأمل والتفكير في تطوير التجربة، قررنا أن ننتقل إلى استراتيجية أخرى تتمثل في بيع خدماتنا للمؤسسات الأخرى، بدلا من بذل الجهد لجذب جمهورها ومنافستها، وكان هذا التغير الأول في نموذج الأعمال الخاص بنا، وقد يبدو تغيرا بسيطا، لكنه في عالم المال والنموذج الاقتصادي يعدّ تحولا كبيرا، فتحديد الجمهور المستهدف من خدماتك على نحو دقيق يساعد في بناء نموذج ربحي فعال.

دهشة البدايات

يمكن اعتبار منصة «إنفو تايمز» تجربة ملهمة لصحافة البيانات في العالم العربي (إنفوتايمز).

في حقيقة الأمر، لم يكن لدينا تصور واضح في البداية عن شكل النموذج الربحي الذي سنتبنّاه، والقادر على التكيف مع التغيرات والعمل بشكل مستقل وجيّد.

ساعدنا في ذلك تعطش السوق العربي لمثل هذه الخدمات التي كانت جديدة عليه وقتها، وعدم وجود نماذج مماثلة تقدّم ما نقدمه. تلك كانت أسبابًا مشجعة للغاية للبدء في تحويل ما لدينا من طموح وأفكار إلى شيء حقيقي، استنادًا إلى ما أملكه -كمؤسس لهذه التجربة- من خبرة ودراسة أكاديمية في مجال إدارة وتطوير الأعمال، خاصة أن مجال صحافة البيانات يعتمد -بشكل رئيسي- على تقديم الخدمات من الأبواب الخلفية للمؤسسات الكبرى.

وفي تلك اللحظة بدأت منصة "إنفوتايمز" في العمل كمكتب خلفي يقدم خدمات متعددة للمؤسسات الإعلامية التي لا تملك وحدات متخصصة في إنتاج قصص صحفية مدفوعة بالبيانات. وأنتجت المنصة -بالتعاون مع مؤسسات دولية- عددا من الأدلة التدريبية لصحافة البيانات، وعدة مطويات ومطبوعات تشرح قواعد محددة في التعامل مع البيانات، أو تعرّف بأدوات أساسية في هذا النوع من المعرفة.

> **في الأشهر الأولى من العمل لم يكن يشغلنا هاجس جني الأرباح من هذه الموضوعات، بقدر ما كان يشغلنا تشجيع الجمهور على التفاعل معها عبر منصات التواصل الاجتماعي.**

كان أحد أكبر التحديات التي نواجهها باستمرار هو تطوير نموذج الأعمال الخاص بنا، لدرجة دفعتنا إلى تعلّم مهارات جديدة في التسويق والمبيعات. نضع دائما على لوحة اجتماعاتنا مخططًا

واجه عمرو العراقي مؤسس التجربة تحديات كثيرة في بداية التأسيس أبرزها قلة الإمكانيات المادية (إنفوتايمز).

لمواردنا المالية ومصادرها، ونفكر في كيفية تطويرها وضمان استمراريتها. الآن خمسة من أعضاء الفريق يدرجون "تطوير الأعمال" كجزء من وظائفهم اليومية، ثلاثة منهم أيضا لديهم مسؤوليات تحريرية.

كما أننا تغلبنا على مشكلة وجود كوادر صحفية متخصصة في هذا المجال، بتوفير فرص زمالة صيفية أمام الصحفيين الراغبين في تطوير وصقل مهاراتهم في التعامل مع البيانات؛ للانضمام إلينا وتدريبهم عمليًا على التعامل مع البيانات في شتى مراحلها، مثل البحث عنها وجمعها واستخلاصها وتنظيفها وترتيبها وتحليلها وسردها بصريًا، وكل ذلك في ضوء المعالجة الصحفية للموضوعات والقضايا القيّمة التي تهم المستخدمين وتؤثر على حياتهم.

"بدأت منصة «إنفوتايمز» في العمل كمكتب خلفي يقدم خدمات متعددة للمؤسسات الإعلامية التي لا تملك وحدات متخصصة في إنتاج قصص صحفية مدفوعة بالبيانات."

وعلى الرغم من أن النموذج الربحي صرفنا لبعض الوقت عن شغفنا كصحفيين في إنتاج قصص خاصة بنا، فإننا خصصنا بعض الوقت الذي لم نكن فيه نعمل لصالح مؤسسات أخرى؛ لإنتاج عدد محدود من قصصنا الصحفية التي نعتز بها.

تلك القصص، قدمنا فيها مزيجا متنوعا من الموضوعات في مجالات عدة كالسياسة والاقتصاد والثقافة والفن والرياضة. لم نحصر البيانات على قطاع بعينه، لكن حاولنا إثبات أنها موجودة في كل شيء حولنا، وليست حكرًا فقط على التحقيقات الاستقصائية أو الموضوعات السياسية.

حاولنا كذلك تنويع مصادر بياناتنا، فقدمنا نماذج مختلفة لموضوعات لم نستند فيها إلى البيانات الرسمية المتاحة لدى المصادر الرسمية، وتوجهنا إلى مصادر لم يكن معتادًا الاعتراف بها في غرف الأخبار العربية، كاستطلاعات الرأي وشبكات التواصل الاجتماعي وأرشيف الصحف.

رغم قلة ما نشرناه، فإن سعينا انصبّ على تقديم محتوى هادف وملهم من قصص صحفية مدعومة بالبيانات، دون الركض خلف سُعار الأخبار اليومية. كما عملنا على ابتكار عدد من التقنيات الخاصة بنا، للتغلب على عقبات كثيرة تتعلق بشكل وصورة البيانات المتاحة، أو تلك التي تعوق طريق وصولنا إلى بيانات منظمة ومنسقة في شكل جداول "إكسل" صالحة للتحليل والفلترة والتبويب، حتى يتسنى لنا توظيف النتائج في شكل قصص صحفية مقدمة من خلال عناصر بصرية تخدم رواية ما اكتشفناه من معلومات.

نجاح بعد جهد

أهّلتنا هذه الموضوعات إلى الترشح للقائمة المختصرة لأفضل موقع مختص بالبيانات في جائزة "شبكة المحررين العالمية" عام 2016، ثم عدنا مرة أخرى للمشاركة في نفس الجائزة لنفوز بها عام 2018 كأفضل فريق صحفي مختص في صحافة البيانات عن فئة غرف الأخبار الصغيرة.

تهدف "إنفوتايمز" بشكل أساسي إلى نشر المعرفة الخاصة بصحافة البيانات، والتعريف بأدواتها وتقنياتها، وإنتاج محتوى أصيل موجّه إلى الصحفيين العرب، بهدف تزويدهم بالمعرفة اللازمة التي تجعلهم على دراية مستمرة بتطورات هذا الفن الآخذ في الانتشار، والذي بات جزءًا رئيسيًا في عدة منصات صحفية عالمية.

وفي عام الجائحة، لم يمنعنا توقف السفر وعقد الدورات والمؤتمرات عن مهمتنا في نشر المعرفة، حيث عملنا على تأسيس مدرسة البيانات المنبثقة عن "إنفوتايمز"، لتصبح منصتها التدريبية. تعدّ المنصة الموقعَ الأول عربيًا في التدريب عن بُعد في مجال علوم البيانات، حيث نخصص أقسامًا للتدريبات المعدة والمسجلة مسبقًا لتكون موردًا ومصدرًا معرفيًا للباحثين عن المعرفة في العالم العربي، فضلا عن عدد من الكتب والأدلة التدريبية.

حتى الآن، لا توجد وصفة سحرية يمكن القول إنها نموذج أعمال ناجح يمكن اتباعه. ربما أفضل ما كان في هذه التجربة حتى اليوم، هو حرية التنقل والمزج بين

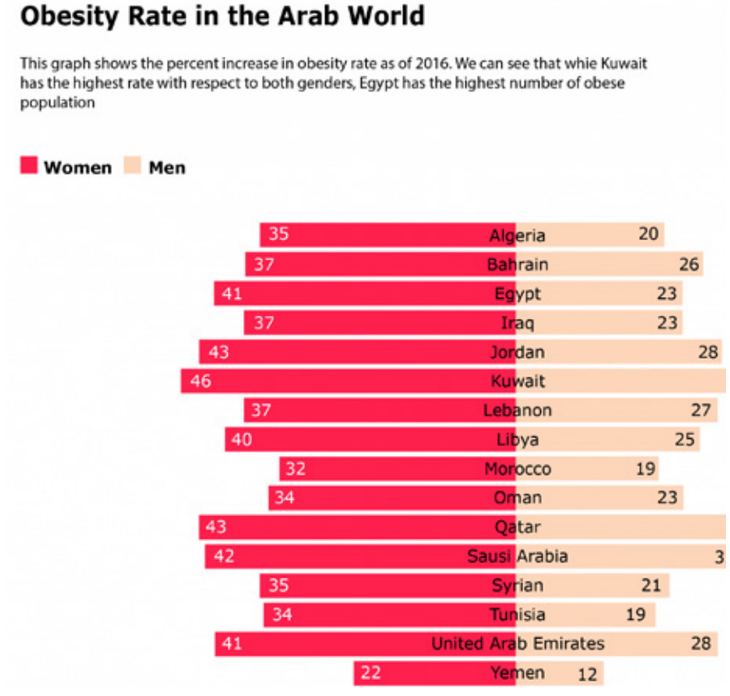

يقوم النموذج الاقتصادي للمنصة على إنتاج قصص مدفوعة بالبيانات لمؤسسات إعلامية أخرى (إنفوتايمز).

فازت «إنفوتايمز» بجوائز عالمية في مجال صحافة البيانات (إنفوتايمز).

قطاعات متعددة كالصحافة والتدريب وبيع الخدمات للغير حفاظا على تدفق الموارد واستمرار العمل. الحفاظ على الاستقلالية عقيدة مهمة بالنسبة لنا، لكن لا يمكن الاعتماد فقط على عائدات مشاهدة الجمهور لقصصنا الصحفية كمورد أساسي.

لا يمكن القول إن ما قمنا به شيء فريد. أظن أن جميع المؤسسات الناجحة لديها نفس القدر من المرونة وسرعة التكيف مع الواقع المحيط لامتصاص الصدمات وتفادي التحديات. ما تعلمناه في هذه الرحلة هو أن نجعل المحنة منحة، ونصنع منها إنجازًا جديدًا، فبطاقم عمل صغير وموارد محدودة، وصلنا من غرفة صغيرة وسط العاصمة القاهرة، إلى مكانة عالمية نافسنا فيها مثيلتنا من شتى بلاد العالم.

تحديات عادية

أمام التحديات الأخرى التي تواجه صحافة البيانات في العالم العربي، كشحّ البيانات وندرة الكوادر الصحفية المدربة على هذا النوع من العمل الصحفي، فنحن في "إنفوتايمز" نؤمن بأن هذه التحديات أبسط ما يمكن أن يواجهه الصحفي في عمله، فالبيانات لم تعد شحيحة كما

نظن، ويمكن أن نحصل عليها من مصادر عدة.

إننا نعيش في عصر البيانات المفتوحة المصدر والتسريبات الكبرى، وكل شيء حولنا يمكن أن يكون مصدرًا متدفقًا بكمّ ضخم من البيانات. كذلك المهارات، فنحن لسنا بحاجة لأن نكون مبرمجين أو علماء بيانات لنصنع قصصا صحفية مدفوعة بالبيانات، بل يكفي فقط أن نكون صحفيين شغوفين بما نكتب عنه، ونجيد عددا من المعادلات الحسابية. التقنية اليوم باتت أسهل من أي وقت مضى، حتى لو كنا لا نملك إلا آلة حاسبة صغيرة، فهي وحدها تمكننا من تحليل حُزم ضخمة من البيانات.

إذا كنتَ قد وصلت إلى هذا السطر، فأنا أدعوك للتجربة والمغامرة، فلن تخسر شيئًا على الإطلاق. جرِّب الآن أن تتعلم صناعة القصص الصحفية المدفوعة بالبيانات من خلال المطالعة والتجربة، أو جرِّب أن تنتقل من الصحافة إلى ريادة الأعمال، أو أن تمزج بينهما كما فعلنا في "إنفوتايمز"، فالتجربة تستحق، والرحلة ما زالت في أولها.

> **كان أحد أكبر التحديات التي نواجهها باستمرار هو تطوير نموذج الأعمال الخاص بنا، لدرجة دفعتنا إلى تعلّم مهارات جديدة في التسويق والمبيعات.**

صحافة البيانات في مواجهة صحافة الرأي

محمد حداد (حوار)

منذ 10 سنوات، وقد كانت صِحافةُ البيانات -يومَها- ممارسةً يُنظر إليها كمهارة تقنية، بدأ محمد حداد العمل على قصص صحفية مدفوعة بالبيانات. لم يتخلَّ حداد، الذي يقود فريق AJ Labs بشبكة الجزيرة، عن قناعته بأن توظيف البيانات في عصر التطور التكنولوجي، سيُحدث ثورةً في مجال الصحافة.

يشتغل محمد حداد -الصحفي بشبكة الجزيرة- على القصص المدفوعة بالبيانات، ولا يرى أنه ثمة خلاص للصحافة العربية من سيادة ثقافة الرأي والتعليق سوى بالإيمان بالبيانات.

في عصرها الذهبي، المتزامن مع انتشار فيروس كورونا واستحالةِ الوصول إلى الميدان، "لا تزال ثقافة صحافة البيانات في العالم العربي في مَهْدها، ومن الأسهل في الصحافة العربية التعبير عن موقف من القضايا بدل الاهتمام بشكل أكبر بالتعاطي مع الحقائق. وهذه مشكلة عالمية اليوم، خاصة في السياق الحالي الذي تتفشّى فيه المعلومات المضللة"، يقول حداد.

الصِّحافةُ والتِّقْنِيّةُ كلٌّ واحدٍ منهما مُكَمِّلٌ للآخَر

دائما، ما يفسَّر غيابُ صحافة البيانات في العالم العربي، بضعف التدريب، وانسحاب الجامعة من أداء أدوارها، لكن مثل هذه المسوغات لا تجد صدى عند حداد، الذي يرى أن "الأمر مرهون بالأساس بالصحفي نفسه ومدى استعداده ليكون وسيطًا للحقيقة. ومع أنّه من الوارد جدًا تضليل القرّاء عبر البيانات، إلا أن البيانات نفسَها تترك أثرًا رقميًا لا يصعب التحقّق منه وإعادة إنتاجه".

على هذا النحو، فإنّ تطويرَ المهارات الذاتية للصحفي، لا تتطلب سوى إيجاد صيغة "لدمج البيانات في قصص صحافية ذات أثر على الجمهور، حيث يمكن البدء برسم بياني واحد يسلط الضوء على نطاق المشكلة، ثم تطوير القصة على نحو أشمل وقائم على البيانات" يقول حداد.

والذي يهم اليوم هو كسرُ الصورة النمطية التي التصقت بصحافة البيانات باعتبارها "تجربة تقنية بحتة".

هذا الخوف من أن تجربة صحافة البيانات، تستحوذ عليها التقنية، وتنزاح عن قيم الصحافة، لا يصمد أمام واقع

لاحظ محمد حداد خلال عشر سنوات تطور صحافة البيانات بالعالم العربي، لكنه تطور بطيء (تصوير: جام أريانس - غيتي).

الحال. إنني "أرى العكس تمامًا؛ فمن الضروري التفكير بهذا الحقل على أنه عمل صحفي تندمج فيه بعض المهارات التقنية اللازمة. كما أرى من تجربتي أنه من الأسهل تدريب الصحفي على استخلاص الفائدة الصحفية من قواعد البيانات، مقارنة بشخص آخر لا يمتلك سوى المهارة التقنيّة". العلاقة بين التقنية والصحافة، توجد في صلب النقاش الدائر حول صحافة البيانات، رغم أن جزءًا ممن يقودون هذا "الجدل"، يُحرّكهم الخوف من أن تتجاوزَهم الممارسات الصحفية الجديدة. ومع ذلك، ثمة "مقاربة أفضل تتمثل في النظر إلى هذين الحقلين باعتبار كل منهما مكمّلًا للآخر، ومن هنا أعتقد جازمًا بضرورة أن يتزوّد الصحفي بما أمكنه من المهارات اللازمة ليعزز قدراته على تناول القصص بأعلى قَدْر من الدقة، وفي هذا العصر الرقمي لا بدّ من إيلاء مهارات صحافة البيانات الأولوية".

إنها خرافة رُوِّجَت على نطاق واسع، يقرر حداد. وهي خرافة "سائدة، تقول: إن دخول مجال صحافة البيانات يستلزم أولًا امتلاك مهارات البرمجة الحاسوبية واستخدام الأدوات الرياضية المعقدة. وهنا أؤكّد مجددًا -ورغم ضرورة هذه المهارات في بعض القصص- أنّ معظم قصص صحافة البيانات لا تتطلب سوى معرفة الأسس الجوهرية لهذا المجال، والتي تتمثل في معرفة ما تمثله مجموعة بيانات محددة، وما إذا كانت هذه البيانات قد فُسّرت على نحو صحيح.

> **القراء لا يبحثون عن بيانات جامدة، وإنما كانوا يتطلعون إلى تفسير لها في شكل مرئي يمكن فهمه بيُسر.**

القُرّاء لا يبحثون عن أرقام باردة

لا يهم في صحافة البيانات أن تقدِّم أرقامًا باردة خالية من أيّ معنى، أو بيانات قد تزيد في تعقيد الموضوع لا في توضيحه، إنما يهم أن يمتلك الصحفي مَلَكة التفسير. لقد لاحظ محمد حداد، وهو يتحدث عن قياس أثر قصص البيانات عند الجمهور العربي أن "القراء لا يبحثون عن بيانات جامدة، وإنما كانوا يتطلعون إلى تفسير لها في شكل مرئي يمكن فهمه بيُسر. وهذا هو المقصود من صحافة البيانات، إذ تتحوّل الحقائق والأرقام إلى قصص تقدم معلومات للقراء عن العالم من حولهم".

بعد أن كان المشاهد متشوّقًا لقصص فيروس كورونا؛ فإن الانتخابات الأمريكية فتحت شهيته من جديد أمام المنافسة المحمومة بين المرشحَين الديمقراطي والجمهوري لفهم القصص المعزَّزة بالبيانات. يعترف محمد أن هذه القصص حظيت بنسبة مشاهدة عالية على المنصات الرقْمية لشبكة الجزيرة، إلى جانب أن "المحتوى البياني من بين أكثر ما تفاعل معه رُوّاد وسائل التواصل الاجتماعي، وذلك لأنه ينقل قَدْرًا كبيرًا من المعلومات التي يمكن استيعابها بسرعة".

> **بعد عدة سنوات من الآن ستكون صحافة البيانات هي الممارسة الصحافية السائدة.**

الذين يقاومون صحافة البيانات يتملكهم الخوف من أن يتجاوزهم «الزمن الصحافي» (تصوير: سيرجي فاديشيف - غيتي).

جائحةُ كورونا، التي غيرت النظام العالمي، وأعادت تعريف الأشياء، مثّلت "اللحظة الكبرى لصحفيي البيانات حتى الآن. ولا يعود ذلك إلى الأثر العام للجائحة على الناس حول العالم فحسب، بل لأنها أنتجت قَدْرًا ضخمًا من البيانات التي كان يلزم تفسيرها وعرضها للقراء كي يستفيدوا منها في اتخاذ قراراتٍ تَمَسُّ حياتهم اليومية".

في نظر محمد حداد، يمكن اعتبار صحفيي البيانات أنّهم كانوا -أيضًا- في الصف الأول لمواجهة جائحة كورونا، وتحمّلوا مسؤوليةً دقيقة في الوساطة بين الجمهور والأرقام، وقد" أدركْنا أن الطريقة التي يفسِّر فيها الأفراد والحكومات تلك البيانات ويتفاعلون معها تساهم في تعزيز الجهود الرامية للوقاية من العدوى والسيطرة على الجائحة، ولا شكّ في أن موضوع الجائحة ودورَ البيانات في فهم وتقدير آثارها عالميًا سيولّد حالة متزايدة من الاهتمام بصحافة البيانات حول العالم".

المشاهد لا تهمّه البياناتَ.. يهمه الأثر

ارتبطت صحافة البيانات -أثناء انتشار جائحة كورونا- ارتباطا وثيقا بالصحافة الاستقصائية، فوُظِّفت المعطيات والأرقام لإدانة الحكومات في تعاطيها مع تفشي الفيروس، كما أن البيانات شكلت المصدر الأساسي للصحفيين الاستقصائيين أمام غياب الميدان". هكذا، يعتقد حداد أن "ما على صحفيي البيانات إدراكه على الدوام هو أن القارئ ليس مهتمًا بالبيانات وحسب، بل بما يترتب عليها من آثار وما يرتبط بها من قصص. وكما هي الحال في أي تحقيق استقصائي ناجح، فإن التضافر والتكامل بين المهارات المتعددة والمختلفة هو ما يفتح المجال بشكل أوسع لمساءلة السلطات والجهات المعنية".

لن يتوقف تطوُّر صِحافة البيانات يقينًا، مادامت التكنولوجيا تنمو بسرعة. وبالموازاة مع ذلك "ستتطور آليات مساءلة الخوارزميات والأنظمة والممارسات في مجال العمل مع البيانات، وهذا هو السبب الذي يُحَتِّمُ على الصحفيين العرب الاستفادةَ من تجاربهم والتجارب الصحفية حول العالم؛ من أجل الاطلاع على أفضل الممارسات والتقنيات في هذا المجال".

لسنا عناصرَ دعمٍ تقنيٍّ ثانويّة

مع كل الإمكانيات التي وفّرتها صحافةُ البيانات، ومع كل الجهد الذي بذله الصحفيون للتفسير والتقصي وممارسة دور مراقبة السلطة بتوظيف البيانات؛ فإنّ غرف الأخبار، في منظور حداد،" كثيرا ما تعتبر صحفيي البيانات عناصرَ دعم تقنيّ ثانوية بين كوادرها، بدل أن يكون لهم حضور أساسي ضمن فرق التحرير. لكن في خبرتي -التي تمتد 10 سنوات في مجال صحافة البيانات- لاحظت تغيُّرًا تدريجيًّا في هذه النظرة، إلا أنها لا تزال بطيئة للغاية".

في العالم العربي، وأمام الصورة النمطية حول صحافة البيانات، والتي تحدث عنها حداد، يبدو صعبا إنتاج قصص مؤثرة بجودة عالية، عكس "المؤسسات الإعلامية في الولايات المتحدة وأوروبا فرق عمل معتبرة من صحفيي البيانات الذين ينتجون بعض أفضل القصص الصحفية وأكثرها تداولًا".

آمنت المؤسسات الإعلامية الكبرى أن طوق النجاة هو صحافة البيانات، فيما ظلت غرف التحرير العربية بعيدةً عن إحداث التأثير. يستدرك حداد، أن هذه النجاحات التي تُحققها هذه الفِرَق كفيلةٌ بإقناع المؤسسات الأقلِّ حجمًا بأهمية امتلاك المهارات في مجال صحافة البيانات في بناء وتقديم قصص صحفية جديدة ومبتكَرة في مختلف المواضيع".

> **هناك خرافة سائدة، تقول: إن دخول مجال صحافة البيانات يستلزم أولًا امتلاك مهارات البرمجة الحاسوبية واستخدام الأدوات الرياضية المعقدة.**

صحافة البيانات هي المستقبل، والصحفي الذي لا يمتلك المهارات، ولا يستطيع فهْمَ البيانات وتفسيرَها وتحليلَها سيجد نفسه، وقد تجاوزه "الزمن الصحفي". هذه هي رؤية محمد حداد الذي يؤكد أنه لا مَناصَ من "فهم صحافة البيانات كعملية صحفية، بعيدًا عن الاهتمام بالمنتج النهائي وحسب. وهذا يعني أن كل شكل من القصص الصحفية -سواء كان مقطع فيديو أم صوتًا أم مادةً مطبوعة- يستطيع أن يستفيد من العمليات الخاصة بالبيانات".

الاستفادة من البيانات، يجب أن تكون مقرونة بوعي الصحفيين أنه بعد "عدة سنوات من الآن ستكون صحافة البيانات هي الممارسة الصحافية السائدة، حيث يعمد الصحفيون بشكل تلقائي إلى الاعتماد على البيانات والأشكال البيانية والإنتاج البصري للمعلومات في القصص الصحفية، لمساعدة القراء على فهم الموضوع على أفضل نحو ممكن".

ما الحلُّ إذن؟

يجيب حداد أنه "من الضروري، أن يتوفر المزيد من المساقات التي تركز على تعليم مهارات التفكير النقدي وتفسير البيانات، بدل التركيز على مهارات التعامل مع قواعد البيانات واستخدام الأدوات الرقمية. لا يعني ذلك التقليل من أهمية هذه المهارات العملية، إلا أن ثمة تركيزا مفرطا على البرمجيات والتقنية، لا يوازيه اهتمام مماثل بمهارات السرد القصصي واستخلاص المعنى من البيانات".

صحافة البيانات مرتبطة بجوهر الصحافة: مساءلة السلطة ومراقبتها (تصوير: سبنسر بلدت - غيتي).

صحافة البيانات وتحدي جائحة كورونا

(ترجم هذا المقال بالتعاون مع نيمان ريبورتس - جامعة هارفارد).
ألفريد هيرميدا وأوسكار ويستلوند.

فرضت جائحة كورونا أعباء جديدة على صحافة البيانات، أهمها التعامل بحذر شديد مع الأرقام المرتبطة بالصحة. القارئ اليوم، لم يعد كما كان من قبل، بل أصبح ناقدا ومسائلا بسقف انتظارات عالي حول وباء يهم حياته قبل كل شيء.

حازت صحافة البيانات على حضور بارز خلال الموجة الأولى من تفشي جائحة فيروس كورونا حول العالم، إذ تعزّز دورها وتعاظمت أهميتها، لا سيما أنها تنطلق من ادعاء أوّلي يقتضي الالتزام بتقصي الأدلة في التقارير المعنية بتغطية تطورات جائحة "كوفيد-19" وانتشارها. فباتت الأشكال والرسومات البيانية عنصرًا أساسيًّا في النشرات اليومية لتوضيح أعداد الإصابات بالعدوى، والحالات التي تخضع للرعاية في المستشفيات، وعدد الوفيات، الأمر الذي سمح بتداولها بشكل أوسع بين الناس في نقاشاتهم، أو عبر التفاعل معها على وسائل التواصل الاجتماعي.

لقد رسمت الأرقام الواردة من السلطات المحلية، والتي يستخدمها ويعرضها صحفيو البيانات، صورة واضحة للجميع بشأن فظاعة هذه الجائحة وآثارها في مختلف أرجاء العالم، إلا أنها في الوقت ذاته انطوت على مخاطرة باحتمال تقديم صورة مضللة عن وضع المدينة أو المنطقة أو الدولة المعنية، وكيفية تعاملها مع الفيروس.

من الضروري مقاربة دور وأثر صحافة البيانات عبر فهم علاقتها بالسمات الأساسية الغامضة -إلى حدّ كبير- لفيروس كورونا الجديد في الموجة الأولى من الجائحة. فقد تزايد تعطش الناس في ظل الجائحة إلى الأخبار المتعلقة بالفيروس، بسبب تطلعهم إلى معرفة أي تطورات أو معلومات جديدة عن الوباء بالشكل الذي يساعدهم على التكيف مع واقع جديد. واستمر هذا الهوس بالأخبار إلى أن خبا بعد عدة أشهر.

أما في النصف الثاني من العام 2020، فقد واجهت العديد من الدول موجة جديدة من انتشار العدوى أشدّ ضراوة من الموجة الأولى. ومع حلول العام 2021 في ظل استمرار تأثير هذه الموجة، يتوجّب على صحفيي البيانات أن يبذلوا المزيد من الجهد عند تفسير آخر الأرقام ذات العلاقة بالجائحة، مستفيدين من حجم المعرفة المتوفرة حاليًّا بخصوص الفيروس وطبيعته والمرض الذي يسبّبه، إضافة إلى توخي الحذر المطلوب في التعامل مع أي معلومة ومساءلتها والتحقق منها.

> **يتعهّد صحفي البيانات بتقديم محتوى صحفي أكثر دقة وفائدة، بالاعتماد على طرق البحث في العلوم الاجتماعية لتحليل البيانات الكمّية باستخدام الحاسوب.**

الحديث عن حالات العدوى والوفيات تقوم صحافة البيانات على معطًى معرفي أساسي يتعهّد بتقديم محتوى صحفي أكثر دقة وفائدة، وذلك عبر الاعتماد على طرق البحث في العلوم الاجتماعية من أجل تحليل البيانات الكمّية باستخدام الحاسوب. لكن الوفاء بذلك في تغطية جائحة "كوفيد-19" ليس بالأمر الهيّن، ويفرض تحديات عديدة، وعلى العاملين في صحافة البيانات خلال العام 2021 أن يطوروا ممارساتهم من أجل الحفاظ على المصداقية والموثوقية، وضمان الفائدة فيما يقدمونه. فالعامة اليوم أكثر رغبة في نقاش وتحليل البيانات المرتبطة بالوضع الوبائي والصحي، ولا يتعاطون معها بشكل سلبيّ بلا نقد أو مساءلة، كما أن توقعاتهم من الإعلام باتت أعلى.

هذه التحديات المتعلقة بتغطية "كوفيد-19" تسلط الضوء على عدة أولويات يلزم مراعاتها كي تحقق صحافة البيانات تقدمًا على هذا الصعيد، في مقدمتها الحاجة إلى الحذر عند التعامل مع البيانات المتعلقة بالصحة، إضافة إلى اكتساب الخبرات التي تساعد على فهمها وسبرها، والحرص على الشفافية عبر إدراك نقاط الضعف فيها.

لقد سلطت الجائحة الضوء على العديد من التحفظات حول صحافة البيانات، أهمُّها الحديثُ عن الحاجة الملحّة إلى البيانات الموثوقة. فقد اعتمد الصحفيون في تقاريرهم على بيانات من جهات حكومية، ومؤسسات علمية، ومنظمات عالمية، وجامعات، وغيرها، وذلك لبيان مدى تفشي الفيروس وكلفته على البشر، والضغط المترتب على المستشفيات جراء الجائحة.

لكن الإشكال الأساسي هنا أن تلك الأرقام المتعلقة بأعداد الحالات "لا معنى لها"، بحسب تعبير نيت سيلفر رئيس التحرير في موقع "فايف ثيرتي إيت"، وخاصة إذا ذكرت الأرقام في معرض عقد مقارنات بين دول وأخرى، إذ ثمة تباين كبير بين الدول في كيفية تعداد حالات العدوى، إلى جانب اعتماد هذه الأرقام بشكل أساسي على نطاق عمليات الفحص في كل منطقة.

كما أن إعداد التقارير حول أعداد الأشخاص الذين قضوا بسبب "كوفيد-19" يعتمد أيضًا على كيفية إحصاء تلك الوفيات، حيث يتم الاعتماد أحيانا على وجود فحص إيجابي بحمل المريض للفيروس. كما تراعي بعض الدول التفريق بين ما إذا كان "كوفيد-19" سبب الوفاة المباشر، أو أنه مجرد عامل مرضي إضافي في حالة المتوفَّى.

التعامل مع البيانات الرسمية

في الظروف التي تفرض نفسها على الناس وتدفعهم إلى البحث عن المعلومات الواضحة والموثوقة، فإن إعداد التقارير الصحفية حول جائحة "كوفيد-19" ورغم كل المحاذير حول طبيعة البيانات المتعلقة بها، لا يعني أننا نتعامل بالضرورة مع صحافة جيدة. خلال الموجة الأولى، تصدّرت العناوينَ -وعلى نحو يوميّ- الأرقامُ المتعلقة بحالات العدوى والوفيات والتي يعرضها الصحفيون بشكل حاسم ومليء بالثقة. في المقابل، عمدت بعض المؤسسات الإعلامية -مثل البي بي سي، والفايننشال تايمز، ونيويورك تايمز- إلى الحديث عن احتمال أن تكون معدلات الوفيات بالمرض أعلى من الأرقام المعلنة، بالنظر إلى اختلاف معايير إحصائها من مكان إلى آخر، وهذا ما يرى خبراء الصحة أنه المقاربة الأسلم عند الحديث عن وفيات كورونا.

لقد سلطت جائحة كورونا الضوء على التحديات المطروحة أمام صحافة البيانات، ولا سيما اعتمادها على البيانات الرسميّة، إضافة إلى العمل تحت ضغط الوقت والمصادر والمعرفة، وضعف القدرة على سبر المعطيات التي تقوم عليها البيانات التي يتعامل معها الصحفي.

بيد أن الفرصة ما تزال قائمة أمام صحافة البيانات لتجاوز هذه التحديات في العام 2021، عبر اتخاذ موقف أكثر حصافة إزاء البيانات الرسمية، والتحرّز عند تقديمها للقراء، وعدم التغاضي عن أي شكّ حولها. فإن لم يكن الصحفي قادرًا بنفسه على تحديد وتفسير أي تباينات شاذة في البيانات التي بين يديه، فسيسمع عنها حتمًا من العامّة عند اكتشافها.

الصحفي وامتحان «الوثائقي»

بشار حمدان

ما لم تحفز الأفلام الوثائقية المشاهد على «عمل شيء، أو توسيع مدارك المعرفة والفهم الإنسانية»، فإنه لا يضيف أي قيمة للممارسة الصحفية. البعض يعتقد أن صناعة الفيلم الوثائقي مهمة سهلة، لذلك يسقطون في أخطاء، يحاول هذا المقال أن يرصد أبرزها خاصة التي تفتقر للحد الأدنى من لغة الوثائقي.

تُشكل الأفلام الوثائقية مادة دسمة للفضائيات الإخبارية، وللعديد من الصحفيين الذين يعتبرونها إضافة إلى رصيدهم المهني. هذا الوضع جعلها عرضة للتداخل مع الصحافة التلفزيونية، على الرغم من أن صناعة الأفلام الوثائقية سبقت ظهور التلفزيون، لارتباطها بالسينما التي بدأت تسجيلية. هذه الأسبقية منحتها النضج في توظيف الأدوات وعمق المحتوى وخلق لغتها الموضوعية الفنية الخاصة بها، إلا أن الربط بين الصحافة المتلفزة مع الفيلم الوثائقي يأتي في ذهن الكثيرين بديهيا، نظرا لغياب الحدود الفاصلة بينهما، والمتعلقة بالشكل والبناء، وكيفية التعامل مع الصورة والمقابلات.

أخبرتني زميلة صحفية أنها تواصلت مع أحد المخرجين لتعرض عليه فكرة فيلم يُصور حياة الناس في منطقة حدودية أمنية مُتنازع عليها، وهو ما يفرض عليها الكثير من التشديدات والرقابة المانعة للتصوير إلا بموافقات عسكرية، ويدفع بالتالي إلى تبني وجهة نظر تابعة لإحدى جهات النزاع. أجابها صانع الفيلم بأن الخيار المتاح هو الاعتماد على الأرشيف إن توفر، أو ما تتناقله وكالات الأنباء، في محاولة لتذليل عقبات صُنع فيلم عن هؤلاء الناس، بالإضافة إلى إجراء مقابلات مع عدد من الخبراء والمختصين وشهود عيان ممن سكنوا هذه المنطقة سابقا، واعتذرَ عن المُضيّ في إنتاج الفيلم لأنه اعتبر طريقة المعالجة هذه تصلح لتقرير إخباري لا لفيلم وثائقي (1).

موقف المخرج يدفع للتساؤل: هل يمكن صناعة فيلم وثائقي دون الاعتماد على صور يلتقطها المخرج ليُشكل منها روايته البصرية؟ وهل يمكن الاكتفاء بالصور الأرشيفية والمقابلات لبناء فيلم وثائقي؟ ما الفرق بين فيلم مبنيّ على مقابلات وصور متناثرة دون سرد بصري واضح، أو دون منح القصص والصور المساحة لتقول كلمتها فيما اعتبره أصحاب الاختصاص لُغة أساسها الصورة المحكية؛ وبين تقرير إخباري مكتوب أو مرئي، أو حتى مقال أو كتاب أضمّنه هذه المقابلات وأضع بين صفحاته الصور (الستيلات) المتوقفة زمانا ومكانا دون تأطير واضح لتسلسل سياقها، بما يضمن رواية بصرية خارج حدود الصورة غير المكتملة؟ يقول المخرج الروسي فيكتور كوساكوفسكي: "في أفلامي لا أقول إلا ما يمكنني أن أقوله بالصورة، وإلا ليست عندي الرغبة في إنجاز فيلم، فلِم أُنجز فيلما إذا كنتُ أستطيع أن أكتب مقالا؟" (2).

هذا يقودنا إلى إشكالية الخلط بين مفهومي الفيلم الوثائقي والتقرير الإخباري الطويل عند التنفيذ، إذ الفروقات بينهما تبدو بسيطة في أدوات الإنتاج، لكن الاختلاف سيتضح في الشكل النهائي والغاية، وكيفية التعامل مع الموضوع. فالحدّ الفاصل بين العملين متداخل في بعض الأحيان بصورة يفرض على الجهات الإنتاجية اتخاذ قرار الاختيار بينهما، إلى جانب مَن توكل إليه مهمة الإنتاج: أهو صحفي أو مخرج؟

ولا يُفهم من هذا التساؤل اقتصار إنتاج الفيلم الوثائقي على مَن صفته مُخرج، إذ يستطيع الصحفي الذي يمتلك المهارات اللازمة والأدوات الأساسية إنتاج فيلم وثائقي وفق المتعارف عليه وله لغته الفنية الخاصة. لكن تظهر الإشكالية عند اكتساب التقرير الإخباري الطويل صفة الفيلم الوثائقي اسمًا لا توصيفًا ينطبق عليه.

وهنا نورد أبرز الأخطاء التي يقع فيها الصحفي عند إنتاج الفيلم الوثائقي:

الاستهانة بمفهوم الوثائقي وعدم اعتباره نوعا مستقلا بذاته له أدواته وأهدافه، إذ يراه بعض الصحفيين لا يرقى إلى قوة الخبر أو التقرير الإخباري، ولا ما اعتادوا عليه في التعامل السريع مع الخبر، على عكس قيمة الوقت المطلوب لإنتاج الفيلم الوثائقي الذي يمرّ بمراحل متعددة وصولا إلى المنُتج النهائي. مع ذلك، قد تجد من هؤلاء الصحفيين من يفخر بأنه أنجز عدة وثائقيات للدلالة على تعدد مواهبه وخبراته، دون أن يدرك أنه فشل في امتحان الوثائقي.

الحرص على الشكل في الفيلم الوثائقي لا يمكن أن يفرغه أبدا من مضمونه الصحفي (تصوير: تراي باتون - غيتي).

فإذا أراد الصحفي اقتحام إنتاج الفيلم الوثائقي فيجب أن يكون ملمًّا بطبيعة الفيلم كأداة إعلامية ومعرفية ذات طابع فنّي -حتى لو جرّدناها من بعض مفاهيمها الفنية والسينمائية البحتة- واغتنام قدراته الصحفية لتعزيز المحتوى. وسنشاهد حينها ما هو مختلف عما نشاهده على العديد من القنوات التلفزيونية تحت مسمى "الوثائقيات" التي تفتقر إلى المفاهيم الأساسية للغة الأفلام الوثائقية، ولا تنطبق عليها أهدافها. كما يجب أن يفضي إلى تحفيز المشاهد إلى عمل شيء، أو توسيع مدارك المعرفة والفهم الإنسانية (3)، أو وضع حلول واقعية لمختلف المشاكل في عالم الاقتصاد أو الثقافة أو العلاقات الإنسانية، كما ورد في تعريف الاتحاد الدولي للسينما التسجيلية.

إهمال اللغة الفنية للفيلم الوثائقي، فقد يدفع التعامل مع الفيلم كشكل من أشكال المخرجات الإعلامية للتغطيات الإخبارية؛ إلى اعتبار احتوائه بصورته الظاهرة هو الهدف الرئيسي، في حين أن اللغة الفنية للوثائقي تتطلب الاعتناء بالسرد الموضوعي، بما يعني الذهاب إلى ما وراء الحدث وخلفياته.

فلو أردنا في فيلم وثائقي تتبع إحدى الجماعات اليمينية التي شاركت في اقتحام مبنى الكونغرس الأمريكي يوم 6 يناير/كانون الثاني 2021 والتي امتلأ الفضاء الإعلامي بصورهم ومقاطع الفيديو المتعلقة بهم، واكتفينا بالذهاب إلى أحد مقرّاتهم وإجراء مقابلات مع بعض الأعضاء، وصوّرنا بعض أنشطتهم للتعريف بهذه الجماعة وأهدافها وسبب مشاركتها في الاقتحام؛ قد يكون هذا سبقا صحفيا بالنظر إلى صعوبة الوصول إليهم وقيمة المعلومات التي حصلنا عليها. لكن إذا اكتفينا بما سبق فسنقع في مطب إنتاج تقرير إخباري طويل، بينما يتطلب الفيلم الغوص بشكل معمّق في واقع هذه الجماعة وجذور نشأتها بناء على شخصيات وقصص لبعض أعضاء هذه الجماعة، منتقاة بعناية وذات خصوصية، تكشف جوانب أكثر تفصيلا، وتقدّم فهما أدق وصورة أشمل ومتماسكة للمشاهد عن هذه الجماعة.

> **«في أفلامي لا أقول إلا ما يمكنني أن أقوله بالصورة، وإلا ليست عندي الرغبة في إنجاز فيلم، فلِم أنجز فيلما إذا كنتُ أستطيع أن أكتب مقالا؟».**

يحتاج كل ذلك إلى تدعيم الشق الثاني من اللغة الفنية المتعلقة بالسرد البصري، أي كيف ستعكس الصورة الواقع بشكل يعتمد على أسلوب بنائها من ناحية أحجام اللقطات وزوايا الكاميرا، بما يخدم المعنى المراد من وراء توظيف الصور والمقابلات في المونتاج، وتركيبها بشكل يمنح الموضوع بُعده القصصي، لا بشكل متتابع دون خلق الحبكة والتقطيع المناسب ومستوى الإيقاع الفني. هذا بالإضافة إلى ما يُتاح من لمسات إبداعية ترفع قيمة الفيلم بإيجاد "معالجة خلاقة للواقع" (4) كما وصفه جون غريرسون أحد رواد السينما الوثائقية.

المقابلات على حساب الصورة، فغالبا ما ينصبّ اهتمام الصحفي على المقابلات أكثر من الصور، وعلى الآراء والتحليلات، وإن قُدمت المعلومة تغيب كيفية السرد البصري بما يحقق مفهوم الفيلم، ويبقى الحوار ضمن دائرة نقاش عامة، وهو الأمر الذي يصلح أيضا في حال استضافة من قابلناهم للفيلم في أستوديو حواري بدلا من الإنفاق على إنتاج فيلم لن يختلف في المحتوى والمضمون.

تركّز مقابلة الشخصيات في الفيلم الوثائقي على استنطاقهم لتشكّل إجاباتهم بنية مُكمّلة لسيناريو الفيلم، فالشخصية في الوثائقي ليست عنصرًا جامدًا، بل هي فاعل حيوي يشحذ زوايا الفيلم وقد يقلب السيناريو وحتى الحكاية نفسها أحيانا.

إن ما يُعطي المقابلات في الفيلم حيوية هو التفكير بالصور قبل الكلام، وبصريا تكون أقوى إذا تم تنفيذها في المكان المرتبط بموضوع الفيلم، بحيث تتم مصاحبة الشخصية إلى ذلك المكان ونقل ومعايشة ما يُمكن من التفاصيل معه، مع الانتباه إلى أنه "في المقابلة يختلف المعنى باختلاف المشهد الذي تختاره لخلفية الصورة، كما يختلف المعنى باختلاف حجم اللقطة، حيث تبدو هذه الأمور كلها تقنية، لكنها جزء من لغة، والمهم أن يكتشفها الفنان ويركبها في إطار شخصي.. من هنا تكون اللغة" (5).

عدم التمييز بين نص الوثائقي والنص الإخباري، فالمبالغة في الاعتماد على النص ستجعل الصحفي محصورا في إطار التقارير، عاجزا عن التعامل مع لغة أوسع. وفيما يتعلق بالتعامل مع التعليق، ينصح المخرج البرازيلي المولد ألبرتو كافالكانتي بعدم الثقة التامة به، إذ يقول: "لا تثق بالتعليق لحكاية قصتك، فالبصريات وأصواتها المرافقة هي التي يتوجب عليها القيام بذلك. إن التعليق يثير الاستياء، والتعليق المجاني يثير الاستياء أكثر وأكثر" (6).

ومهمّة النص في الوثائقي تكمن في قدرته على لعب دور راوي القصة الذي يتجاوز مرحلة تقديم المفاهيم المعرفية المتداولة ونقل الخبر، فنص الوثائقي ليس خبرا أو مقالا مقروءًا، بقدر ما هو حالة منسجمة مع الفيلم يُتمّه عند الحاجة إليه.

> **قد تجد من هؤلاء الصحفيين من يفخر بأنه أنجز عدة وثائقيات للدلالة على تعدد مواهبه وخبراته، دون أن يدرك أنه فشل في امتحان الوثائقي.**

المبالغة في الاعتماد على النص ستجعل الصحفي محصورا في إطار التقارير، عاجزا عن التعامل مع لغة أوسع (تصوير: كارستين كول - غيتي).

تقديم سرعة الإنتاج على جودته، فبعض الصحفيين ممن لهم باع طويل واعتادوا على السرعة في التعامل مع الخبر تبعا لما تتطلبه مهنتهم، ونقل ما هو ظاهر على السطح على حساب تفاصيل الصور، تجدهم يلاحقون الموضوع دون الاهتمام بالمساحات الفنية والتقنية التي يوفرها التصوير، ودون فهم مدلولات الصورة، وأهمية المونتاج الذي يقدم خيارات وبُنى تركيبية مختلفة لموضوع الفيلم، مع إغفال الموسيقى والمؤثرات البصرية وأمور فنية أخرى يمكن الاستعانة بها لتشكيل لغة بصرية وموضوعية أكثر عُمقا، لا تُسطّح التفاصيل ولا تضعها في إطار إخباري تقليدي. ذلك أن أخبار التلفزيون وتقاريره "مقولبة سلفا، فهي عبارة عن مونولوغ صحفي، ثم حوار قصير مع أحد المعنيين بالموضوع المطروح في الخبر، ومن ثم مونولوغ موجز للصحفي يرافق تلك المشاهد المصورة التي تشرح ما تم قوله، وهو ما يسمى صورا توضيحية" (7).

فعلى الصحفي أن يوسع مساحة خياله، ذلك الخيال المستمد من الواقع، فكما يقول المخرج الفرنسي جان لوك غودار "إذا أردت صنع فيلم وثائقي فعليك -تلقائيا- اللجوء إلى الخيال.. وإذ كنت ترغب في تغذية خيالك فيجب أن تعود إلى الواقع" (8).

إن القدرة على تجاوز الأخطاء أعلاه تعتمد على الصحفي مُنتج الفيلم، ولا يُفهم من الطرح السابق أنّ الوثائقي يمكنه الاستغناء عن الحسّ الصحفي. فعلى المخرج أن يكون دوما حاضرا لاقتناص اللحظة المناسبة، كما يقول المخرج الأميركي جوشوا أوبنهايمر "إن كنت عاجزا عن التقاط اللحظة فدعك من إخراج الوثائقي" (9). كما أن معرفة العلاقة التكاملية التي تربط الصحفي بمخرج الوثائقي ستوفّر الجهد والوقت في مقابل الجودة العالية للفيلم، وهي علاقة يتطلب نجاحها الفهمَ الكامل من الصحفي والمخرج لدور كل منهما. وإن اختار الصحفي لعب دور المخرج فعليه أن يفهم فكرة العمل الرئيسية، وكيفية تحويلها إلى فيلم، وإلا فإن "الخطأ سيتوغل في كل تفاصيل تجسيد الفيلم على الشاشة" (10).

إن الصحفي المتمكن من أدواته الصحفية، القادر على انتزاع التفاصيل المختبئة والنبش في الحواشي، دون الأخذ بظاهر الموضوع، سيعرف أن الفيلم الوثائقي في جوهره يُشبه

«إن كنت عاجزا عن التقاط اللحظة فدعك من إخراج الوثائقي» (تصوير: جوليان وارندد - إ ب أ).

إن ما يُعطي المقابلات في الفيلم حيوية هو التفكير بالصور قبل الكلام (تصوير: سيردار بيتماز - غيتي).

طبيعة عمله، إنْ فهِم أدواته وأدرك قيمته وغيّر من نظرة الاستهانة به، وأنه ليس فقط مادة لتعبئة الدورات البرامجية، أو مُلحقا هامشيا في التغطيات الإخبارية.

«إذا أردت صنع فيلم وثائقي فعليك -تلقائيا- اللجوء إلى الخيال.. وإذ كنت ترغب في تغذية خيالك فيجب أن تعود إلى الواقع».

المصادر:

1) الحالة هنا متعلقة بفيلم وثائقي وليس استقصائيا يتطلب اللجوء إلى طُرق وأدوات مختلفة.
2) قواعد السينما الوثائقية الـ 10 (جريدة النهار 21 أيلول 2019)، هوفيك حبشيان.
3) نقد الفيلم التسجيلي: أسس المعرفة والتناول (موقع الجزيرة الوثائقية)، أمير العمري.
4) «An introduction to television documentary: Confronting reality», Richard Kilborn, John Izod, Page 12.
5) «الحلم المعلق: سينما مارون بغدادي»، إبراهيم العريس، ص 196.
6) «كيف نُفكر وثائقيا»-قناة الجزيرة الوثائقية، إعداد مجموعة من الباحثين، ص 63
7) «صناعة الأفلام الوثائقية»، باري هامب، ص 62.
8) «Film Manifestos and Global Cinema Cultures: A Critical Anthology», Scott MacKenzie, Page 445.
9) جوشوا أوبنهايمر لـ «المدن»: خمسة دروس لتصوير وثائقي (جريدة المدن 22 يوليو 2017) - هوفيك حبشيان.
10) أحاديث حول الإخراج السينمائي، ميخائيل روم، ص 206.

الصحافة والسوسيولوجيا.. الحوار الحذر

محمد أحداد

لا يمكن أن توجد الصحافة والسوسيولوجيا على طرفي نقيض، لأنهما تنطلقان من نفس المبدأ: بناء الحقيقة الاجتماعية بتوظيف نفس الأدوات تقريبا. لكن بينهما سوء فهم، وكثير من الحذر. عالم الاجتماع يقول إن الصحفي اختزالي وسطحي، والصحفي يقول إن السوسيولوجي يغلق على نفسه في البيت.

تعامل الصحافة مع قضايا مثل الفقر والجرائم في أحياء الضاحية يتسم بالكثير من الاختزال (تصوير: أونغ كياو - غيتي).

كانت أدريان نيكول لوبلان تبلغ من العمر 25 عاما فقط عندما طلبت منها صحيفتها تغطية محاكمة شاب من بورتوريكو، اسمه جورج متهم في قضايا سرقة واتجار بالمخدرات. انخرطت المراسِلة في حي برونكس، حيث نشأ جورج: حي فقير من الأحياء الهارليمية التي تختفي وراء بريق وسائل الإعلام، يعج -في الصورة النمطية- بعتاة المجرمين والنشالين وأصحاب السوابق.

تتعرف الصحفية على أخت وصديقة جورج، وعلى مدى 12 سنة كاملة، تحول هذا التعارف إلى صداقة متينة سمح لنيكول أن تقترب من الناس ومن حياتهم الحقيقية: المخدرات، البؤس، الحب العنيف، الزيجات، تربية الأطفال، تاريخ السرقة، الموسيقى اللاتينية الضاجّة بالحنين للوطن الأم..

أصبحت الصحفية جزءًا من الحي، وشاهدا على تحولاته الكبرى، من عصر الازدهار وتدفق أموال المخدرات إلى مرحلة السجون والتمزقات العائلية. تروي أدريان قصصا غير منشورة لعائلة، تعبر بكثافة، عن قيم الظلم والظروف المزرية لطيف كبير من المهاجرين وجدوا أنفسهم فريسة للفقر والعنصرية.

بدل أن تكتب نيكول بضع صفحات تصف فيها المحاكمة بكلمات مهنية دقيقة، آثرت أن تؤلف كتاب random family كي يكون رواية واقعية غير متخيلة، تتقصى فيه جذور الجريمة، وأسبابها ودوافعها، ونتائجها العميقة، وتأثيراتها على البنية السكانية (1).

تفرغ من قراءة الكتاب وأنت لا تعرف أين يبدأ الصحفي وأين تنتهي الباحثة في العلوم الاجتماعية، ولا تكاد تقيم التمايز بين أدوات الصحفي (الوصف، الحدس، القدرة على الالتقاط...) وبين أدوات علم الاجتماع (التفسير، الاستنتاج، الاستنباط، تفكيك العلاقات...).

هل يمكن اعتبار كتاب نيكول، بحثا اجتماعيا أم عملا صحفيا؟ ومتى تلتقي السوسيولوجيا والصحافة ومتى يفترقان؟

> **أصبحت الصحفية جزءًا من الحي، وشاهدا على تحولاته الكبرى، من عصر الازدهار وتدفق أموال المخدرات إلى مرحلة السجون والتمزقات العائلية.**

الصحفي "مؤرخ متعجل"

في سنة 2017، زرت منطقة نائية جنوب المغرب (تنغير، تنجداد) لإنجاز تحقيق استقصائي حول صراع قبلي أفضى إلى قتلى واختطافات وتطاحنات قبلية دامية. استمعت إلى الشهادات، وحاولت أن أنقل أبعاد الصورة كاملة. بعد أسبوع، كان التحقيق يحتل الصفحة الأولى من الجريدة التي أشتغل بها، معتقدا أنه الرأي الفصل والحاسم في هذا الصراع، ومنتشيا بتلك المقدمة التي عادة ما تعجب مديري النشر "حقائق تنشر لأول مرة". بعدها، كتب أستاذ بكلية الآداب بجامعة عين الشق بالدار البيضاء ردا طويلا من سبع صفحات، أرسله إلى الجريدة مستهلا مقالته: "الصحافة مهمة لكن السوسيولوجيا أهم". تحدثت المقالة/البحث عن جذور الصراع التاريخي بين القبائل حول الماء وحول الأرض (قبيلة تريد أن تقسم الأراضي بشكل أفقي، وقبيلة أخرى تريد أن تفعل ذلك بشكل عمودي). قدم الأستاذ أطروحة مختلفة، لا أزعم أنها أسست لمعرفة جديدة، لكنها أضاءت على التحقيق من زوايا لم يكن من الممكن أن أراها، مع العلم أنها هي المسبب الأساسي للتناحر القبلي.

هذه الطبيعة الاختزالية للصحافة، كانت، دائما، جزءًا من الصراع بين تيارين كبيرين، بين اتجاه مؤْتَمَن على التأطير الجماهيري مهما كانت وظيفة الإعلام، وهو تيار لا يصمد أمام إغراء وسائل الإعلام بمبرر نشر المعرفة على نطاق جماهيري، وبين توجه يرى في علم الاجتماع علما نخبويا يستدعي حيزا زمنيا وإخراجا فنيا مختلفا عن "سرعة الصحافة"، وبالتالي السماح للصحافة بأن تنشر الحقائق ولو مبتورةً من سياقاتها الثقافية والاجتماعية.

ذهبت أدريان نيكول لتغطي جريمة في حي بورتوريكي، لتجد نفسها قد ألفت كتابا كاملا يمزج بين الصحافة والبحث الاجتماعي (جوني نونيز - غيتي).

المعركة بين التيارين تجاوزت حدود، الكتابات والردود، بل تحولت إلى ما يشبه المدارس المستقلة بذاتها، خاصة بعد الثورة الطلابية على التقاليد الدوغولية سنة 1968. وقتها، انتقد المفكر الفرنسي ميشيل فوكو بشدة "تحول أساتذة علم الاجتماع إلى رجال مشهورين في الإعلام، يقدمون أنصاف الحقائق والأكاذيب الكاملة".

حين دعي عالم الاجتماع بيير بورديو إلى قناة تلفزية كي يقدم رؤيته لتأثير سكان الضواحي في الانتخابات الرئاسية الفرنسية، أطلق عبارته الشهيرة: "الصحفيون يريدون تقزيم الحقائق، وتكثيف تاريخ كامل من المآسي وبشاعة الاستعمار في أفريقيا في عشر دقائق، ثم في اليوم الموالي سيقولون: إن بورديو قال كل شيء" (2).

> **«الصحفيون يريدون تقزيم الحقائق، وتكثيف تاريخ كامل من المآسي وبشاعة الاستعمار في أفريقيا في عشر دقائق، ثم في اليوم الموالي سيقولون: إن بورديو قال كل شيء».**

كان بورديو واعيا بأن الصحافة تشكل أداة محببة للسلطة لممارسة العنف الرمزي. وفي كتابه المدوي "التلفزيون وآليات التلاعب بالعقول"، شرح علاقة الدولة بالصحافة، لكن الذي يهمنا اليوم، هو طريقته الفريدة التي رسم بها الحدود بين الصحافة وعلم الاجتماع. قبل بورديو، ساد الاعتقاد، خاصة لدى علماء الاجتماع الأمريكيين، المعروفين بجماعة "شيكاغو"، أنه لا مانع بأن يصبحوا نجوما في التلفزيون، وترسخت هذه الصورة، أكثر، مدفوعة بالصراع الإيديولوجي الحاد بين النظامين الرأسمالي والشيوعي. وُظِّفَت العلوم الإنسانية -بشكل مفرط- من طرف الصحافة؛ إما لبتر الحقائق أو لتبرير دراسات أو لدحض أطروحات اجتماعية.

ومع ظهور وسائل الإعلام، أصبح نشر الأبحاث على نطاق واسع ممكنا، حيث انقسم علم الاجتماع، على وجه التحديد، في فترة ما بعد الحرب بين مؤيدي العلوم الاجتماعية

"المفيدة" وبالتالي يجب نشرها على أكبر نطاق، وتلك الخاصة بعلم الاجتماع المصنف نخبويا بشكل صارم (3).

يشرح سعيد بنيس، أستاذ السوسيولوجيا بجامعة محمد الخامس بالرباط، هذا التوتر بين حقلين ينهضان على الفكرة نفسها، وهي الحقيقة الاجتماعية قائلا: "لا بد من التمييز بين مستويين من الكتابة: الأولى أكاديمية، والثانية صحفية. فالأولى تتماشى مع السوسيولوجيا وتقتفي المصادر والمراجع والإحالات في أفق التوصيف والفهم والتفسير والتأويل بالارتكاز إلى منهج ومنهجية وإطار نظري لضبط المسافة الموضوعية مع الإشكالية. أما الثانية فهي كتابة تروم تقديم وجهة نظر أو استكشاف آراء أو تقديم خبر ومشاركته من زاوية متفردة وذاتية بالارتكاز إلى منهجية تستمد أدواتها وتقنياتها من تموقع مجتمعي. انطلاقا من هذا التمييز يصبح لزاما على الصحفي موازنة الوظيفة الاختزالية للصحافة مع فاعلية وجدوى المنهجية السوسيولوجية".

وكامتداد لهذه الأسئلة حول الاستخدامات المتقاطعة لعلم الاجتماع والصحافة، قد يكون من المفيد إجراء مقارنة منهجية للأدوات المختلفة المستخدمة في المجالين: المقابلة، الملاحظة، استخدام المصادر الإحصائية، واستطلاعات الاستبيان (استطلاعات الرأي)، واللجوء إلى "الكلمات العادية"، إلى الصور ...إلخ.

رفض عالم الاجتماع الفرنسي بيير بورديو أن يذهب للتلفيزيون ليشرح قضية عميقة برؤية سطحية (أولف أندرسون - غيتي).

بين علم الاجتماع والصحافة تقاطعات كبرى منها بناء الحقيقة الموضوعية الاجتماعية، غير أن الصحفي "مؤرخ متعجل" كما يقول عبد الله العروي الذي اضطر إلى تأليف كتاب كامل عن حياته (استبانة) بمبرر أن الصحفيين ميالون للإثارة بينما المفكر في حقل العلوم الإنسانية ميال للدقة في حدها الأدنى على الأقل.

"بؤس" الرأسمال

منذ الثمانينيات من القرن الماضي زحفت الرأسمالية على مناحي الحياة، ولم يكن الإعلام بمنأى عن هذا التحول، فطغت قيم التنافسية والفعالية والشهوة والوهم على البعد الاجتماعي الذي زعم منظّرو الليبرالية أنه جوهر الاقتصاد الرأسمالي.

> **لا يمكن أن تنتشر الأبحاث الاجتماعية بدون وسطاء، والوسطاء الأكثر فعالية اليوم هم الصحفيون الذين يساعدون في خلق القيمة الاجتماعية للنظريات العلمية.**

فقدت الصحافة وظيفتها الفطرية في الإخبار والتثقيف، متأثرة بنهاية الثنائية القطبية، والاتجاه بوحشية نحو اقتصاد السوق، ومس هذا التغيير روح المهنة لصالح قياس متابعة

الحدود بين الصحافة والعلوم الاجتماعية بشكل عام بدأت تختفي (تصوير: أمل كاي إس - غيتي).

الجمهور، المبيعات، حصة سوق الإعلانات ومزيد من الترفيه. بمعنى آخر أن المؤشر الكمي للربح صار هو الرهان الأساسي للصحافة.

هنا ارتابت العلوم الإنسانية من الصحافة. في أمريكا كما في فرنسا، حمل التقدميون مشعل السوسيولوجيا والأنثروبولوجيا وعلم النفس (وفي وقت لاحق السيميولوجيا مع رولان بارت)، وكانت العلاقة مع وسائل الإعلام موسومة بما يمكن وصفه بالروح النضالية ضد الاضطهاد والظلم والحروب، أي أنها تؤدي دورها في إحداث شرخ في السلطة.

يمكن أن يصبح السوسيولوجي صديقا للصحفي لكن "التدخل الإعلامي له مكانة غامضة في بيئتنا المهنية" كما يقول السوسيولوجي ميشيل كروزر. من الواضح أن مؤهلات عالم الاجتماع هي النقد وإهانة الحقائق السطحية انسجاما مع ورح العلوم الإنسانية. على هذا النحو يمكن للمرء أن يتهم عالم الاجتماع بـ "التعاون" مع هذا الكون الخاضع لقوانين الرأسمالية والقوى السياسية.

ومع ذلك، وبوجود وسائل إعلام نبيلة يمكن أن يجد السوسيولوجي متنفَّسا ليكتب بعيدا عن سطوة القيم الليبرالية.

الصحفيون لديهم سمعة سيئة بين علماء الاجتماع، "قد تتعامل مع صحفي متمرس، ومتذوق جيد للقضايا في عمقها السوسيولوجي، ويمتلك أدوات تحليلية لا بأس بها، ويعرف تماما كيفية تسليط الضوء على المواضيع دون أن يَسقط في السطحية والاختزال، لكن في غالب الأحيان "تتعامل مع صحفيين ليسوا أذكياء، بهذا التعبير الملطف، أو أنك تقابل صحفيين كسالى وغير قادرين على البحث" (4).

خضوع الصّحافة المتزايد للمنطق التجاري له آثار مدمرة على المجتمع. في الواقع، بقدر ما يقوم الصحفيون، ببناء الواقع بنظارات مفصلة على المقاس مع ميل رأسمالي لترسيخ الإثارة وتشجيع السلوكيات التي تتوافق مع هذا المزاج، بقدر ما يحفرون هوة كبيرة بين الصحفيين والسوسيولوجيين.ونتيجة لذلك، فإنهم يثيرون في المجالات المختلفة التي يتوسطون فيها استراتيجيات جديدة تتمثل في مطابقة الممارسات الإنتاجية دائمًا للتوقعات الصحفية.

في العلاقة بين الصحافة والسوسيولوجيا، يحق لنا إذن أن نستدعي، على سبيل المثال، عمل هوارد بيكر الذي أظهر بوضوح إلى أي مدى يمكن للفن أن يكون حاضرًا فقط باعتباره "نتاجا جماعيا لشبكة من الوسطاء؛ بدءا من الفنان إلى الجمهور، بما في ذلك تاجر الأعمال الفنية وأمين المتحف والناقد الفني" (5). وهل تختلف الأشياء عندما يتعلق الأمر بالباحث في العلوم الاجتماعية؟ لا يمكن أن تنتشر هذه المعرفة بدون عدد من الوسطاء، والوسطاء الأكثر فعالية اليوم هم الصحفيون الذين يساعدون في خلق القيمة الاجتماعية للنظريات العلمية.

إن الاعتراف بالصحافة كوسيط لـ "تبسيط العلوم الاجتماعية" واحتضانها، لا يعني، إطلاقا، تقويض الاستقلالية الفكرية للعمل الاجتماعي، بل يعني فهم الظروف الاجتماعية التي تجعله ممكنا.

أخيرا، مقابل أطروحة التوتر، فإن إلقاء نظرة بسيطة على البيانات الإحصائية المتعلقة باستهلاك السلع الثقافية يكفي لفهم أنه كلما قرأ الفرد بانتظام مجلة أو استمع إلى محطة إذاعية تُفسح المجال لأخبار العلوم الاجتماعية؛ كان هدفه أن يكون مشتريا وقارئا لنصوص العلوم الاجتماعية أيضا. وبهذا المعنى، وبعيدا عن تشتيت الانتباه عن قراءة الأبحاث الاجتماعية، فإن تعميمها يمكن أن يساعد المهتمين بمجال المعرفة على زيادة استثماراتهم، هذا هو منطق الرأسمال في العلوم الإنسانية الحديثة أيضا وهو منطق تحبه الصحافة على كل حال.

المصادر:

(1) https://bit.ly/3cBQekD
(2) Goulet V. 2003, « Pierre Bourdieu et la télévision , pp. 73- 74
(3) https://journals.openedition.org/questionsdecommunication/7300
(4) https://www.persee.fr/doc/reso_0751-7971_1992_num_10_51_1926
(5) https://laviedesidees.fr/Sociologie-du-journalisme.html

الصحفيون وعصابات المخدرات.. «كلماتنا في وجه رصاصكم»

ناو زافاليتا

لمدة ستة أشهر، كان على زافاليتا، أن يكف عن ممارسة مهنة الصحافة، تحت حراسة شديدة من مرافقين شخصيين كلفتهم الحكومة بحمايته من رصاص عصابات المخدرات. يروي الصحفي المكسيكي قصة جيل كامل من الصحفيين، قُتلوا بدم بارد، لأنهم امتلكوا الشجاعة ليفضحوا تواطؤ الماقيات مع رجال السياسة.

"كلماتنا في وجه رصاصكم"، هي العبارة الأكثر انتشارا في احتجاجات الصحفيين، كلما اغتيل لهم زميل في المكسيك. تحولت الجملة/اللازمة إلى صرخة استنفار، على اليافطات واللوحات الكرتونية والمنشورات، حتى على صفحات الإنترنت. هي صرخة تنشد العدالة، العدالة التي لا تتحقق أبدا، ليس في هذا المكان فحسب.

وفقا لمنظمة "المادة 19"، اغتيل 135 مراسلا صحفيا خلال العقدين الماضيين، بينما لا يزال أكثر من 24 صحفيا في عداد المفقودين. لقد كانت الفترة الأشد دموية تجاه الصحفيين هي السنوات الست الماضية.

جريمة بلا عقاب

اعتاد مكتب المدعي العام للجمهورية توجيه أصابع الاتهام إلى مهربي المخدرات في معظم جرائم القتل المرتكبة بحق الصحفيين، قليلا جدا ما كانت الحكومة المكسيكية تذكر في مَحاضِرها أن خيوط الجريمة في العديد من تلك الجرائم المنظمة تتشابك مع مسؤولين حكوميين أو رجال أمن أو أعضاء في البرلمان أو رؤساء بلديات.

في الثاني من كانون الثاني/يناير الماضي، أقدم خورخي سانشيز على كتابة كلمة "الإفلات من العقاب" بطباشير بيضاء وبخط كبير الحجم في ساحة "ليردو" مقابل مبنى رئاسة الحكومة. كانوا قد قتلوا والده مويسس سانشيز سيريزو، الذي عمل محررا في صحيفة "لا أونيون" قبل ست سنوات، وهي إحدى الصحف المحدودة الانتشار في منطقة حمراء على خليج المكسيك. حينها أشارت لائحة الاتهام إلى ستة من متقاعدي الأمن الذين تركوا وظيفتهم ليلتحقوا بعصابة "خاليسكو/الجيل الجديد" كقتلة مأجورين، حيث أقدموا على "رفع" مويسس سانشيز وتعذيبه بعنف مفرط داخل منزله. عُثر على جثته بعد 19 يوما، مُقطَّعة إلى أجزاء صغيرة في أكياس سوداء، داخل إحدى الملكيات العقارية في بلدة مجاورة.

رفعت الحكومة الراية البيضاء أمام الصحفيين: نحن لا نستطيع حمايتكم (تصوير: هنري روميرو - رويترز).

> **نعيش ظروفا محفوفة بالمخاطر، النشاط الصحفي يجري دون أدنى ضمانات أمنية، إن لم تستحقك الحكومة، تجار المخدرات سيفعلون.**

توصلت تحقيقات النيابة العامة، وقتئذ، إلى أن العقل المدبر للجريمة هو عمدة "ميديجين"، أومار كروز. لقد مرت ست سنوات وما زال فارّا من وجه العدالة. واحد فقط من بين الستة المشتركين في الجريمة أُودع السجن، فيما تأتي حكومات وتذهب وأخرى تمضي، ويبدو أنه لن يأتي من "يقتصُّ لقتل أبي ويحقق العدالة التي أنشدها" يقول خورخي.

"قَتْلُ الصحفيين لن يقتل الحقيقة"، برنامج وثائقي أعده الصحفي والكاتب تيموريس غريكو، الذي عاد إلى المكسيك بعد عمله في تغطية النزاعات المسلحة في بلدان مثل سوريا وليبيا والصومال، ليجد بلاده تعيش حربا خفية، صامتة، تستهدف تدمير الصحافة بشكل كامل. تواصلتُ معه، فشهادته تبدو لي مهمةً لهذا المقال: "نعيش ظروفا محفوفة بالمخاطر، النشاط الصحفي يجري دون أدنى ضمانات أمنية، إن لم تستحقك الحكومة، تجار المخدرات سيفعلون، إنهم يقومون بذلك في أنحاء واسعة من البلاد بحس من المسؤولية والمقاومة".

يقول غريكو إن نبأ مقتل صحفيٍّ في المكسيك، وعلى يد مهرِّبي المخدرات، يجعلك تحس لدى سماعه كأن "دلوا من الماء المثلج انسكب على رأسك"، يجعلك تدرك الفوضى التي تنجرّ إليها البلاد، "يجعلك تفتح عينيك على اتساعهما، وتقول لنفسك: هذا أسوأ بكثير مما كنا نتوقع".

مرحبا سيدي مهرّب المخدرات، هل يمكنني مقابلتك؟

جزء من الصحفيين الغربيين يعتقدون أن الكلام عن موضوع المخدرات في أمريكا الجنوبية مجرد نزهة (تصوير: جيم لوبيز - غيتي).

مراسلان من أحد التلفزيونات السويدية سافَرا أكثر من عشرة آلاف كيلومتر عبر رحلتين جويتين، وبعدها قطَعَا مسافة أربعمئة كيلومتر عبر البر، كان هدفهما أن يعرفا كيف تُمارَس الصحافة في المكسيك تحت ضغط مهربي المخدرات. بإنجليزية/إسبانية ركيكة، كانت المراسِلة تصر على مقابلة أحد قادة عصابة "لوس زيتاس"، أجبتُها أنا بصفتي مرشدا لها هناك: "ليس الأمر بتلك البساطة، لا يمكنك الذهاب هكذا ثم.. مرحبا سيدي مهرب المخدرات، هل لي بمقابلتك؟". ظلت تُلِحّ عليَّ في البحث عن مهربي المخدرات في مرفأ "فيراكروز"، ومن ثَمّ حاولَت مع القائد الميداني لإحدى العصابات في "خالابا".

كانت تسأل في وسط العاصمة عما إذا كانت هنالك شروط معينة ينبغي القيام بها لإقناع مهرب المخدرات بالجلوس أمام الكاميرا. شيئا فشيئا بدأ الإحباط يتسلل إلى نفسها، وفي اليوم الثالث من المهمة وبينما كنا على وشك دخول أحد الأحياء المهمَّشة، بدأت مجموعة من "الرّماة" -تسمية لبائعي المخدرات بالتقسيط- بملاحقتنا. كانوا يلتقطون لنا صورا بهواتفهم، ربما بَدَونا لهم زبائنَ محتمَلين للماريوانا أو الكوكايين. لم ينتبهوا أننا كنا عبارة عن صحفيَّين أوروبيَّين وسائق أجنبي وصحفي مكسيكي يقوم بدور الدليل. بدأت المراسلة السويدية تصيح بالسائق وعيناها ممتلئتان بالدمع: "لا أريد أن أموت"، حتى استطعنا الهرب من هناك. في الأيام التالية، لم تعد تطلب مقابلة مهربي مخدرات، اكتفَت بسؤال دليلها وتكرار السؤال: "ألم تكن خائفا أن تموت هناك؟".

في المكسيك، شعرةُ رفيعة جدا تفصل بين الجريمة المنظَّمة والصحافة. إن مصطلحات مثل التعاون المشترك، وتهديدات كـ "المال أو الرصاص؟"، والترهيب المتكرر: "أنا من يقرر هنا ما يُنشَر وما لا يُنشَر"، تنتشر في الجبال والسواحل المكسيكية، وفي البلدات القصية. زعماء التهريب وصغار التجار -عادة ما يتنكّرون بزي رعاة المواشي- هم من يفرض الأوامر.

> "في المكسيك، شعرةُ رفيعة جدا تفصل بين الجريمة المنظَّمة والصحافة."

في هذا البلد، ثلاثة من الصحفيين فقط تمكنوا من إجراء مقابلات مع مهربي مخدرات من "المستوى الرفيع": خوليو شيرر غارسيا، رئيس التحرير السابق لمجلة "بروسيسو"، الذي خاطر بزيارة إلى الجبل للقاء إسماعيل إل مايو سامبادا، واحد من كبار القادة في عصابة "سينالوا"، إحدى أكبر عصابات الجريمة في البلاد، وأنابيل إيرنانديز، مؤلفة كتاب "إل ترايدو/الخائن"، بعد أن تمكنت من الاطلاع على مذكرات بيسنته سامبادا نييبلا، الذي كان يقبع في سجن بالولايات المتحدة ضمن أقصى درجات الحراسة المشددة، وخافيير فالديز، صحفي من سينالوا ومقيم في "كولياكان"، عاصمة الجريمة المنظمة في العالم، والذي استطاع التواصل مع محامِين وقتلة مأجورين وسياسيين متورطين في التهريب، تمكن عبر تواصله معهم من جمع معلومات نشرَها في العمود الذي كان يتولى كتابته بعنوان "عشبة الشرّ"، وفي تقاريره لمجلة "ريو دوسّه"، وفي عمله كمراسل لـ"لا خورنادا"، هذه الأخيرة تعتبر أهم صحف اليسار في البلاد.

"لا تقترب من عشبة الشر"

كانت قصة فالديز عجيبة بعض الشيء. على مدى عشرين عامًا قام بتغطية جرائم قتل منظم، وكشف شبكات القوة بين الشرطة والمهربين. بالنصوص التي كان ينشرها اعتبره صحفيو الجيل الجديد مُعلّما ومُلهِما، لكن في المقابل، فإن خلافا داخليا في عصابات سينالوا أودى بحياته. الصحافي السينالاوي قُتل في 15 أيار/مايو 2017، قاتله الفعلي إيربيرتو بيكوس بارّاسا أو كما يعرف بـ "إل كوالا"، ترصَّده خلسةً خارج مبنى صحيفة "ريو دوسّه" إلى أن غادر مقر عمله. أجبره على الترجل من سيارته وأن يجثو على ركبتيه، أطلق النار على رأسه، ثم أتبعها بطلقات عدة في أجزاء متفرقة من جسده. العقل المدبر للجريمة لم يُكتشف حتى الآن، كانت من آخر أعمال فالديز مقابلة تمت عبر طرف ثالث مع رجل الأمن المتقاعد الذي تحول إلى مهرب مخدرات، داماسو لوبيز - إل ليسنسيادو، والذي كان على عداوة مع عصابة سينالوا. أثار نشر المقابلة غضب أبناء خواكين إل تشابو غوسمان، المعتقل في الولايات المتحدة، والذي صنّفته مجلة فوربس واحدًا من أغنى الشخصيات في العالم.

بين كلا الطرفين؛ إل تشابو غوسمان وإل ليسنسيادو، هناك العديد من الأصدقاء المتهمين كذلك بمقتل الصحفي. في السياق ذاته، صدر الحكم على الجاني الفعلي "إل كوالا" بالسجن خمسة عشر عاما.

غريسيلدا تريانا، أرملة خافيير فالديز، منذ أربعة أعوام وهي تطالب بالقِصاص العادل للجريمة الجبانة التي ارتكبت بحق زوجها، اضطرت إلى الانتقال من بلدتها الأم مع أبنائها لتجنُّب أي اعتداء محتمل. عبر الفيسبوك تُذكّر تريانا بمنشورات شهرية لها بمدى صعوبة المطالبة بالعدالة في المكسيك، لكنها في الوقت ذاته، تُذكّر بمقدار الحاجة إلى وجود صحفيين يمتلكون من الشجاعة ما كان يمتلكه خافيير فالديز وغيره من الذين سُلبوا حياتهم بغير ذنب سوى أنهم تكلموا بحقيقة ما يجري في بلادهم.

"غالبية أهالي الصحفيين الذين قتلوا، والمفقودين كذلك -دعونا لا ننسى أن هنالك صحفيين مفقودين- تُركوا في النهاية وحدهم يطالبون بالعدالة، لم يساندهم أحد، ربما كانت حالتي مختلفة، فقد تلقيت دعما من المؤسسات التي عمل فيها خافيير، خرجت من سينالوا لانعدام الأمن فيها ولجأت إلى ناحية أخرى من البلاد، واليوم ها أنا أقف على قدميّ وأكرر مطالبتي بالعدالة".

"سنواصل الكلام"

بدعم من منظمات "المجتمع المدني" غير الحكومية، أطلقت

الصحفيون في المكسيك صاروا أكثر اقتناعا أن الصراع مع مافيا المخدرات ينتهي غالبا في المقابر (تصوير: تويا سارتو جاردان - غيتي).

حملة "سنواصل الكلام"، والتي تقوم على إعادة خلق فالديز افتراضيا، بهدف تجريم القضاء المكسيكي، في اغتياله، وإفلات الجناة من العقاب في حوادث متكررة: "لقد أثار جدلا كبيرا، حيث يَظهر فالديز في أحد المقاطع التي نشرتها الحملة، عائدا من البعيد، ويطالب الرئيس نفسه بالعدالة في قضيته".

إسكييل فلوريس، صحفي مكسيكي فر هاربا من مقاطعة غيرّيرو، أو الأرض الساخنة كما يسمّونها، تشتهر بزراعة بذور الخشخاش. وفي أيلول/سبتمبر 2016 كان قد اختفى فيها 43 طالبا من معهد أيوتسينابا، بالكاد استطاع فلوريس حزم حقيبتين فقط وضع فيهما ملابسَه، وبرفقة كلب الصيد الذي كان يملكه لجأ إلى العاصمة، وصار يُصدر تقاريره من هناك حول ما يدور في بلدته، عَقِبَ كمٍّ كبير من التهديدات التي وصلته - بعضُها كان من طرف الجيش - وجد فلوريس نفسه مجبرا على تغيير مكان إقامته، والتقدم بطلب لبرنامج "حماية المدافعين عن حقوق الإنسان"، وهو برنامج حكومي يتيح لجوءا مؤقتا إلى أن ينخفض - ما يسمونه - مستوى مخاطر الصحفي.

حال فلوريس هذه كانت حال عشرات من الصحفيين الذين أجبروا على ترك بلداتهم والانتقال إلى أماكن أكثر أمانا بعد تهديدات بالقتل، غالبيتهم استقروا في مكسيكو العاصمة، مدينة يسكنها عشرون مليونا من البشر، حيث من السهل أن تختفي وألا يصل إليك أحد. أما إيسكييل فلوريس، فيتملكه الحنين والاشتياق لبلدته وساحلها المعروف بـ "لا كوستا تشيكا"، واثق من أنه سيعود إليها، لكنه يشعر بالأسى لأن هناك كثيرا من "المناطق الخرساء" في غيرّيرو، بفعل تهديد العصابات المسلحة المتواطئة مع الحكومة، والتي خطفت حياة 14 صحفيا في تلك المقاطعة وحدها.

في بلدان أميركا الوسطى مثل غواتيمالا وهندوراس والسلفادور، تجري عمليات التهديد والقتل ضد الصحفيين بالطريقة ذاتها، لكن مستوى الإفلات من العقاب هنا أكبر بكثير. حتى من داخل السجن يستطيع أفراد عصابة "لا مارا سالفاتروتشا" إرسال التهديدات لأي صحفي في البلاد.

أما عن حالتي كصحفي، فمنذ أربع سنين توقفتُ عن الاستعانة بمرافقين شخصيين. كانت ستة أشهر فحسب، وبالنسبة لي فقد كانت أبديّة كاملة. في ذلك الوقت كان جندي وقبطان متقاعدان، بمسدس في خصر كل منهما، يقومان بحراستي. الحكومة المكسيكية بعد حين وعبر مكتب الأمانة العامة لوزارة داخليتها أقرت بفشلها في ضمان ممارستي لحريتي الصحفية، وفي الحفاظ على سلامتي الجسدية. كانت أياما صعبة، بل معقدة.

أن تشعر بأن هناك شخصين غريبين، ضخمي الجثة، وقبيحي الوجه، لكنهما ودودان، مفروض عليهما واجب حماية صحفي، بينما هو يمارس عمله. تلك العلاقة السامة "الحكومة

> **في نفسنا القليل من الأمل كي نخرج للعلن لنسرد روايتنا، بغير ما خوف من أن ينساق الصحفي - مكرها وبحتمية لازمة - إلى أن يكون هو نفسه بطل القصة.**

- الجريمة المنظمة - الصحافة" تنطوي على كثير من الكواليس والممرات الزائفة. هذه الحرب التي تشتعل بملايين الدولارات، بالنزاعات الإقليمية، بالسيطرة والسلطة، كلفتنا آلاف الأرواح في هذا البلد، وكذلك نحن -الصحفيين- لقد نزفنا نصيبنا من الدماء، بالنجاحات وبالإخفاقات كذلك، فكما أن هناك حكومات سيئة، دائما ما يكون هنالك صحفيون رديئون.

لا يكتب الصحفي ليغير العالم، إنما ليروي الأحداث، وفي نفسه القليل، القليل جدا من الأمل، أن نتمكن في مستقبل قريب من الخروج إلى العلن كي نسرد التاريخ، بغيرما خوف من أن ينساق الصحاي - مكرها وبحتمية لازمة - إلى أن يكون هو نفسه بطل القصة.

مسلسل لوبين.. الموت دفاعا عن «المصادر»

ملاك خليل

نوقش المسلسل من كل أبعاده، انتشرت المقاطع في وسائل التواصل الاجتماعي، لكن لا أحد تحدث عن إحدى تيماته الأساسية: شجاعة الصحافة. لوبين، «وثيقة» تؤرخ للحرب غير المتكافئة بين لوبيات الفساد والسلطة، بكل ألوانها، وبين الصحافة كمهنة، تتقصى، وتبحث عن الرواية المفقودة، ولو كلفها حياتها.. وهذا مصير بطلة المسلسل.

الكل يبحث عن المغامرات، لكن لا أحد يسأل عن الصحافة. قد لا يخطر ببالك أن مسلسل "لوبين" الذي حقق أرقامًا قياسية في عدد المشاهدات على موقع "نتفليكس"، أفرد مساحاتٍ من حلقاته ليضيء على مسألة طالما عانى منها الصحفيون، بل وتوجد في صلب مهنتهم: كشف الفساد وفضح السلطة. خلال أقل من شهر، حصد المسلسل أكثر من 70 مليون مشاهدة، وحجز المقعد الأول في مرتبة أفضل مسلسل فرنسي على موقع الأفلام الشهير "نتفليكس"، وبات من أكثر الأعمال شهرة على الموقع في كل من فرنسا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا وهولندا، إضافة إلى المملكة المتحدة وكندا.

جميع التعليقات على المسلسل تناولت القصة التي اقتُبس منها، وقدرة بطله على الجمع بين حسّه الفكاهي ومناصرته لحقوق الفقراء والمهمّشين ضد سطوة رجال الأعمال وأصحاب الأموال، لكنني لم أجد تعليقًا على الشق الذي تناول التحديات التي تحيط بحياة الصحفي، والتي تشبه كثيرًا مما عاشه ويعايشه أهل الصحافة بعيدًا عن الشاشات.

من رواية "أرسين لوبين اللص اللطيف" لموريس لوبلان، استوحى كاتب المسلسل أحداث قصته، ليُلبس بطلَها الفرنسي من أصول سنغالية عمر سي (43 عاما) شخصية أساني ديوب، اللص النبيل الذي يحاول في حلقات قليلة تبرئة والده -المتوفى قبل سنوات طويلة- من تهمة سرقة عقدٍ ماسيّ ثمين يعود لماري أنطوانيت.

بعد هجرتهما من السنغال إلى فرنسا، حصل والد أساني على وظيفة كسائق لدى عائلة بليغريني الثرية في العاصمة الفرنسية، قبل أن تتهمه العائلة بسرقة العقد الماسي. زُجّ به في السجن ثم مات منتحرًا بعدها بوقت قصير، تاركًا طفله الذي يقرر الانتقام له بعد مرور 25 عاما، متأثرًا بشخصية بطل إحدى نسخ أرسين لوبين الذي كان والده أهداه إياها قبل وفاته. ربما تتساءلون: ما علاقة

حيل أساني المستوحاة من شخصية لوبين، تستطيع هذه المرة أيضًا، أن تُخرج فابيان من عزلتها، وتعيدها إلى ميدان الصحافة.

الصحافة بالأحداث التي سردناها؟ هذا جوهر المسلسل تحديدا. يصادف أن يحتاج اللص النبيل في مغامراته، إلى صحفية كانت قد ألّفت كتابًا طاردت فيه عائلة بليغريني، وتحديدًا هوبير المسؤول الرئيسي عن اتهام والد أساني زورًا، لكن الأخير استطاع من خلال علاقاته أن يحوّل الصحفية المغامرة فابيان بيريو -التي تلعب دورها الفرنسية آن بينوا- إلى عجوز تجاور قطتها في المنزل بعيدا عن المهنة والناس.

لكنّ حيل أساني المستوحاة من شخصية لوبين، تستطيع هذه المرة أيضًا، أن تُخرج فابيان من عزلتها، وتعيدها إلى ميدان الصحافة، لتكشف له عن شريط مسجل لبليغريني، يعود للعام 1996، يُظهره في اجتماع محاولا إجبار بعض الماليزيين بدفع مبلغ ضخم لقاء شرائهم أسلحة أدت فيما بعد إلى مقتل عدد من المواطنين الفرنسيين.

يعمل أساني على نشر جزء من الشريط على موقع "تويتر"، حتى يضطر بليغريني بعد ساعات قليلة للخروج في مؤتمر صحفي داحضا ما جاء فيه، قبل أن يجرف الحماس الحسَّ الصحفي لدى فابيان، فتقرر مقاطعة مؤتمره بسؤال يتسبب في ملاحقتها مجددًا.

حقق ملسسل لوبين نسبة مشاهدة عالية، لكن قلة فقط ناقشت حضور البعد الصحافي فيه (تصوير: أندريا رنتز - غيتي).

أثار المسلسل قضية حساسة ترتبط بعمل الصحفيين، وهي الحفاظ على سرية المصادر (تصوير: هاوونغ جيون - غيتي)

لم تكشف فابيان عن كيفية حصولها على الشريط، متمسكة طوال مشاهد المسلسل بعبارة "الصحفي لا يكشف عن مصادره"، وهي الجملة التي رافقتها إلى آخر لحظات حياتها حين قتلها أحد رجال بليغريني لأنها رفضت الإفصاح عن عنوان صديقها أساني.

بعيداً عن مشاهد المسلسل، لا يختلف حال الصحفيين في الواقع، فكما قتلت فابيان بعد ساعات على استجوابها لبليغريني، اغتيلت الصحفية المالطية ضد قضايا الفساد العام دافني كروانا غاليزيا، بعد نصف ساعة فقط على نشرها المدونة التي قالت فيها "أينما نظرتَ ستجدُ المحتالين ومختلسي الأموال.. الوضع مخيّب للآمال وميؤوس منه"، حيث تم تفخيخ سيارتها مع خروجها من منزلها بضواحي العاصمة المالطية في أكتوبر/ تشرين الأول 2017.

مواقف دافني كلّفتها حياتها، فهي كانت معروفة بمتابعتها لملفات الفساد والتهرب الضريبي التي كشفتها في "وثائق بنما"، وتحديدًا توجيهها اتهامات لرئيس الوزراء المالطي جوزيف موسكات وزوجته، إضافة إلى بعض أعضاء حكومته. أفضت التحقيقات إلى اتهام رجل الأعمال يورغن فينيش بالتورط في مقتلها، وألقي عليه القبض فيما بعد، مما أسفر عن استقالات شملت وزير السياحة كونراد ميزي، وكيث شمبري رئيس مكتب موسكات.

لكن مقتلها ظل يهدد موسكات، الذي غادر منصبه أواخر العام 2020 على وقع اتهامه بتضليل التحقيق في اغتيالها بعدما كشفت في "وثائق بنما" عن وجود شركة في دبي باسم ميزي وشمبري (صديق موسكات)، قبل أن يستكمل اتحاد الصحفيين تحقيقاته باسم "دافني بروجكت" ليكشف أن شركة "17 بلاك" يملكها فينيش.

الكشف عن الفساد كلّف الكثير من الصحفيين -وتحديدًا الاستقصائيين- حياتهم. في بوركينا فاسو، لقي نوربرت زونغو حتفه بعد نشره تحقيقات استقصائية حول فساد السلطة في بلاده، وعُثر على سيارته المحترقة على الطريق المؤدية إلى مزرعته في ديسمبر/كانون الأول 1998. قبلها بعام واحد، أثار زونغو

قضية مقتل سائق شقيق الرئيس البوركيني آنذاك بليز كومباوري، حيث تلقى العديد من التهديدات بعد نشره مقتطفات يومية عن القضية في صحيفته، واستمرت التهديدات حتى وفاته.

توهم القتلة أن يُسكت اغتيال زونغو أصواتَ الصحفيين أو يمارس نوعًا من الترهيب، لكن وفاته كانت سببًا في اندلاع احتجاجات عنيفة ومظاهرات طلابية في البلاد، فأعادت صياغةَ المشهد الإعلامي، وعززت من التزام الصحفيين وعزمهم على التحقيق في كافة أشكال المخالفات.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، حيث ستفضي التحقيقات فيما بعد إلى تأكيد مسؤولية فرانسوا كومباوري عن مقتل سائقه، ومعاقبة المنفّذين.

توهم القتلة أن يُسكت اغتيال زونغو أصواتَ الصحفيين أو يمارس نوعًا من الترهيب، لكن وفاته كانت سببًا في اندلاع احتجاجات عنيفة ومظاهرات طلابية في البلاد.

حملات الاستهداف لم تستثن أي منطقة في العالم، وحتى لو لم يكن مصير الصحفيين الاغتيال الجسدي، فإنهم تعرّضوا ويتعرضون لمضايقات تنوعت أشكالها بين الاختطاف والاعتقال والتعذيب.

في العاصمة الأوكرانية كييف، اغتيل الصحفي الاستقصائي الأشهر في البلاد بافيل شيرميت بعدما زُرعت قنبلة في سيارته في يوليو/تموز 2016، وهو الذي كان مسؤولا عن كشف قضايا فساد مرتبطة بالعديد من الشخصيات في كل من أوكرانيا وروسيا البيضاء وروسيا، وجاء اغتياله عقب تلقيه تهديدات بعدم كشف فضائح الفساد في أوكرانيا وروسيا.

واقع الصحفيين الاستقصائيين على وجه الخصوص لا يختلف عن أحداث المسلسل (تصوير: فلاديمير شتانكو - غيتي).

شيرميت عمل في صحيفة "يوكرنسكا برافدا" التي لقي مؤسسها الصحفي الاستقصائي جورجي غونغادز المصير نفسه عام 2000.

لم تكشف فابيان عن كيفية حصولها على الشريط، متمسكة طوال مشاهد المسلسل بعبارة «الصحفي لا يكشف عن مصادره»، وهي الجملة التي رافقتها إلى آخر لحظات حياتها.

بالعودة إلى مسلسل "لوبين"، حين قررتُ الكتابة عن هذا الشق من المسلسل، كنتُ قد قرأت بعض التعليقات عنه، التي ذكرت أنه لولا استجواب فابيان لبليغريني لكانت بقيت على قيد الحياة، والأكيد أن كثيرين قالوا: "لولا تدوينة دافني، ولولا مقتطفات زونغو، لما آلت الأمور إلى ما آلت إليه، ولما لقوا حتفهم".

قبل مدة قصيرة، طُرحت أمامي هذه المعضلة وسألني أحدهم: هل تعتقدين أن على الصحفي الاستقصائي أن يتوقف عندما يتعرّض للتهديد؟ بكل صدق، لم أكن أتوفر حينَها على جواب دقيق، إنما وجدت نفسي عاجزة عن الحسم في قضية جدلية كهذه، لكن ما يمكنني قوله إنه في حالات كثيرة، كان مقتل الصحفيين سببًا في الكشف عن قضايا فساد ومحاسبة المسؤولين وإسقاط أنظمة وإحداث شرخ في السلطة، بل وترك صدمة حتّمت الإجابة عن أسئلة كثيرة. وكما استطاعت التحقيقات أن تنتقم للعديد من الصحفيين الذين تعرّضوا للاغتيال، فهل سيكشف الجزء الثاني من مسلسل "لوبين" عن الانتقام لفابيان ووالد أساني؟

نجاح المسلسل ارتبط بشخصية «لص نبيل» يتحدى السلطة (مشهد من المسلسل).

القصص الصحفية الإنسانية.. البحث عن التعاطف والتأثير

هشام بوعلي

افتتاحية الغارديان كانت واضحة: إن ما يجلب تعاطف الأوروبيين مع القضية السورية، ليست أرقام القتلى، بل القصص المأساوية التي روتها الصحافة العالمية. هكذا، تفقد المعطيات الجامدة قيمتها لحساب القصة في الحروب والنزاعات.

الإنسان كائن حكّاء بطبعه، والحكي أو القصُّ بكل أنواعه، خاصية إنسانية بارزة لازمته على مر الأزمنة، وقد ظلت شكلا من أشكال العيش اليومي، قبل أن تتحول فيما بعد إلى وسيلة من وسائل التعبير الإبداعي، من خلال القصص والحكايات الأدبية ثم الصحافة، كامتداد لفعل نقل الوقائع والأخبار، لكن بأهداف ووظائف تختلف عن نظيرتها في الأدب.

وواكب تقدّمَ الصحافة ووسائلها، تطورٌ في طرق اشتغالها بالقصة أيضا، حتى باتت القصص الصحفية تحتلّ حيّزًا مهمًا في صحافة اليوم بأشكال جديدة وقوالب مختلفة، لعلّ أبرزها «القصص الإنسانية الصحفية» (Human interest stories) التي تحرّرت مع الصحافة الإلكترونية والشبكات الاجتماعية من قيود النصّ إلى فضاءات الصوت والصورة.

وتعتبر القصص الإنسانية أو القصص ذات الاهتمام الإنساني في الصحافة، نوعا من القصص الصحفية يقدّم حكاية شخص أو مجموعة أشخاص، من خلال إبراز تجاربهم الحياتية العامة أو الخاصة، الإيجابية والسلبية، في قالب صحفي وإبداعي، مكتوب أو مصوّر. وتسعى القصة الإنسانية عبر التركيز على المكون الإنساني -كأبرز عنصر فيها- إلى تحقيق استجابات عاطفية لدى القراء، من خلال نقل تجربة ومشاعر الشخصية أو الشخصيات الرئيسية في علاقتها بحدث أو قضية، من أجل تعريف، أو إشعار المتلقي بشأنها، إيمانًا منها بأنه حيثما وُجد الإنسان وُجدت قصصٌ تستحق أن تروى.

ويعرّف معجم «كولينز» القصة الإنسانية بأنها «قصة مكتوبة أو مصوَّرة عن أفراد ومشاعرهم»، وهو ما يؤكده معجم «أوكسفورد» الذي يعرّفها بأنها توجّه في الإعلام يثير اهتمام القراء أو المشاهدين، فينقل تجارب ومشاعر أفراد، ويخلق ارتباطا عاطفيًا مع المتلقي.

الإنسان كائن حكّاء بطبعه، والحكي أو القصُّ بكل أنواعه، خاصية إنسانية بارزة لازمته على مر الأزمنة (تصوير: علاء بدارنة – إ ب أ).

من جانبه، يعتبر «مجتمع الصحافة» التابع لجامعة «كارديف» بالمملكة المتحدة، أنّ "في قلب كل قصة إنسانية، هناك أناس يشاركون قصصهم المتميزة، بطريقة عاطفية ومثيرة للاهتمام»، مبرزًا أنها تتطرق «لحالات أشخاص استطاعوا تجاوز مراحل صعبة أو مخيبة للآمال من حياتهم، أو حقّقوا إنجازات استثنائية أو أعمالَ شجاعة، أو قصصًا طريفة أو غرائبية، أو قصصا عن الانفتاح على تجارب جديدة، ويكون التركيز خلالها دائما على الفرد».

القصة الإنسانية تقضي على الحواجز، وتسمح للناس بتكوين روابط مع القصة عبر التقمص العاطفي الذي يُقصد به قدرةَ الشخص على أن يضع نفسه مكان شخص آخر عاطفيًا.

المكوّن الإنساني.. «القصة وراء القصة»

تدخل القصص الإنسانية ضمن ما يسمى «الأخبار الخفيفة» (Soft news). وفي معظم الأحيان، تكون هي «القصة وراء القصة» بمعنى أنها القصة وراء حدث أو واقعة ما، لكن لا تتم معالجتها بالطريقة التقليدية في تقديم وبناء الخبر، بل دائما ما يتم إبراز الإنسان داخل هذه القصة، من خلال تأثيره في الأحداث أو تأثره بها. وكمثال على هذا، عند نقل خبر إغلاق معمل بعد إفلاسه، ستذهب التغطية الإعلامية العادية إلى معالجة الموضوع من زاوية تقديم أسباب الإفلاس وتأثيرات الإغلاق على الوضع الاقتصادي والاجتماعي عبر تقديم أرقام ومعطيات جافّة. في المقابل، تذهب القصة الإنسانية إلى المتضرّرين الرئيسيين من الواقعة، عبر عرض قصة إحدى العاملات كنموذج، وإبراز كيف تأثرت نفسيًا وماديًا من الوضع، والصعوبات الحياتية التي تعانيها بعد التوقف عن العمل الذي كان مصدر رزق أسرتها الوحيد، وهو ما من شأنه جلب الاهتمام بالموضوع، حيث تبقى هذه المقاربة -من خلال اقترابها من الإنسان- أكثر «استهلاكية»، وتملك قدرة كبيرة على صياغة الحدث، ولفت الانتباه إليه.

من خلال ما سبق، يمكن استنتاج مجموعة من المميزات الخاصة بالقصة الإنسانية الصحفية، أهمّها أنّ أبرز عنصر فيها هو المكون الإنساني كعنصر أساسي في معالجة الموضوع، وأنّ الشخصية أو «بطل القصة» هو عمودها الناظم، والمعلومات التي تتضمنها تحوم في أغلبها حوله، بينما تخدمه مختلف العناصر الأخرى. القصة الإنسانية تقضي على الحواجز، وتسمح للناس بتكوين روابط مع القصة عبر التقمص العاطفي الذي يُقصد به قدرةَ الشخص على أن يضع نفسه مكان شخص آخر عاطفيًا ويفهم موقفه وأحاسيسه. ولهذه المسألة أهمية كبرى في الصحافة، ذلك أن تفاعل الأشخاص عاطفيا مع قصص الآخرين يرفع من وعيهم ويشكّل وجهة نظرهم، ويساعدهم على إدراك التأثّر البشري الحقيقي في عدد من القضايا، بدءًا من السياسات والمشاكل المحلية، وصولا إلى الحروب الدولية والقضايا الإنسانية الكبرى كالكوارث الطبيعية.

نجد أيضًا أنّ القصة لا تجيب بالضرورة عن الأسئلة الستة، بل يمكن أن تجيب فقط عن بعضها، مثل: من وماذا وأين؟ ويمكن تسجيل أنها تتقاطع في عدد من الخصائص مع أجناس صحفية أخرى -خصوصًا البروفايل (البورتريه) والريبورتاج- في عناصر السردية والصور المشهدية والوصف.

تحمل القصة الإنسانية بصمة كاتبها الذي عايشها وكتب عنها في المرة الأولى، حيث إنه عندما يعاد إنجازها أو تحريرها من شخص آخر، قد تفقد قيمتها وعفويتها. كما تتميّز بالليونة، حيث يمكن أن تشتغل على مواضيع من مختلف المجالات والأبواب الصحفية، وأن تتخذ أشكالا متعددة.

كما أنّ مصدر القصص الإنسانية هو الواقع، وينبغي ألا تكون هذه القصص من محض خيال الصحفي وإبداعه، وإلا حُرّفت عن مسارها وأصبحت قصة أدبية أو فيلما قصيرًا. ويتم اختيار الأحداث والمواضيع التي ستتطرق إليها انطلاقا من القيم الإعلامية، كالجدّة والغرابة والأهمية.

من الصحف الشعبية إلى «الصحافة الجديدة»

يُرجع باحثون بدايات الاشتغال بالقصص ذات الاهتمام الإنساني إلى الصحافة الأميركية (3)، خصوصا صحف ومجلات القرن التاسع عشر، التي ظهرت مع «الصحف الشعبية» (PENNY PRESS) بالولايات المتحدة بداية من العام 1830، ثمّ تطورت بشكل أكبر مع ما يسمى «الصحافة الصفراء» وجمهورها

تتهم القصة الإنسانية بأنها تؤدي وظائف إيديولوجية سلبية (تصوير: يوسف بدوي - إ ب أ).

تحمل القصة الإنسانية بصمة كاتبها الذي عايشها وكتب عنها في المرة الأولى (تصوير: عز الدين إدلبي - وكالة الأناضول - غيتي).

العريض بداية من العام 1890، والتي اعتمدت بشكل كبير على «أنسنة الأخبار» بالتركيز على قصص تتمحور حول تجارب الفرد اليومية والغرائبية، وتتتبّع الأخبار الخاصة للشخصيات العمومية.

وبلغ الاشتغال بالقصة الإنسانية في الصحافة الأميركية ذروته بين عامي 1960 و1970 مع ما يسمى «الصحافة الجديدة» (NEW JOURNALISM) التي عمدت إلى توظيف تقنيات الكتابة الأدبية في الصحافة بالاعتماد على الدراسات التي توصلت إليها الأبحاث العلمية في هذا المجال.

السوسيولوجية والباحثة في مجال القصص ذات الاهتمام الإنساني هيلين هوغز، أنجزت دراسة عام 1940 لتعقّب أصول الاهتمام الإنساني في الصحافة، وكشفت أن صحيفة «ذي صن» التي تأسست في مدينة نيويورك عام 1833، لصاحبها الناشر بنجامين داي، كانت من أوائل الصحف التي تبنّت توجّه «أنسنة الأخبار».

وحسب صاحبة كتاب «القصة الإنسانية والأخبار»، فإن اشتغال الصحيفة بهذا النوع من الأخبار أدّى إلى تحقيقها نجاحا فوريًّا من خلال زيادة انتشارها وأرباحها، مما دفع عددًا من الصحف الأخرى إلى اتباع نفس التوجه، مثل صحيفة «نيويورك هيرالد» عام 1935، وهو ما وسّع بالتالي المساحات التي تغطيها الأخبار.

أهمية القصة الإنسانية في العمل الصحفي

في إعلام تكثر وتتكرّر فيه أخبار الحروب والكوارث، يمكن القول إنّ معظم التقارير الإخبارية أُفرِغت من روحها وعمقها الإنساني، حتى صارت مجرّد «عدّادات» لأرقام المصابين وحجم الخسائر، مما خلق نوعًا من التطبيع بين القارئ أو المشاهد وبين صور الموت والخراب، فأصبح يمرّ على هذه الأخبار بدون مبالاة أو أي تأثّر أو تفاعل. من هنا تبرز الأهمية الكبرى للقصص الإنسانية الصحفية في تغطية الأزمات الدولية والإنسانية، حيث تقدّم هذه الأخيرة حالات إنسانية تعرض معاناتها وتضرّرها مما يقع حولها من الأحداث.

أثبتت العديد من الدراسات أنه كلما اقتربت تغطية الأخبار والأحداث من الإنسان، وروت قصصه وتجاربه، نجاحاته ونكساته، كان تأثيرها ووقعها أكبر وأكثر فاعلية من الأخبار «الجامدة»، أو التي لا تولي أهمية للإنسان في تأثّره بالأحداث أو تأثيره فيها. ومن بين هذه الدراسات أبحاث في الصحافة الأميركية، تظهر أنّ الأميركيين منذ أحداث 11 سبتمبر/أيلول 2001 أصبحوا أكثر اهتمامًا بالقصص التي تحمل جوانب إنسانية، والتي تتوجه بشكل أكبر نحو تغطية القصص الإنسانية وتحوم حول تفاصيل حياة الآخرين.

وتبرز قيمة وأهمية «أنسنة الأخبار» -خصوصا في مناطق النزاعات والحروب- في قدرتها الكبيرة على نقل الصورة الحقيقية لهذه الأحداث، وإسماع صوت المتضررين الرئيسيين فيها. ولكون العنصر الإنساني مكوّنا كونيا، فإنها تخترق الحدود الجغرافية وتستمر مع الزمن، شاهدةً على الأحداث.

القصص الإنسانية والصراع الفلسطيني-الإسرائيلي

أنجزت باحثتان فلسطينيتان دراستين إعلاميتين حول المقاربة الإنسانية للأخبار في الصحافتين الفلسطينية والإسرائيلية، أظهرتا «تفوّق الصحافة الإسرائيلية على نظيرتها الفلسطينية في تغطية الصراع بينهما، وفي التأثير بشكل أكبر في الرأي العام الدولي، من خلال اعتمادها على القصص الصحفية وأنسنة الأخبار».

الباحثة شذى دجاني أنجزت دراسة على 600 مادة صحفية نشرت عن وفاة 38 فلسطينيا، موزعة بين أكثر المواقع الإخبارية الفلسطينية قراءةً، وأخضعتها لاستمارة تحليل المضمون الكمي. وتبيّن في الدراسة أن الإعلام الفلسطيني يعتمد أكثر على الخبر المجرد، ومن ثم على الإحصائيات في تغطية أخبار الضحايا، حيث وصلت نسبة الأخبار المجردة التي نشرتها المواقع الإخبارية الفلسطينية عنهم 47٪، بينما كانت نسبة وجود قصص صحفية مؤنسنة 2٪ فقط.

من جانبها أعدت الباحثة الثانية أصالة أبو حديد دراسة بعنوان «تغطية المواقع العبرية للقتلى الإسرائيليين خلال الهبة الحالية»، رصدت فيها 1225 مادة صحفية نُشرت عن 27 قتيلا إسرائيليا، موزعة بين أكثر المواقع الإخبارية الإسرائيلية تصفحًا. وتوصلت إلى أن هذه المواقع العبرية «أَنْسَنَت» القتلى الإسرائيليين عن طريق تسليط الضوء على النواحي العاطفية والإنسانية في حياة القتيل وعائلته بنسبة 70٪ من المواد المنشورة عنهم. كما تحدثت قرابة 61٪ من المواد عن معاناة هؤلاء القتلى وعائلاتهم، وعن أحلامهم وطموحاتهم قبل الموت، وهو ما يظهر اشتغال الصحافة الإسرائيلية المكثف على القصص الإنسانية، واهتمامها بالجانب الإنساني في تغطيتها للموضوع، وتغييب كل ما له علاقة بالحرب.

قضية اللاجئين السوريين

تحظى قضايا اللاجئين بمتابعة خاصة من طرف المؤسسات الإعلامية الأجنبية أو المنظمات الدولية، خصوصا بعد أزمة اللاجئين السوريين في أوروبا، والمشاكل التي رافقت هذا الموضوع. وخلال تغطية هذا الحدث، لعبت القصص الإنسانية دورا كبيرا في التأثير على الرأي العام الأوروبي.

> **الثابت أنه كلما اقتربت تغطية الأخبار والأحداث من الإنسان، وروت قصصه وتجاربه، نجاحاته ونكساته، كان تأثيرها ووقعها أكثر فاعلية من الأخبار «الجامدة».**

في هذا الصدد، كشفت صحيفة «الغارديان» في افتتاحية لها أن القصص التي يواجهها اللاجئون الفارون من مناطق الحرب في

القصة الإنسانية أحدثت ثورة في الصحافة
(تصوير: محمد عبد الله - وكالة الأناضول - غيتي).

الشرق الأوسط خلال محاولاتهم الوصول إلى أوروبا عن طريق البحر أو البر، وما يتعرضون له من مآسٍ وصعوبات أثناء فرارهم وعبورهم الحدود؛ هي ما يحرك مشاعر التعاطف في أوروبا والعالم، وليس الأخبار التي تتناول إحصاءات وأرقاما بشأن أعدادهم. ورغم معرفة الناس بعمليات الهجرة واللجوء والفرار من مناطق النزاعات في الشرق الأوسط، فإن صورة واحدة كانت كفيلة بتغيير المواقف ونقل الوضع المأساوي المؤلم للاجئين.

كما كشفت الصحيفة أنه نتيجة التحول المدهش في معالجة بعض الصحف الشعبية البريطانية، كان التغير واضحا في تجاوب الشعب البريطاني في التضامن مع مأساة ومعاناة هؤلاء اللاجئين أثناء استمرار تدفقهم على أوروبا، حيث أصبح لدى البريطانيين تعاطف مع قضية اللاجئين ونوع من التقبل والمساعدة، وذلك بفعل قصص تنقل تجاربهم مع الحرب.

وأعدت الباحثة حسناء حسين دراسة بعنوان «قضية اللاجئين في الخطاب الإعلامي الأوروبي.. السياقات والأهداف»، حللت فيها تعامل الصحافة الأوروبية مع قضية اللاجئين. وكشفت الدراسة أن الصحف اليسارية، مثل «ليبراسيون» الفرنسية و«دير شبيغل» الألمانية، ركزت في تغطيتها على الجانب الإنساني العاطفي، بعيدا عن الجوانب السياسية والاقتصادية التي ركّزت عليها تغطية وسائل الإعلام اليمينية. وبرز توجه الصحيفتين من خلال تسليط الضوء على الأوضاع الصعبة والمضايقات والاعتداءات التي واجهها اللاجئون، سواء في بلدانهم الأصلية أو في بلدان اللجوء(1).

وهذا ما أكّدته عناوين صحيفة «ليبراسيون»، مثل: «مهاجرون على شفير الهاوية، وصور طافية»، و«مهاجرون في باريس: أوضاعنا تشبه الاعتقال، والمجر»: أوروبا مغلقة.. أنت سوري ليس عليك إلا أن تعود لسوريا». كما نشرت «دير شبيغل» عناوين مثل: «بؤس المهاجرين.. جزيرة كوس اليونانية تترك اللاجئين لمصيرهم»، و«فوضى اللاجئين في مقدونيا.. حياة النساء والأطفال مهدَّدة بشكل خطير»، و«الوجه الأسود للمنفى.. تجارة الموت وتهريب البشر»، و«حارات مقفلة.. مراكز إيواء طالبي اللجوء تحت العنف».

القصص الإنسانية والمنظمات الدولية

جانب آخر يُبرز أهمية القصص الإنسانية في الصحافة وهو استخدامها من طرف المنظمات الدولية غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، في تغطيتها الصحفية لقضايا الهجرة واللاجئين ومناطق النزاع والحروب، حيث أدركت هذه المؤسسات قدرتها الكبيرة في إثارة مشاعر التعاطف والتضامن، وتبسيط القضايا المعقدة والمشاكل الكونية وتقريبها للمتابع، لتشكيل وعي بخصوصها.

ونجد هذه القصص الإنسانية منتشرة على البوابات الصحفية لمنظمات دولية عدة، مثل اليونيسيف، واليونسكو، وعلى الموقع الرسمي للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أو على شبكة الأنباء الإنسانية «إيرين» التابعة لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.

نقاش المزايا والعيوب

إجمالا، يمكن القول إنّ القصص الإنسانية استطاعت إيجاد مكان لها بين الأجناس والأشكال الصحفية الأكثر انتشارًا، وصارت تلقى تفاعلا كبيرا في صفوف المتابعين، خصوصا بعدما انتقلت من الصحافة المكتوبة إلى قصص الفيديو على الصحافة الإلكترونية ومنصات التواصل الاجتماعي.

ففي ظل الكم الهائل من المعلومات والأخبار المتوفرة اليوم، لم تعد مسألة البحث عن السبق الصحفي بذات الأهمية، ولا تشكل هاجسا رئيسيا للمؤسسات الإعلامية كما كان عليه الحال في السابق، ذلك أن ما يهم الآن لجذب القارئ هو طريقة معالجة الحدث، والكيفية التي يقدم بها، ويَظهرُ أن تقديمه في قالب إنساني من أفضل وأنجع الوسائل لتحقيق التميز سواء بالنسبة للصحفي أو للمؤسسة الإعلامية.

غير أنّه برغم كل المزايا السالفة الذكر، تُسجَّل انتقادات عديدة للاشتغال بالقصص الإنسانية، إذ هناك من يعتبر أنها تذهب إلى «تسليع» الإنسان وتعامله كأي بضاعة أخرى، من أجل خدمة قضايا وتوجهات سياسية محددة، عبر التأثير على الرأي العام سلبًا، دون خدمة القضية الأساسية للموضوع المعالج، الأمر الذي ينطبق كذلك على بعض المنظمات التي تُتاجر في قضايا ومعاناة الآخرين من أجل جمع الأموال والمساعدات.

ثمة من يعتبر القصة الإنسانية أنها «تسلع» الإنسان وتعامله كأي بضاعة أخرى، من أجل خدمة قضايا وتوجهات سياسية محددة.

من جهة ثانية، تستدعي بعض المؤسسات الإعلامية «حالات إنسانية» بغية تحقيق نسب متابعة عالية، خارقةً قيمَ وأخلاقيات العمل الصحفي خلال مختلف مراحل الإنجاز، حيث لا تحترم خصوصيات هذه الحالات، وفي حالات كثيرة تستغل ضعفها النفسي أو المادي.

وبالمقابل، يمكن تسجيلُ أن المشكل ليس في القصة الإنسانية بحدّ ذاتها، بل في استعمالاتها، كما هو الحال مع أي وسيلة إعلامية أو جنس صحفي آخر، حيث يمكن استغلاله وتسخيره فيما يخدم الأدوار الحقيقية للصحافة أو عكس ذلك.

المصادر:

1) « Writing Human Interest Stories: A Guide », Center for Community Journalism (blog), 20 octobre 2016, https://www.communityjournalism.co.uk/resource/writing-human-interest-stories-a-guide/.

2) «Human-Interest Story», TV Tropes, http://tvtropes.org/pmwiki/pmwiki.php/Main/HumanInterestStory.

3) Christopher H. Sterling, éd, Encyclopedia of journalism (Thousand Oaks, Calif: SAGE Reference, 2009). P 729, 730.

4) أبحاث: الإعلام الإسرائيلي تفوق على الفلسطيني في «الأنسنة»، حديث اليوم. https://daytalk.net/post/28066

5) المرجع السابق.

6) المرجع السابق.

7) حسناء حسين، قضية اللاجئين في الخطاب الإعلامي الأوروبي.. السياقات والأهداف، https://studies.aljazeera.net/ar/mediastudies/2015/12/201512239408698397.html

الإعلام في الجزائر.. خطوة إلى الأمام من أجل خطوتين إلى الوراء

فتيحة زماموش

تطور الصحافة يرتبط بشكل عضوي بالحرية السياسية. في الجزائر، ظل الإعلام، دائما، مرتبطا بتحولات السلطة. قراءة هذه التحولات، يستلزم قراءة التاريخ السياسي بدءا من الحصول على الاستقلال ووصولا إلى الحراك الشعبي، بيد أن السمة الغالبة، هي مزيد من التراجع والتضييق على الحريات.

"الصّمت هو الموت، الكلام هو الحياة، أما الكتابة هي إكسِير العيش"، تختزل هذه المقولة ثلاثَ محطات نتوقّف عندها لتسليط الضوء على الممارسة الإعلامية في الجزائر، بشكلها المتنوّع ما بين المكتوب والمسموع والمرئي والإلكتروني، وبمضامينها بين الحكومي (العمومي) والخاص (المستقلّ ماليا عن الدّولة).

يمكن الحديث عن المشهد الإعلامي الجزائري الحالي بالعودة قليلا إلى الوراء، بين حقبتين: الأولى أحادية الفكرة، اتسمت فيها الممارسة الصحفية بالخطاب الرسمي والرسالة الأحادية الاتجاه، والثانية حِقبة التعددية الإعلامية بعد بسط التعددية السياسية، إذ استغلت الصحافة المستقلة هامش الحرية في تنويع مخرجاتها.

هناك رغبة سياسية لبلقنة المشهد الإعلامي الجزائري دون مضمون حقيقي (تصوير: بلال بن سالم - غيتي).

لم يكن المشهد الإعلامي الحاصل اليوم وليد الصدفة أو الارتجال، بل هو نتيجة لسِلسلة من التّراكمات وَجَب إلقاء نظرة عليها في فترة من المدّ والجزر، عَبَرت خلالها مراحل من طور التكوين فالولادة ثم طور التّصحيح، لتأتي مرحلة التحوّل ثم التّغيير.

ملامح النَّشأة

قبل الدخول في تفاصيل المشهد الإعلامي الحالي في الجزائر، ينبغي التذكير بأنّه نشأ وترعرع على أرضية معبّأة بتراكمات عميقة، إذ كانت ولادة الإعلام الجزائري بطيئة عقِب الاستقلال بعد استعمار فرنسي عمَّر قرنا وثلاثين سنة (1830-1962). كانت السياسة الجزائرية تجاه الصحافة المكتوبة لا تخضع لخطّة معينة، وكانت في طور البناء والتشكيل بسبب مخلّفات الاستعمار.

قبل ستة عقود من الزمن، وضعت السياسة الجزائرية نصب عينيها تحقيق ثلاثة أهداف: "جزأرة الصحافة الموروثة عن حقبة الاستعمار أي وضعها تحت تصرف الحكومة الجزائرية، وهيمنة الحكومة على النشاط الصحفي، ثم إقامة نظام اشتراكي للصحافة تنخرط أساسا في السياسة العامة للجزائر، حتى استوت الصحافة وقتذاك أداة من أدوات الدولة. إلى غاية 1972، ظلّت الصحف الجزائرية تتقدم بخطوات متأنية، إلى غاية مرحلة التّصحيح التي وُسِمت، وقتها، بموجة التّعريب في جميع الإدارات ومنها الإعلام، ولعبت دور الدعاية للترويج لمشاريع التنمية الحكومية.

وحتى العام 1982، صدر أول قانون سَنَّ لوائح لتسيير عمل الصحفيين وتنويع الصحافة وإصدار صحف جهوية وأخرى متخصّصة، حافظت على نوعها الحكومية من حيث الملكيّة. ومثّلت هذه المرحلة مرآة تعكِس بداية نُضج الإعلام الجزائري، أسهم في ذلك توق المجتمع الجزائري إلى المطالبة بحريّات التّعبير تزامنًا مع أحداث 5 تشرين الثاني/أكتوبر 1988، بوصفها احتجاجات طالبت بتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، ونقلت الجزائر من حكم الحزب الواحد، وهو "جبهة التحرير الوطني"، إلى التعددية السياسية والإعلامية، بعد إقرار أول دستور تعددي، في 23 شباط/فبراير 1989، الذي فتَح الباب واسعا أمام جملة من الحريات العامة، كحرية الرأي والتعبير، والقواعد المحدّدة لممارسة حقّ الإعلام.

المحطة الأولى: الصّمت والموت

انعكست هذه التغييرات على أداء المهنيين وأحدثت تحولات عميقة على مستوى الخريطة الإعلامية، غير أن السياسة حرمت الصحفيين من تذوق طعم حرية التعبير، في بدايات تسعينيات القرن الماضي.

بعد سنتين من القطيعة مع فترة الأحادية الفكرية، دخلت الصحافة دوامة الاغتيالات في مرحلة عُرفت إعلاميا بـ "العشرية السوداء". أحصت الجزائر في تلك الفترة اغتيال 120 صحفيا، أبرزهم الكاتب الصحفي الطاهر جاووت في الثاني من حزيران/يونيو 1993، بعد أن تعرض لمحاولة اغتيال في 26 أيار/مايو من العام نفسه، وهو صاحب المقولة التي ما زالت ليومنا هذا معبرا عن موقف العديد من الصحفيين: "إذا تكلّمتَ تموت، وإذا سكتَّ تموت، إذن تكلّم ومُت".

في الفترة ما بين 1990-1999، شهدت حرية التعبير قفزة نوعية. استفاد الجهاز التحريري في المؤسّسات الصحفية القائمة وقتذاك من تسهيلات منحتها السلطة القائمة، تزامنت مع التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها الجزائر، في فضاء لم يسبِق للجزائر أن خَبرته منذ الاستقلال سنة 1962.

بعد أن تعرض لمحاولة اغتيال، لخص الصحفي طاهر جاووت المشهد: «إذا تكلّمتَ تموت، وإذا سكتَّ تموت، إذن تكلّم ومُت».

ما ميّز هذه الحقبة، تأزم الأوضاع الأمنية، إذ تأثّر المحيط العام الإعلامي بما يحدث في أعلى هرم الدولة، بداية من قرار إلغاء الدّور الثّاني من الانتخابات التّشريعية بعد فوز حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ (المنحلّة)، ثم استقالة الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد (1979-1992) من منصبه في 11 كانون الثاني/يناير 1992. وبعدها، تأسيس المجلس الأعلى للدولة الذي حلّ محلّ الرئيس ومارس سلطاته، وإعلان حالة الطوارئ في 9 شباط/فبراير 1992، ثم حادثة اغتيال الرئيس محمد بوضياف في 29 حزيران/يونيو 1992.

المحطة الثانية: الكلام هو الحياة

كلّ العوامل والأحداث السابقة انعكست سلبا على قطاع الإعلام وقتذاك، وأحكمت السلطة قبضتها على الصحف، ونجم عن ذلك اعتقال صحفيين ووقف بعض الصحف عن الصدور. هكذا تراجعت الحريات العامة وحرية التعبير، وارتفع منسوب الرّقابة الصحفية والمتابعات القضائية لكلّ من يطرح قضية ذات علاقة بالنظام الحاكم، أو بقضية تحرّك الرأي لارتباطها الوثيق بالتدهور الأمني في الجزائر، وهو ما أثّر سلبا على وجود الصحافة في هذه الفترة وما بعدها وعلى طرق اشتغالها.

بلغت هذه الأزمة أوجها سنة 2001 مع صعود عبد العزيز بوتفليقة إلى سدّة الحكم (1999-2019)، حيث أقدم على تعديل قانون العقوبات، الصادر بتاريخ 26 حزيران/ يونيو 2001 الذي نجم عنه غلق صحف بسبب ضغط السلطة. في غضون ذلك توقفت 21 صحيفة عن الصدور، كما لوحِقَ بعد هذه الفترة العديد من الصحفيين قضائيا، وزُجّ بهم في السّجونِ، ووقفوا خلالها أمام مقصلة الدولة.

نشأة الصحافة الجزائرية، كانت دائما رهينة لمزاج السياسيين (تصوير: بلال بن سالم - غيتي).

المحطة الثالثة: إصلاحات ألاستمرارية

المتأمّل لما سبق طرحه، يستشف أن السياسة الإعلامية الجزائرية شهدت عدّة إصلاحات، وقد أسهمت التعددية المنبثِقة من دستور 1989 في تبنّي توجهٍ جديد اتسم بالإيجابية في تفاعله مع حاجات المجتمع الجزائري، المتمثلة في مزيد من الحريات.

كانت سنة 2012 مُحمَّلة بجملة من الإصلاحات، حيث تمّ الإعلانُ عن الإصلاح المتعلّق بقانون السلطات المحليّة والانتخابات والإعلام، وما يناط بالأنشطة الإعلامية السمعية البصرية.

لقد عرف المشهد الإعلامي عدّة إصلاحات، ومُنِح الحقُّ لتأسيس قنوات خاصة، إضافة إلى وضع قانون جديد للإعلام صدر 2012، تمكنت الصحافة وفقه من تجنب قوانين العقوبات، باستثناء عقوبة الغرامة المالية، وهذا مدعاة للتوازن بين حرية الصحافة وحماية الحقوق والحريات وقيم الديمقراطية، وإنشاء ما يعرف بسلطة الصحافة المكتوبة، تضطلع بدور تشجيع التعددية الإعلامية وتجويد رسائلها.

الظاهر اليوم أن الإعلام الجزائري ورث كومة هائلة من ترسبات تأزم الأوضاع الأمنية الناجمة عن فترة العشرية السوداء (1991-2000).

ثنائية متحرِّكة

يعتقد مهنيو القطاع أن الإعلام بنوعيه (العمومي والخاص) قطَعَ شوطا كبرا، منذ التعددية السياسية والإعلامية، لكنه ظل يترنّح بين ممارسة الحرية في تغطية الأحداث، والإفلات من رقابة السلطة، وبين الدعاية للأخيرة.

ويتضح هذا المعطى من خلال ظروف سياسية عرفتها الجزائر منذ الحَراك الشعبي (22شباط/فبراير 2019)، وخطوات التقدم في بدايات الاحتجاجات في الشارع الجزائري، ثم العودة لكبح جماح حرية التعبير، بالتضييق على النشطاء السياسيين والإعلاميين أيضا.

في الشارع أصوات رافضة للأوضاع، تطالب بتنحّي منظومة سياسية عمِّرت عقدين من الزمن، بينما الإعلام يخوض معركة الحفاظ على المكتسبات التي استمرت لثلاثة عقود، دوره اليوم مهم في البناء الديمقراطي التي تنشده السّلطة السياسية الحالية في العَلَن، في جدلية ثنائية، تتطلّب فتح المجال لمساحة أوسع للحريات، وتقييد السلطة الرابعة في السرّ. صراع بينهما مستمرّ لتحقيق مطالب التّغيير.

مسالك شاقّة نحو الحرية

لم تتوفر للإعلام في الجزائر -في كل مرحلة أو تطور- البيئةُ الضرورية للنشوء والتشكّل، إذ لم تكن ولادة الصحافة المستقلة في تسعينيات القرن الماضي ولادة طبيعية. وجاءت في ظروف ملتبسة سياسيا، ودون أن تتوفر الأسس والبيئة القانونية والأدوات التي تسمح، أولا، ببروز صحافة مستقلة حقيقية، كما حدث الأمر نفسه في المجال السمعي البصري؛ إذ برزت القنوات التلفزيونية وما زالت، تحت طائلة غموض قانوني تعاني منه حتى الآن، وينطبق الأمر ثانيا على الإعلام الإلكتروني الذي لم تكتمل بيئته القانونية بعد.

لم يكن المشهد الإعلامي اليوم وليد الصدفة أو الارتِجال، بل هو نتيجة لسِلسلة من التّراكمات وَجَب إلقاء نظرة عليها في فترة من المدّ والجزر، عَبَرت خلالها مراحل من طور التكوين فالولادة ثم طور التّصحيح، لتأتي مرحلة التحوّل ثم التّغيير.

عقب ثلاثين عاماً من التعددية الإعلامية، يفترض اليوم طرح عدّة أسئلة تتّصل بمحتوى الإعلام، وثانيا بيئته التشريعية والقانونية، وثالثا بالظروف التي يعمل فيها الصحفيون وسط التطوّر التكنولوجي الحاصل وبروز الصحافة الرقمية كمنافِسة شرسة رغم أنها ما زالت تسيرها الفوضى في الجزائر، أما السؤال الرابع يتعلّق أساسا بعلاقته بالسّلطة.

هذه الأسئلة، يرى فيها الإعلاميون في الجزائر تحديات كبرى تمارَس فيها المهنة، في جو من الضبابية، إذ يحكمه؛ تارةً اقترابه من السلطة والتماهي مع خطاباتها، وتارة أخرى ابتعاده عنها والالتفات لمتطلبات المواطن.

يرى المدير التنفيذي لشبكة "أخبار الوطن" رياض هويلي أن "أكبر تحديات الإعلام في الجزائر هي "فوضى التشريع"، أي أننا أمام ترسانة قانونية لم تطبّق إطلاقا، مما فتح الباب لغير المتمكّنين من الولوج إلى المهنة والعبث فيها"، كما نبّه هويلي الذي يشغل منصب المنسق العام لنقابة ناشري الإعلام في الجزائر (حديثة النشأة) إلى غياب الشفافية في التمويل والتسيير، سيما في ظل احتكار الحكومة لسوق الإشهار (الإعلان) الذي تحول من عملية تجارية الى أداة سياسية للتحكم في افتتاحيات المؤسسات الإعلامية.

هشاشة الوضع

الظاهر اليوم أن الإعلام الجزائري ورث كومة هائلة من ترسبات تأزم الأوضاع الأمنية الناجمة عن فترة العشرية السوداء (1991-2000)، حيث تأثّر المحيط العام الإعلامي بما حدث، في مقابل تحكّم السلطة في الصحف الخاصة لفترة طويلة، وصولاً إلى ما عرف بـ "الربيع العربي" الذي أطاح بعدد من الأنظمة السياسية، وازدادت مطالب الحريات. وقد استفاد الإعلام الجزائري آنذاك من بروز قنوات تلفزيونية خاصة، على الرغم من أن ولادتها بقيت

المتتبِّعُ للممارسة الإعلامية في الجزائر منذ الحراك الشعبي، يألف عدم استفادته من الغليان في الشارع.

"عرجاء" حتى الآن.

يقول الصحفي عثمان لحياني: "إن مشكلة الصحافة الجزائرية تعود إلى غياب رؤية واضحة للواقع، كما أنها تأتي نتيجة العلاقة المشوشة بين السلطة والمؤسسة الإعلامية".

وإلى جانب ذلك، يمكن الإشارة إلى غياب المؤسسات

تركت العشرية السوداء جروحا غائرة في الجسم الصحافي (تصوير: مصعب الرويبي - غيتي).

التعديلية، والضابطة للممارسة الإعلامية، كالمجلس الأعلى للإعلام، وهشاشة التركيبة، وصلاحيات سلطة ضبط السمعي البصري، وهذه المؤسسات كفيلة بتصحيح بعض الاختلالات الناجمة عن الممارسة دون الحاجة إلى الضوابط الردعية الأخرى.

عمليا، وإضافة إلى عطب النصوص التشريعية، التي لم يُستكمَل صدورها حتى الآن، فإن أكبر مشكلات الإعلام في الجزائر هو افتقاره إلى وسائل الإنتاج. في المرحلة السابقة كانت السلطة تستخدم المطابع والإشهار (الإعلان) ومسالك التوزيع كأدوات ضغط على الصحف والمنشورات الإعلامية، بحيث يمكن إيقاف صدورها في أي وقت تراه السلطة ضرورة تأديبية.

في الحالة الراهنة، ومع بروز القنوات ووسائط الإعلام الإلكتروني، فضلت السلطة بعد مرور أكثر من ثماني سنوات من فتح السمعي البصري، تعطيل التسوية القانونية لهذه الوسائط، والاستمرار في مراقبة والتحكم في مسالك الإشهار.

ومن هذا المنطلق، تعتقد الصحفية إيمان عويمر، أن أكبر التحديات التي يواجهها الإعلام الجزائري هي تقنين السمعي البصري الخاص، فالقنوات التلفزيونية لا تزال عبارة عن مكاتب أجنبية، بالإضافة إلى التضييق في القانون الجديد المؤطر للصحافة الإلكترونية. كما تقلّص هامش الحريات بشكل رهيب، تضيف عويمر، بل وباتت نظرة السلطة للصحفيين سلبية، لافتة إلى أن وضع صحفيين تحت الرقابة القضائية لقرابة عام بسبب مقال عن فيروس كوفيد-19 يعتبر مشكلة حقيقية، لأن عامل التّضييق أثّر على نفسية الصحفيين وقلّص من مساحة الاجتهاد في تقديم مادة إعلامية دسمة من شأنها أن تهتم بشؤون الشأن العام وتهمّ المتلقّي وتجذبه، كما من شأنه التأثير على صورة البلد.

خطوات إلى الوراء

الملفِت للانتباه، أن الإعلام بعد الحراك الشعبي (22 شباط/فبراير 2019)، أصبح في نظر الإعلاميين مشتّتا وفاقدا للبوصلة، وهي الحالة التي كان عليها في غالب الأحيان. لكن مصداقيته تراجعت ولم يعد مقنعا للجمهور، بسبب توقفه عن تغطية مسيرات الحراك؛ والحديث هنا -بالتحديد- عن القنوات التلفزيونية الخاصة؛ لأن المواقع الإخبارية ظلت تقوم بمهامها إلى غاية تعليق الحراك بسبب الأزمة الصحية. مهنيو القطاع في الجزائر يعيشون لحظات الخيبة وعدم الرّضا، في وسط إعلامي باتت تشوبه السّطحية، دون التمكّن من فتح نقاشات سياسية جادة. كما لا تزال موضوعات مسكوت عنها مركونة في خانة الممنوع (التابوهات)، مثل صحة الرئيس التي كانت ملفّا يمنع الخوض فيه في فترة حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة (1999-2019). زد على ذلك، غياب المعلومة، وانتشار المعلومات المزيفة؛ ما فسح المجال واسعا لترويج الإشاعات وتناولها أحيانا كأنها "أخبار يلفّها القليل من المصداقية والكثير من التوجيه".

المتتبِّعُ للممارسة الإعلامية في الجزائر منذ الحراك الشعبي، يألف عدم استفادته من الغليان في الشارع الجزائري، بحسب الكاتب الصحفي نجيب بلحيمر، إذ "لم تتعامل وسائل الإعلام مع الحراك باعتباره فرصة لتوسيع هوامش الحريات". أضف إلى ذلك أن الصحفيين عجزوا عن مواكبة هذا الحدث التاريخي. وباستثناء بعض التحركات غير المنظمة والتي طُبعت بالطابع الفردي، خلال الأسبوعين الأولين، لم يفعل الصحفيون شيئا من أجل الاستفادة من ضغط الشارع الذي كان يرفع مطلب تحرير وسائل الإعلام ضمن مطالبه الرئيسية منذ بداية المظاهرات التي استمرت 53 أسبوعا.

يفسّر بلحيمر هذا الوضع بأنه "ناتج عن غياب أي تنظيم لمهنة الصحافة، وعدم وجود نقابات تمثيلية، بالإضافة إلى سيطرة السلطة على وسائل الإعلام العمومية والخاصة سواء من خلال الضغط وباحتكار الإعلانات". كما يشير بلحيمر إلى علاقة مُلّاك وسائل الإعلام بدوائر السلطة وحرصهم على مصالحهم المرتبطة بالاستفادة من عوائد الإشهار والامتيازات الأخرى التي تمنحها لهم السلطة.

تنوع مبلقن

بعد أكثر من ثماني سنوات على ظهور القنوات الخاصة في الجزائر، ما زالت القواعد المعتمدة في تنظيم هذا الحقل غير معروفة، إذ تنشط 37 قناة تلفزيونية خارج الأطر القانونية ودون ترخيص من وزارة الاتصال، بينما يتم التعامل مع خمس قنوات معترف بها كمكاتب أجنبية تنشط في الجزائر.

لم يحدث أي تقدم في التشريعات الإعلامية وعلى مستوى تنظيم مهنة الصحافة وضمان حرية وسائل الإعلام، بل إن آخر قانون صدر على شكل مرسوم تنفيذي ينظم قطاع الصحافة الإلكترونية اعتبره العاملون في القطاع أشبهَ بمجموعة عوائق قانونية جاءت لتمنع بروز صحافة إلكترونية حرة وخارجة عن سيطرة السلطة.

إلى هنا، نكون قد بسطنا المسألة من وجهة نظر ممارسي المهنة، غير أن الحديث عن الواقع الإعلامي في الجزائر اليوم، يُعرّي نوعية المناخ الحالي، إذ يتّسم بـ "الجمود والركود" رغم بصيص الأمل لتحسين ظروف المهنة.

ويُلاحظ محمد تليلي، أستاذ الإعلام بكلية الصحافة بجامعة وهران غربي العاصمة الجزائرية، أن هناك تمايزا بين الإعلام العمومي والخصوصي في الجزائر من حيث المخرجات الإعلامية، إذ "يكتفي الأول بالخطابات الرسمية بما يمليه الخط التحريري، بينما يحاول الثاني القفز على هذه الخطوط الرسمية متجاوزا موقف السلطة".

وبناءً على ذلك، فالمشهد الإعلامي حسب تليلي محكوم بالتحوّلات الحاصلة في الواقع السياسي والاجتماعي، وطرق اشتغال الإعلاميين وتتبعهم لهذه التحولات، وذلك محكوم أيضا بالتطورات التي تشهدها وسائل الإعلام التي تطوّر بدورها آليات العمل اليومي، وتغيير منظارها للأحداث، مستفيدة من التجارب السابقة. الإعلام في الجزائر لا يزال يتلمس خطواته الأولى نحو الحرية. وإذا كان الحراك قد أتاح الفرصة من أجل رفع مطلب تحريره بشكل نهائي، فإن الصحفيين في الجزائر، والوضع السياسي المعقد، جعل عملية التحرير شاقة وبعيدة المنال.

لم يفض الحراك الشعبي إلى تحولات حقيقية في الصحافة الجزائرية (تصوير: بلال بن سالم - غيتي).

أثر «السي أن أن».. عن المفهوم وأبعاده في عالم الصحافة اليوم

كوثر بن عبيد

في العراق -كما في الصومال- كانت وسائل الإعلام محدِّدا أساسيا في التدخلات المسلحة للولايات المتحدة الأمريكية. صورُ النازحين من جحيم صدّام أو الفارين من مجاعة الصومال، تماهت مع الرواية الرسمية، أي مع رواية السلطة.

لوسائل الإعلام دور بالغ الأهمية في تشكيل رأي العامة ومَن هم في السلطة بشأن مختلف القضايا والأحداث بمستوياتها كافة على الصعيدين المحلي والعالمي. ومِن المعلوم أن وجود وسائل إعلام معنيّة بالاستقلالية والموضوعية أمرٌ لا غنى عنه من أجل نقل المعلومات الضرورية للعامة عبر عملية محددة وملائمة لنشر الأخبار واختيار الملائم والأكثر أهمية منها.

هذه العملية الأخيرة، المعروفة في علم الاتصال باسم «حراسة البوابة» أو (Gatekeeping)، تؤثر على العامة في المقام الأول، وقد يختلف تعريفها باختلاف طبيعة العملية المتبعة في «حراسة البوابة» (1) .

وعليه، فإن الإطار الذي تقع ضمنه عملية وضع الأجندة عنصر ضروري يساعد على تحقيق الوسيلة الإعلامية للآثار المقصودة، أو التعرّف على الآثار المباشرة للإعلام. وفي هذا السياق، يمكن أن يتسع النقاش ليشمل الكيفية المتبعة في وضع الأجندة. فهل هذه الوسيلة الإعلامية مثلًا تتمتع بالاستقلالية في وضع أجندتها الخاصة؟ إن الإجابة على هذا السؤال تتطلب تعريف وجه العلاقة بين وسائل الإعلام والأطراف الأساسية في دائرة التفاعل معها، وهذا يشمل الرأي العام، و»السلطة» أو صناع القرار. فإن كانت وسيلة الإعلام مستقلة ولها القدرة على إثارة ردود فعل من العامة في حال تغطيتها لواقعة حساسة، أو نقلها لخبر لافت للاهتمام، فإنها ستكون -بالمحصلة- قادرةً على توسيع رقعة تأثيرها لتوليد ردود فعل من طرف صناع القرار. إن لوسائل الإعلام القدرةَ على خلق هذه الديناميكية، وهو كثيرًا ما يحصل في حال كان الخبر ذا طبيعة إنسانية، تؤدي تغطيته إلى ما بات يعرف باسم «أثر السي أن أن» (2).

تسعى هذه الورقة إلى الحديث عن هذه الظاهرة، واستكشاف معناها ومدى أهميتها، وهو حديث سيقودنا بالضرورة -نظرًا لطبيعة المفهوم والقضايا التي تحيط به- إلى مناقشة الافتراض المركزي حول استقلالية وسائل الإعلام وما إذا كانت التغطية الإخبارية تحرّكها الأحداثُ بالفعل.

يُحيل مصطلح «أثر السي أن أن» إلى مفهوم يرسم العلاقة بين وسائل الإعلام وصناع القرار. ولغرض التوصل إلى فهم أفضل لهذا المفهوم، فإننا سنتناول في هذه الورقة مستويين من التعريفات. في المستوى الأول نعرّج على عدد من الأحداث التاريخية التي كان لها دور مهم في بروز المفهوم نفسه، والذي تعود جذوره إلى بداية التسعينيات، إبان التدخل العسكري الأمريكي في العراق (1991)، والذي تبعه تدخل عسكري آخر في الصومال (1992)، والبوسنة (1995)، وهي تحركات أتت في نظر بعض المراقبين نتيجة للتغطية الإعلامية المباشرة والمتواصلة لأشكال المعاناة والنزوح هربًا من قوات صدام حسين، أو لصور المجاعة والتشرد في الصومال، وفظائع الحرب الأهلية الدموية في البوسنة. تلك التدخّلات بحسب روبنسون (3)، فُسّرت على أنها استجابة من صناع القرار لتغطية وسائل الإعلام لوقائع ذات طبيعة إنسانية. فمن خلال التركيز على الصور الفظيعة الناجمة عن تلك الأزمات وتقديم التغطية المباشرة بلا انقطاع حول تطوراتها على الميدان، تمكنت وسائل الإعلام من استثارة الرأي العام، وهو ما لحقه استجابة من دوائر صنع القرار أدت إلى تدخل عسكري.

تفترض هذه الملاحظة بشكل أساسي أن أثر وسائل الإعلام قد انعكس على أداء السياسة الخارجية، وهو ما يمكن اعتباره مثالًا على مدى قوة «السلطة الرابعة» وقدرتها على التأثير في رسم أجندة صناع القرار. في هذا السياق، يثير كينان (4) بعض الأسئلة ويجادل بأن التغطية الإعلامية المصوَّرة لتلك المآسي البشرية (في الصومال مثلًا) استحوذت على القنوات التي يتم عبرها تخطيط السياسة الخارجية وتنفيذها. ولذا فإنه من الوارد أن تكون سياسة التدخل قائمة على أسس خاطئة، أو أنها ردود أفعال على مستوى السياسة الخارجية

الحديث عن «أثر سي أن أن» ظهر مباشرة بعد حرب العراق (تصوير: ماتيوز سلودكوفسكي - غيتي).

نتيجة ضغوط من وسائل الإعلام على السياسيين (5).

وأيًّا كانت طبيعة ما ينجم عن أثر وسائل الإعلام على مستوى السياسة الخارجية، فإن ثمّة درسَين أساسيين يمكن استخلاصُهما هنا. الأول هو أن النقاش قد ينسحب على دور وسائل الإعلام وتأثيرها على صناع القرار، ليس على صعيد السياسة الخارجية فحسب، بل على صعيد السياسات المحلية أيضًا. والثاني أن ذلك يثير سؤال استقلالية وسائل الإعلام وعلاقتها مع «السلطة» أو صناع القرار. إنّ «أثر السي أن أن»، ينطلق، مبدئيًا على الأقل، من تأكيد على أمرين اثنين، الأول: هو أن وسائل الإعلام مستقلة وتتمتع بالقدرة على وضع أجنداتها الخاصة، والثاني: هو افتراض القدرة على استثارة استجابات من طرف صناع القرار.

يقوم مفهوم «أثر السي أن أن» على افتراض أن وسائل الإعلام مستقلة. وفقًا لبينيت وآخرين (6)، وبينيت ولورنس (7)، وما كُتب من دراسات سابقة حول ذلك، فإن الصور الحيّة ونقل الأحداث الصادمة والإنسانية بالصور والفيديو قد يؤدي إلى زيادة الميل نحو الاستقلالية لدى وسائل الإعلام ومستوى نقدها للرواية الرسمية للأخبار. إن العوامل الأساسية التي تمنح وسائل الإعلام هذه الاستقلالية هو مدى فظاعة الأحداث نفسها (8)، حيث تصبح وسائل الإعلام مؤسسات أكثرَ قدرةً على المبادرة ووضع أجنداتها الخاصة. فحوادث إطلاق النار العشوائي، مثلما حصل في حادثة إطلاق النار في ثانوية كولمبيا عام 1999 كانت بحاجة إلى تفسير، وهو ما خلق فرصة أمام وسائل الإعلام لِلَفْت انتباه صناع القرار إلى سردية متسقة مع خط وسائل الإعلام وأجندتها فيما يتعلق بأسباب تلك الفاجعة، والتي تشمل المشكلات الاجتماعية، ومسألة ضبط حيازة السلاح، وثقافة العنف السائدة. إن استقلالية وسائل الإعلام، كما أوضحنا آنفًا، قد تتيح الاستفادة من صور المآسي والجانب الإنساني في بعض الأحداث التي يتم تغطيتها من أجل إثارة استجابة من قِبَل صناع القرار، أما القناة التي تحصل عبرَها هذه الاستجابة فهي الرأي العام، حسبما يوضح روبنسون (2005)، وستروبل (1996، و1997) (9).

الصحافة الأمريكية وظفت القصة الإنسانية لخدمة أجندة سياسية (تصوير: جو ردال - غيتي).

من الناحية النظرية، فإن اهتمام العامة بالأحداث يتولد عند تغطيتها إعلاميًّا بشكل متواصل ومباشر، بعرض صور ومقاطع عن فظائع حرب أو مجزرة وتسليط الضوء على السياق الإنساني لأي أجندة، بحسب ما تقترح وسائل الإعلام.

وفي حال تفاعل العامّة، فإن الشارع سيزيد الضغط على السياسيين الذين قد يكون لديهم ميل نحو التدخل، سواء كان الشأن محليًّا أم خارجيًّا، ما دام ذلك التدخل مدعومًا من الرأي العام.

وعليه فإن «أثر السي أن أن» يعتمد على تشكيل تصوّر الرأي العام، وهو ما يتبعه تأثير على أجندة صناع القرار.

وبناء على ما سبق، فإنه يمكن تعريف «أثر السي أن أن»، في السياق الإنساني والليبرالي، بأنه أجندة وسائل الإعلام المستقلة التي تشجع النقاش بين العامة وترفع وعيهم؛ بهدف خلْق استجابة على مستوى السياسات الرسمية، حيالَ القضية التي تعمل على تغطيتها .

ورغم أن العامل الرئيسي الذي يبدو محوريًّا فيما يخص «أثر السي أن أن» هو السياق الإنساني للأحداث، إلا أنه ثمة عوامل مساهمة أخرى تطرّق إليها الباحثون في هذا المجال. فالتطورات التقنية في حقل الإعلام والبث والمرتبطة بالاعتماد على الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي والأجهزة المحمولة قد جعلت نقل آخر الأخبار والعواجل بشكل مباشر ومتواصل أمرًا ممكنًا من أية بقعة في العالم (10). فالأجهزة الذكية المحمولة والمنصات الإعلامية الرقمية أتاحت لمراسلي الأخبار حرية الحركة والتنقل بعيدًا عن قيود الأسلاك، كما سهّلت وصولهم إلى مناطق النزاعات (ودون أن يلاحظهم أحد في بعض الأحيان). وعلى الصعيد الدولي والسياسات الخارجية، فإن نهاية الحرب الباردة ساهمت، بشكل مهم، في صعود «أثر السي أن أن» ليكون محركًا للسياسة الخارجية، على الرغم من التباين في التفسيرات. يجادل ليفنغستون (1997) على سبيل المثال بأن الولايات المتحدة كانت تفتقر إلى المسوغات المقنعة فيما يخص سياستها الخارجية، أما إينتمان (2004) (11) فيرى أن نهاية الحرب الباردة قد خلقت فرصة للمزيد من الاستقلالية الصحفية في تغطية الأحداث ونقلها.

وبناء على النقاش أعلاه، فإن «أثر السي أن أن» مهم للغاية وله فاعلية إيجابية، وجدواه تتصل، بشكل أساسي، بالجانب الإنساني لبعض الأحداث، إضافة إلى الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

وفي هذا السياق تُورِد المراجعُ المختلفة عددًا من التصريحات لصناع القرار حول مسألة استقلالية وسائل الإعلام وتأثيرها الفاعل. فعلى سبيل المثال، يورد روبنسون (2005) أن ريتشارد هولبرك، الدبلوماسي الراحل والمبعوث الأمريكي الخاص بالبلقان، أثنى على دور وسائل الإعلام في تسليط الضوء على الأزمة الحاصلة في البوسنة وكوسوفو وتحويلها إلى قضية رأي عام، ورأى أنه قد كان للتغطية الإخبارية أثر إيجابي على قرار التدخّل. ومثله السيد أنتوني ليك، المستشار الأسبق لشؤون الأمن القومي، والذي تحدث بإيجابية عن نجاح وسائل الإعلام في لفت الانتباه إلى الأزمات الإنسانية حول العالم (روبنسون). أما على مستوى السياسات، فإن السياسة الخارجية في إدارة بيل كلينتون كانت قد صيغت أيضًا للتعامل مع الأبعاد الإنسانية، وهو كذلك موقف صدر عن رئيس الوزراء البريطاني الأسبق توني بلير، والذي عبر عام 1999 عن التزامه بـ «سياسة خارجية أخلاقية».

> **إنّ نقل الأحداث الإنسانية الصادمة بالصور الحيّة والفيديو قد يؤدي إلى زيادة الميل نحو الاستقلالية لدى وسائل الإعلام ومستوى نقدِها للرواية الرسمية للأخبار.**

وثمة إقرار كذلك في هذا السياق بالقوة التي تحوزها وسائل الإعلام. فرئيس الوزراء البريطاني الأسبق توني بلير مثلًا كان قد تكهّن (12) بالدور متعاظم القوة لوسائل الإعلام في المجتمع وقدرتها على التأثير في النقاشات السياسية، على الصعيد المحلي. كما تحدث توني بلير، بحسب ما ورد في كتاب روبنسون (2005)، عن أن وسائل الإعلام- وكان يقصد السي أن أن- ستكون قادرة على دفع الحكومات على التدخل خارجيًا في حال أفسح لها المجال لذلك.

ويجادل فريدمان (2000) (13) أنه ورغم المبالغة في تقدير سلطة وسائل الإعلام، إلا أن ذلك لا ينفي حقيقة أن صناع السياسات قد باتوا على قناعة كبيرة بتأثيرها الكبير. ويرى فريدمان أنه لو لم يحصل التدخل في كوسوفو، لعمدَت وسائل الإعلام للردّ على ذلك بتغطية نقدية.

في المقابل، لا نعثر في الدراسات المتوفرة على ما يكفي من الأدلة القاطعة التي تؤكّد على «أثر السي أن أن». فوفق ليفنغستون وبينيت (2003) (14) على سبيل المثال، وعبر النظر في تغطية السي أن أن للقضايا الدولية على مدى 8 سنوات، فإن النُخب السياسية والمسؤولين الرسميين قد ظهروا بشكل متكرر ويشاركون في الأخبار بمعدل متزايد، على الرغم من التطور الحاصل في تقنيات جمع الأخبار وما تتيحه من التوسع في المصادر. وعلى ذات النحو وجدَت إشباو-سوها (2016) (15) أن وسائل الإعلام التقليدية قد قدمت تغطية إخبارية مكثفة للشؤون الرئاسية. وثمة دراسات أخرى، مثل كولفر وساغارزازو (2005) (16) ترى شُحًا في الأدلة التي تدعم وجود «أثر السي أن أن»، وهذا مخالف للتكهنات التي ادَّعت أن صحفيي ما بعد الحرب الباردة سيميلون إلى ممارسة قدر أكبر من الاستقلالية في نقل الأحداث. إلّا أن الحال على خلاف ذلك، كما يظهر في ألثاوس (2003) (17) بعرض الأدلة المتعلقة بالسياسة الخارجية الأمريكية، إذ يظهر أن وسائل الإعلام الرئيسية لا تقدم تغطية نقدية للرواية الرسمية التي تعرضها الحكومة.

> **ريتشارد هولبروك، المبعوث الأمريكي الخاص بالبلقان، أثنى على دور وسائل الإعلام في تسليط الضوء على الأزمة الحاصلة في البوسنة وكوسوفو وتحويلها إلى قضية رأي عام.**

ثمة مراجعات نقدية لفكرة «أثر السي أن أن» على عدد من المستويات. الأولى هي النظرة إلى وسائل الإعلام باعتبارها تتولى دورًا في صناعة السياسات ووضع الأجندات، وهو ما ينجم عنه سياسات «غير مدروسة بعناية» كما يجادل كينان (1993)، وستروبل (1996، و1997). كما نجد أن تشومسكي (1999) (18)، وهاموند وهيرماند (2000) لا يتفقون مع فكرة وجود دوافع إنسانية خلف جميع التدخلات العسكرية. بل إن تشومسكي (1999) وهاموند وهيرمان (2000) يرون أن التدخلات العسكرية ليست إلا امتدادًا للقوة السياسية التقليدية التي تستغل السياق الإنساني لتحقيق المصالح السياسية والاقتصادية للحكومات الغربية. مثل هذه الآراء تثير تساؤلات بخصوص مدى استقلالية وسائل الإعلام. فإن لم تكن وسائل الإعلام مستقلة، فما هي إذن طبيعة العلاقة بين السلطة أو صناع القرار ووسائل الإعلام؟ تقدم نظريات «صناعةالقَبول» (Manufacturing Consent) تفسيرًا بديلًا حول دور وسائل الإعلام، وتُعرِّف طبيعةَ التفاعل بين وسائل الإعلام والسلطة. يحيل مصطلح «تصنيع القَبول» عمومًا على نطاق من النظريات التي تشكك في استقلالية وسائل الإعلام وتركز على دور الحكومات في تشكيل أجندة الأخبار (روبنسون 2002). وبمعناها الأوسع، فإن ما كُتب عن «تصنيع القبول» يرى أن الحكومات أو النخب السياسية (صناع السياسات) لهم القدرة على التأثير في شكل المخرجات التي تظهر على وسائل الإعلام. ويتم ذلك عبر آليات محددة تخلق ممارسات صحفية تحضر فيها «الرقابة الذاتية» وبقوّة. أما مخرجات هذه الممارسات فتؤدي إلى

ظل القرار السياسي دائما متأثرا بالقصص الصحفية (تصوير: لي فوغل - غيتي).

«أثر سي أن أن» لا يمكن أن يؤدي وظيفته ما لم تكن الصحافة مستقلة (تصوير: نيل هول - إ ب أ).

مقاربة كافة الأحداث بشكل متسق مع نظرة النخب السياسية والاجتماعية. وثمة عدد من النظريات التي يمكن الاعتماد عليها لتوضيح أثر وسائل الإعلام وطبيعة علاقتها مع الحكومات.

من بين التفسيرات الممكنة يبرز «نموذج البروباغاندا» الذي وضعه هيرمان وتشومسكي (1998) (19)، ويرى أن وسائل الإعلام الرئيسية المملوكة لمؤسسات خاصة تمتلك القدرة والتأثير -بواسطة الإعلام- على حماية مصالح النخب السياسية والاجتماعية. ويفترض هذا النموذج أن مؤسسات الإعلام الإخبارية تقدم المعلومات للعامة بما يتسق مع تصورات واعتبارات النخب السائدة. ووفقًا لهذا التعريف ينتفي افتراض الاستقلالية لدى وسائل الإعلام، ويظهر أنها، بخلاف فكرة «أثر السي أن أن»، ليست مؤسسات مدفوعة بالحدث نفسه. هنالك في المقابل عدد من الإشكالات في هذا النموذج، منها مثلاً أنه لا يأخذ بالاعتبار المؤسسات الإعلامية في بعض الديمقراطيات الغربية مثل المملكة المتحدة وألمانيا والدول الإسكندنافية؛ وهي مؤسسات تابعة للقطاع العام (20).

وبعيدًا عن نوع الملكية للمؤسسات الإعلامية، فإن هنالك على الدوام قيودًا تَحُول دون التغطية الإعلامية بشكل يعكس حقيقة الأحداث على نحو كامل، ويعيد إلى الواجهة سؤال استقلالية وسائل الإعلام. يحدد بورديو (2001) (21) عددًا من القيود ذات الصلة التي تقع على كل من وسائل الإعلام التابعة للقطاعين العام والخاص، ومنها العوامل السياسية والاقتصادية، والتي تخلق حالة من الرقابة وتحرم العامة من معرفة الحقيقة الكاملة. وعليه فإن الأجندة التي تضعها وسيلة الإعلام ليست مستقلة، وهي لا محالة مرتبطة بشكل أو بآخر بتأثيرات السلطة أو النخب التي لها القدرة على التلاعب بهذه القيود. فمن الوارد مثلاً أن ترتبط هذه القيود بالحاجات التمويلية للمؤسسة الإعلامية، وهو ما يثير حالة من المنافسة بين المؤسسات الإعلامية على حصتها في السوق وعلى الإعلانات والرعايات الإعلامية. أما في وسائل الإعلام المملوكة للقطاع العام، فقد يكون للحكومة السيطرة الكافية عبر المخصصات المالية للمؤسسات التابعة لها، ولها القدرة عبر ذلك على توجيه أجندة الأخبار فيها (بورديو 2001). في هذا السياق، يرى روبنسون (2002) وجود نسخة «تنفيذية» من

صناعة القبول يكون فيها مسؤولون في الحكومة أعضاء في المجالس التنفيذية للمؤسسات الإعلامية. هذه النسخة تعبر عن المدى الذي يمكن أن يتطابق به محتوى الأخبار مع الخط الرسمي الذي تحدده الحكومات.

> **أثر «سي أن أن» يطرح سؤالَ استقلالية وسائل الإعلام وعلاقتها مع «السلطة» أو صناع القرار.**

ثمّة نسخة أخرى على الطرف المقابل، وهي النسخة «النخبوية»، والتي تشير إلى مدى اتساق التغطية الإخبارية مع آراء وتصورات النخب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، دون أن تكون هنالك حاجة لتولي أفراد هذه النخب أي مناصب اجتماعية أو سياسية (روبنسون 2002).

وغير بعيدٍ عن افتراض الاستقلالية ضمن مفهوم «أثر السي أن أن»، ينحو بينيت (1991) (22)، وبينيت وآخرون (2006) منحى مختلفًا قليلًا عن المقاربات الماضية. فيقدّم بينيت (1991) الفرضية التوجيهية (Indexing hypothesis)، والتي ترى أن الأخبار المرتبطة بحدثٍ ما تتحول من التمحور حول الحدث نفسه إلى التأثر بقيود المعايير الصحفية التي تشتمل على العمل ضمن أطر توجيه القصّة الصحفية بما يتسق مع وجهات النظر والرواية التي تحظى بالإجماع عليها لدى السلطة والنخبة. وبعبارة أخرى، فإن هذه الفرضية ترى أن وسائل الإعلام قد تتعاطى مع حدث ما كما هو متوقع وفق مفهوم «أثر السي أن أن»، وتُظهر ميلًا نحو الاستقلالية النسبية في فرض أجندة الأخبار، إلا أنها بعد ذلك تصطدم بقيود الممارسات الصحفية التي توجه القصة والأحداث وفق وجهة نظر السلطة أو النخبة. هذه النظرية وفق ما يرى بينيت (2006) تتيح ملاحظة كلا العنصرين ومدى تأثيرهما في التغطية الإخبارية، أي التمحور حول الحدث وتوجيه الحدث. لتوضيح ذلك يستخدم بينيت (2006) مثال فضيحة «أبو غريب»، حيث ظهر نموذج التغطية التي يحرّكها الحدث بسبب التسريبات التي اشتملت على نشر صور ووثائق لم تستطع الحكومة السيطرة عليها. ثم سرعان ما ظهر نموذج التوجيه، وقد بدأ ذلك وفق بينيت وآخرون (2006) حين انخرط مسؤولون وشخصيات في الكونغرس بالمسألة وأدلوا بتصريحات، وعقدوا جلسات استماع رسمية ونشروا وثائق تشجب التعذيب وتستنكر التسريبات المرتبطة بالفضيحة. لكن المسؤولين، في إدارة بوش حينها، وضعوا إطارًا عامًا بوسعه «احتواء» كافة الروايات ويتجاوز كافة الأدلة المتوفرة (Bennett et al, 2006). إضافة إلى ذلك، فإن الأمر حين يتعلق بفضائح المسؤولين، فإن وسائل الإعلام الأمريكية لا تخضع لنسق معيّن وتكون انتقائية في تغطيتها، ما يحول في معظم الحالات دون مساءلة الحكومة (23).

وأخيرًا، فإن هذه المقالة قد سعت بشكل أساسي إلى توضيح مفهوم «أثر السي أن أن» وبيان أهميته، وهو مفهوم بدأ بشكل عملي بعد نهاية الحرب الباردة وفي الفترة التي تعزَّزَ فيها حضور التقنيات الحديثة في مجال البث التلفزي. وعلى الرغم من الجدل الدائر حول الحرب الباردة وأهميتها في هذا السياق، إلا أنها أسهمت في نشأة مفهوم وممارسة صحفية ذات انعكاسات واضحة على صعيد صناعة السياسات. وعلى ضوء النقاش أعلاه يمكن الجدال -نظريًا- بأن «أثر السي أن أن» مفهوم ذو صلة وتأثير في وضع الأجندة لغايات تتعلق بصنع السياسات، إلا أن ثمّة أدلة نظرية وعملية أخرى لا تؤيّد «أثر السي أن أن». وثمة مقاربات أخرى ذات صلة بنظرية التوجيه، والتي تلحظ جانب التغطية التي يحركها الحدث من جهة، وجانب «صناعة القبول» والذي يتعارض بشكل جوهري مع فكرة استقلالية المؤسسات الإعلامية عن تأثير النخب المختلفة في وضع أجندة الأخبار وتوجيهها.

المصادر:

1) Shoemaker, P. J., and Vos, T. P. (2009).Gatekeeping Theory. New York: Routledge.

2) Robinson, P: (1999). The CNN effect: Can the news media drive foreign policy?. Review of International Studies, 25: 301–309.

3) Robinson, P. (2005). The CNN effect: The myth of news, foreign policy and intervention. London: Routledge.

4) Kennan, G: F: (1993). Somalia, through a glass darkly. The New York Times [Online] Available at: http://www.nytimes.com/1993/09/30/opinion/somalia-through-a-glassdarkly

5) Hoge, J. F. (1994). Media Pervasiveness. Foreign Affairs, 73: 136–144.

6) Bennett, W. L., and Lawrence R. G. (1995). News icons and the mainstreaming of social change. Journal of Communication, 45: 20–39.

7) Bennett, W. L., Lawrence. R. G., and Livingston. S. (2006). None dare call it torture: Indexing and limits of press independence in the Abu Ghraib scandal. Journal of Commication, 56: 467–485.

8) Strobel, W. P. (1997). Late-Breaking foreign policy: The news media's influence on peace operations. Washington, D. C: United States Institute of Peace Press.

9) Strobel, W. P. (1996). The CNN effect. American Journalism Review Available at: [Online] http://ajrarchive.org/article.asp?id=3572 [21/07/2016]

10) Livingston, S. (1997): Clarifying the CNN effect: An examination of media effects according to type of military intervention. John F. Kennedy School of Government's Joan Shorenstein Center on the Press, Politics and Public Policy at Harvard University.

11) Entman, R. M. (2004). Projections of power: Framing news, public opinion and U.S. foreign policy. Chicago: University of Chicago Press.

12) The Leveson Report. (2012). Recommendations for media plurality. [Online] http://www.mediareform.org.uk/wp-content/uploads/2015/11/Media_Reform_Coalition-The_Leveson_Report-Recommendations_for_Media_Plurality.pdf [21/07/2016]

13) Freedman, L. (2000). Victims and victors: Reflections on the Kosovo War. Review of International Studies, 26: 335-58.

14) Livingston, S., and Bennett, W. L. (2003). Gatekeeping, indexing, and live event news: Is technology altering the 1) 1) construction of news? Political Communication, 20: 363–380.

15) Eshbaugh-Soha, M. (2016). Presidential agenda-setting of traditional and non-traditional news media. Political Communication, 33: 1–20

16) Kulver, H., and Sagarzazu, I. (2005). Setting the agenda or responding to voters? Political parties, voters and issue attention. West European Politics, 20:380–398.

17) Althaus, S. L. (2003). When news norms collide, follow the lead: New evidence for press independence. Political Communication, 20: 381–414.

18) Chomsky, N. (1999) The New Military Humanism: Lessons from Kosovo, Monroe ME: Common Courage Press.

19) Herman, E. and Chomsky, N. (1988). Manufacturing consent: The political economy of mass media. Pantheon Books: New York.

20) Sparks, C. (2007). Extending and refining the propaganda model. Westminster Papers in Communication and Culture, 4: 68–84.

21) Bourdieu, P. (2001). Television. European Review, 9: 245–256.

22) Bennett, W. L. (1991). Toward a theory of press-state relations. Journal of

23) Entman, R. M. (2012). Scandal and silence: Media responses to presidential misconducts. Cambridge: Polity Press.

في زمن «الترند».. عندما يتخوّف الصحفي من رد فعل الجمهور!

إسماعيل عزام

في الكثير من الأحيان يضطر الصحفي أن يمارس رقابة ذاتية شديدة على نفسه على وسائل التواصل الاجتماعي. في القضايا الكبرى، لاسيما التي تكون مشحونة بالعواطف، تنتشر الأخبار المزيفة، ويصبح التعبير عن تصوراتك أمرا صعبا. في زمن طغيان الشعبوية، كيف يدبر الصحفي هذه العلاقة المتوترة مع "فيالق" السوشال ميديا؟

كم مرة يريد فيها الصحفي أن يكتب رأيًا حول قضية ما، على حسابه في فيسبوك أو تويتر، فيفكر ألف مرة قبل أن يفعل ذلك، ليس بسبب خوفه من السلطة إن كان في كلماته جرعاتٍ من الجرأة غير المحمودة في الأعراف السلطوية، أو من رئيس التحرير أن يرى تدوينة أو تغريدة تتعارض مع الخط التحريري للمؤسسة، ولكن تحديدًا من ردة فعل الجمهور الذي يكتب له!

دعونا نتذكر قصة يعرفها المغاربة جيدًا، وهي حملة المقاطعة التي انتشرت في الشبكات الاجتماعية عام 2018 ضد ثلاث شركات معروفة. كانت من أنجح الحملات الإلكترونية في تاريخ تعامل المغاربة مع الإنترنت، ووصل صداها إلى البرلمان، وبسببها طلب وزير من الحكومة قبول استقالته بعد خرقه واجب التحفظ إثر تظاهره مع عمال إحدى الشركات المتضررة من الحملة. لكن، وبعيدا عن تفاصيل معروفة لمن تتبع الحملة، هل كان سهلا على أيٍّ كان أن يعلن في فيسبوك أنه يعارض تلك الحملة دون أن يتعرّض لهجوم شديد من بعض المستخدمين، لدرجة أنه قد يُتهم بأنه تلقّى الأموال من الشركات المعنية؟ دعونا لا نصل إلى هذا الحد، فقد صار مجرّدُ طرح تساؤلات في تلك الفترة من قبيل أسباب اختيار شركات بعينها دون أخرى، أو هل الهدف هو محاربة الغلاء أو دفع شركات معيّنة إلى الإفلاس النهائي، أو حتى التشكيك في نجاعة فكرة تروج أنه إذا تمت مقاطعة شاملة لشركة معينة، فالشركات الأخرى المنافسة لها ستخفّض الأسعار، أو حتى إشارتك إلى أن هناك معلومات مغلوطة تماما تنتشر بشكل واسع وقد تعرّض أصحابها للمساءلة القانونية.. كلها تساؤلات قد تجعلك تخرج من دائرة المسحوقين على فيسبوك، وتتحول إلى شريك للوبيات الاقتصادية الحاكمة -حسب الاتهامات الجاهزة- حتى وإن قمت في أوقات متعددة بعمل صحفي أو بكتابة آراء وضعتك من خلالها هذه اللوبيات في قائمة المغضوب عليهم، وحتى إن كنت تتقاسم مع الحملة هدف خلق رأي عام يرفض الاحتكار وخلط التجارة بالسياسة واستنزاف بعض الشركات لموارد البلاد والمنافسة غير الشريفة.

طبعًا ليس بالضرورة أن يكون رأي الصحفي متفَقًا عليه، أو أن يكون أكثر صوابًا من آراء بقية الناس، فهو كذلك قد يخطئ في الاستدلال، وكم مرة أخطأتُ شخصيًا في ذلك، لكن في النهاية، كل الآراء يجب أن تحترم -كما يقال نظريًا- آراء من يتفقون ومن يختلفون. لكنّ عددًا من الناس -ومنهم عدد من الصحفيين- اختاروا السير مع موجة رأي جارفة في الشبكات الاجتماعية، أو الصمت، أو التعبير عن الرأي كما هو، ولتأتِ التعليقات كما يشتهي أصحابها!

تغطية أم ركوب على أمواج الترند؟

لنأخذ زاوية أخرى.. كلمة "ولد الشعب" تُعدّ وصفًا محمودًا للغاية في المغرب، وهي عبارة تُطلق على من عاش في حي شعبي وتربى بين عموم المغاربة البسطاء، ويحسّ بمعاناتهم ويدافع عن قضاياهم المعيشية. صحيح أن هناك الكثير ممّن يستحقها لأنه فعلا "ولد الشعب"، لكنْ تحوّلَ الكثير ممّن يريدون جلب متابعين إلى حساباتهم؛ إلى "أولاد الشعب"، ولذلك ستجد الواحد منهم يساند احتجاجات فئوية لمجموعات لا ينتمي إليها، وأحيانا قد يكون غير مقتنع بمطالبها، لكنه يعلن ذلك حتى يجلب له متعاطفين جددا من هذه المجموعات.

يظهر ذلك أكثر عندما يتعلّق الأمر برأي في قضية تخصّ

يواجه الصحفيون ضغوطات كبيرة للتعبير عن وجهة نظرهم الحقيقية (تصوير: فرانسيس مالاسيج - إ ب أ).

احتجاجًا فئويًا، فمثلا أنت مساند دائم لاحتجاجات فئة معينة من أجل تحسين وضعها المعنوي والمادي، وأعلنتَ رفضك التام لأيّ اعتداء أو تنقيص من قيمة أفرادها، لكن في يوم ما أدنتَ سلوكا غير مقبولٍ قام به أحدهم، أو أكدت أنك غير موافق على مطلب جديد لهم.. عندها ستجد منهم من يتقبّل رأيك بل ويتقاسمه معك، وستجد من يهاجمك وينسى كل مواقفك السابقة. هذا الوضع دفع بصحفيٍّ أعرفه إلى الإعلان أن هناك مهنًا لا ينفع نقد سلوكيات أصحابها، وأنه أحيانًا يكون نقد السلطة أسهل بكثير، عكس مهنة الصحافة مثلا التي تُعدّ آخر ميدان يعمل أصحابه بمنطق "التضامن الجماعي" عندما يتعلق الأمر بانتقاد أحدهم، حتى وصل الأمر في دول كثيرة، بتخصص نوع من "الصحافة" في التشهير "لا النقد" بالصحافة التي لها رأي مستقل عن السلطة، بل والتحريض على اعتقال الصحفيين المستقلين وتوثيق عملية الاعتقال كما يحصل عندنا في المغرب.

لنعد إلى موضوعنا.. البعض يصف ما يجري بأنه "دكتاتورية الشبكات الاجتماعية"، لكنّ لي شخصيا تحفُّظا على هذا الوصف لأن الأمر لا يصل هذا الحد، ولا يمكن مقارنته بأدوات التضييق التي تمارسها السلطة عندما يصل النقد إلى مواضيع وشخصيات معينة، فعلى الأقل لا يتوفر المستخدمون على محاكم وسجون!

ضرورات إعلامية؟

في زمن صار فيه النجاح الإعلامي مرادفًا لعدد المتابعين على الشبكات الاجتماعية، ولكمّ انتشار القصص التي تنشرها المؤسسة الصحفية، تسرّبت الكثير من العادات المضرة بأهداف الصحافة، لدرجة أنك ستجد اليوم عدة تقارير منشورة في مؤسسات صحفية، لا أحد في هيئة تحريرها مقتنع بها، لكنها ضرورية لتنشيط الصفحة على فيسبوك مثلا.

وتأتي أخبار المنوعات في المقدمة، وكذلك بعض المتابعات لضجة حاصلة على الشبكات الاجتماعية -معروفة باسم "buzz"- وهي ضجة لا تكون دومًا إيجابية. وكذلك عندما يتعلّق الأمر بتغطية موغلة في العاطفية لحملة على المواقع الاجتماعية، بحيث يتخلّى الصحفي عن المسافة اللازمة ويتبنى الحملة كما لو أنه هو من أطلقها، وهذا أمر لا مانع منه إن كانت الحملة تعبّر عن حق رئيسي من حقوق الإنسان، كحملات التنديد بانتهاكات حق التعبير، ولكن ما القول إن كانت الحملة موغلة في الشعبوية، لا علاقة لها بالصالح العام وإن توهّم بعض أصحابها ذلك؟

ثمة مثال آخر يوضح أنه ليس كل الحملات تستحق تغطيتها، وهو ما يتعلق بحملات تنهل من الحساسيات العرقية. هل تتذكرون مثلا عدة تقارير صحفية قالت إن هناك وَسْمًا تحت مسمى "لستم عربًا"، وقيل إنها حرب بين سكان المشرق وسكان المغرب الكبير؟ الواقع أن الأمر كان مجرد فرقعة إلكترونية من حسابات معينة، لخلق رد فعل على فعل ضعيف للغاية، وكانت النتيجة المزيد من الحساسيات التي نحن في غنى عنها.

> **كم مرة يريد فيها الصحفي أن يكتب رأيًا حول قضية ما، على حسابه في فيسبوك أو تويتر، فيفكر ألف مرة قبل أن يفعل ذلك.**

جعلُ الهدف الإعلامي على الشبكات الاجتماعية مرتبطًا بمدى تحقيق المنشورات لأكبر قدر من المشاركة، يؤدي إلى "ضغط لأجل خلق المزيد من تغطية تنهل من الدراما والإثارة، وكذلك إلى تقييد المساحة المعطاة لآراء متنوعة ولأصوات الأقليات"، كما تشير شبكة الصحافة الأخلاقية (1). وتضيف: "في هذا الوضع، تصير الحقائق أقلّ أهمية من تصريحات تثير أجوبة عاطفية. ونتيجة لذلك، تصير هناك فرص أكبر لاستغلال فضاءات المعلومات العامة من السياسيين الشعبويين". وتستدل الشبكة على ذلك بأن "الرسائل الانفعالية أثرت على النقاش الجماعي أكثر من الرسائل العقلانية".

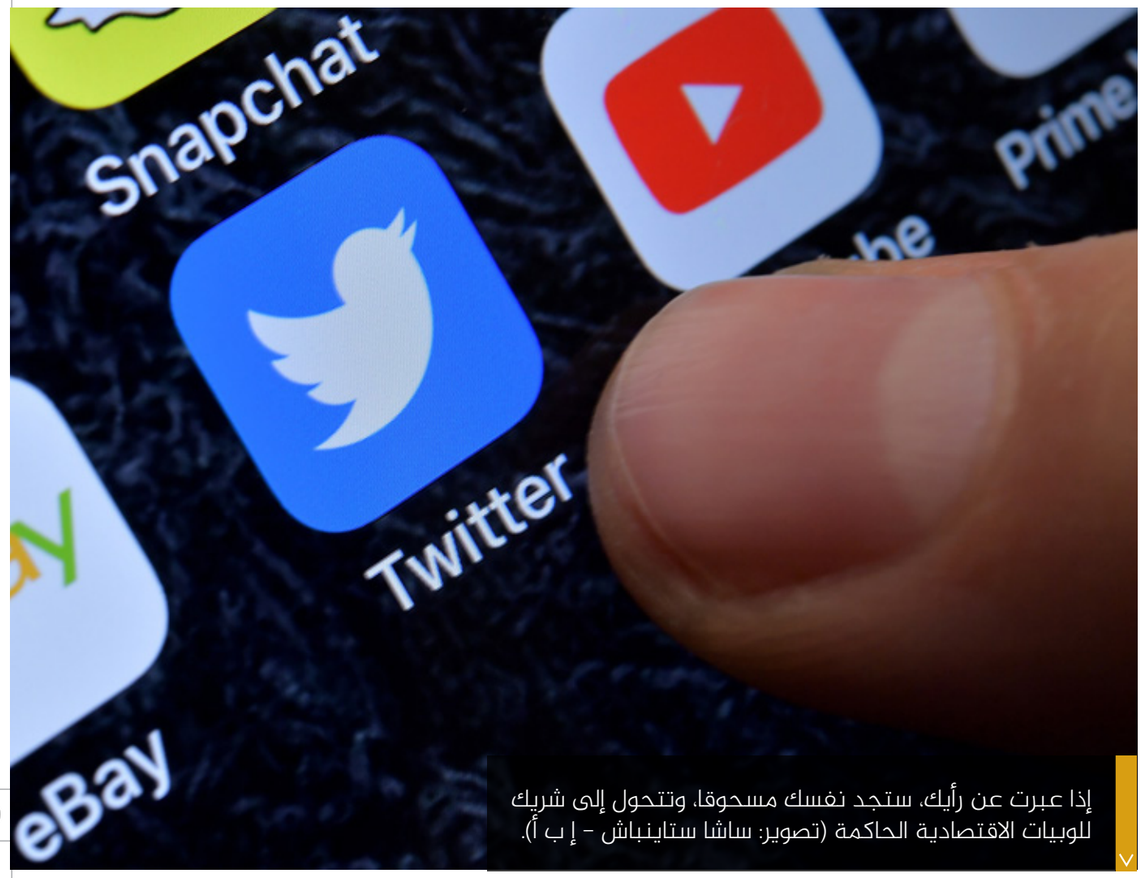

إذا عبرت عن رأيك، ستجد نفسك مسحوقا، وتتحول إلى شريك للوبيات الاقتصادية الحاكمة (تصوير: ساشا ستاينباش - إ ب أ).

أين هي الصورة الكاملة؟

يمكننا الاستفادة هنا ممّا قاله الباحث في معهد رويترز للدراسات الصحفية روبرت جي. بيكارد، حول الأخطاء الصحفية في تغطية السياسيين الشعبويين (صحيح أنه ليس موضوعَ المقال، لكن هناك قواسم مشتركة). فقد ذكر أن الإخفاق في التغطية الصحفية للأحداث الشعبوية قد يتجلّى حتى في دقتها، بمعنى "أن الصحفي ينقل ما قيل تمامًا، غير أنّ القصة الصحفية لا تقدم الصورة الدقيقة للمتلقي.. عندما تكون القصص مليئة بأحكام مبنية على الأكاذيب والمعلومات المضللة، دون أن يتم وضعها محلّ تساؤل من لدن الصحفي.. جزء من الجمهور سيقبل هذه التأكيدات على أنها صادقة" (2).

هل يمكن للصحفي، في غمرة حالة الغضب التي طالت الشبكات الاجتماعية ردا على الموقف الرسمي الفرنسي الذي شجع مجلة "شارلي إيبدو" على الاستمرار في الرسوم الساخرة من النبي محمد (ص)، أن يعطي صورة كاملة عن أضرار الدعوات إلى مقاطعة المنتجات الفرنسية وتأثيرها على سوق العمل الضعيف أصلا في بلاده؟ هل يمكنه أن يعطي أرقاما دقيقة عن الصادرات الفرنسية التي لا تعتمد بشكل أساسي على الصناعات الغذائية الاستهلاكية القابلة للمقاطعة السريعة؟ قد يقوم بذلك، لكن مقاله لن يكون موضع ترحيب في زمن الترند ضد المنتجات الفرنسية، عكس ما سيكون عليه الحال لو اقتصر في مقاله على ذكر الأضرار التي ستتكبدها فرنسا، وبالطبع مع وضع عنوان عاطفي وصورة مشحونة بالعواطف، ولا مانع حتى أن يبالغ في تقدير هذه الأضرار لمزيد من حث الآخرين على ضغط زر "المشاركة" (share)،

علما بأن سلاح المقاطعة الاقتصادية يبقى عموما سلاحا متحضرا وسلميا، وله ما يسنده من دلائل وآراء.

تفاعل الصحفيين مع مواضيع الترند يجب أن يتم دائمًا حسب قناعاتهم المهنية والقواعد المهنية الصحفية، لا حسبَ ما يُريده الاتجاه السائد بين مستخدمي الشبكات الاجتماعي.

هل ينفع الصمت؟

للنشاط الصحفي على المواقع الاجتماعية أهمية مهنية، إذ تشير دراسة إلى أنه يؤثر على تصور الجمهور الشاب للجانب الشخصي لدى الصحفي بشكل إيجابي، رغم أن الدراسة تعترف بأن هذا التفاعل له تأثير سلبي على تصوّرات هذا الجمهور للجانب المهني: "الصحفيون الذين يتفاعلون مع المعلّقين بملاحظات، يكونون محبوبين أكثر على الجانب الشخصي، لكن بالنسبة للبعد المهني، يُنظر لهم على أنهم أقل مهنية من غيرهم" (3).

لكن، هل ينفع الصمت هنا؟ في نظري الخاص، يخطئ العديد من الصحفيين عندما يفتحون حسابهم للجميع من أجل المتابعة، ثم يحوّلونه إلى فضاء للمزاح والمرح مع غياب تام لتوظيف رأسمالهم المهني سواء في الإخبار أو في التعليق على أحداث جارية. صحيح أن هناك من ترفض مؤسسته الصحفية أن يكون له رأي عام ما، وهي ممارسة تدعمها عدد من المؤسسات الغربية وفيها جدل مهني، لكن هذه الحسابات الاجتماعية لها كذلك أهميتها في الممارسة الصحفية، في وقت سحبت فيه الشبكات الاجتماعية البساط من مؤسسات الإعلام التقليدي (4).

غير أن تفاعل الصحفيين مع مواضيع الترند يجب أن يتم دائمًا حسب قناعاتهم المهنية وحسب القواعد المهنية الصحفية، لا حسبَ ما يُريده الاتجاه السائد بين مستخدمي الشبكات الاجتماعية. وهناك أمر أساسي قد يُغفل عنه، أن هناك الكثير من المستخدمين ممّن يرغبون في معرفة الصورة الكاملة بشكل عقلاني، وهناك منهم من يتجاوزون الصحفي خبرة في بعض المواضيع التي تتصدر الترند، وهم على أتم الاستعداد لتصحيح معلوماته، خاصة في ظل التنافس الواقع بين الصحفيين وعدد من نشطاء الإنترنت في وظائف الإخبار والتحليل. كما أن الصحفي الذي يحافظ على اتجاهه الموضوعي، يربح أشياء كثيرة أكثر مما يخسر، أهمها التمسك بمسؤوليته في تغطية عقلانية تحاول الوصول إلى الحقائق وإلى الصورة الكاملة.

ثمة تنافس بين الصحفيين وعدد من نشطاء الإنترنت في وظائف الإخبار والتحليل.

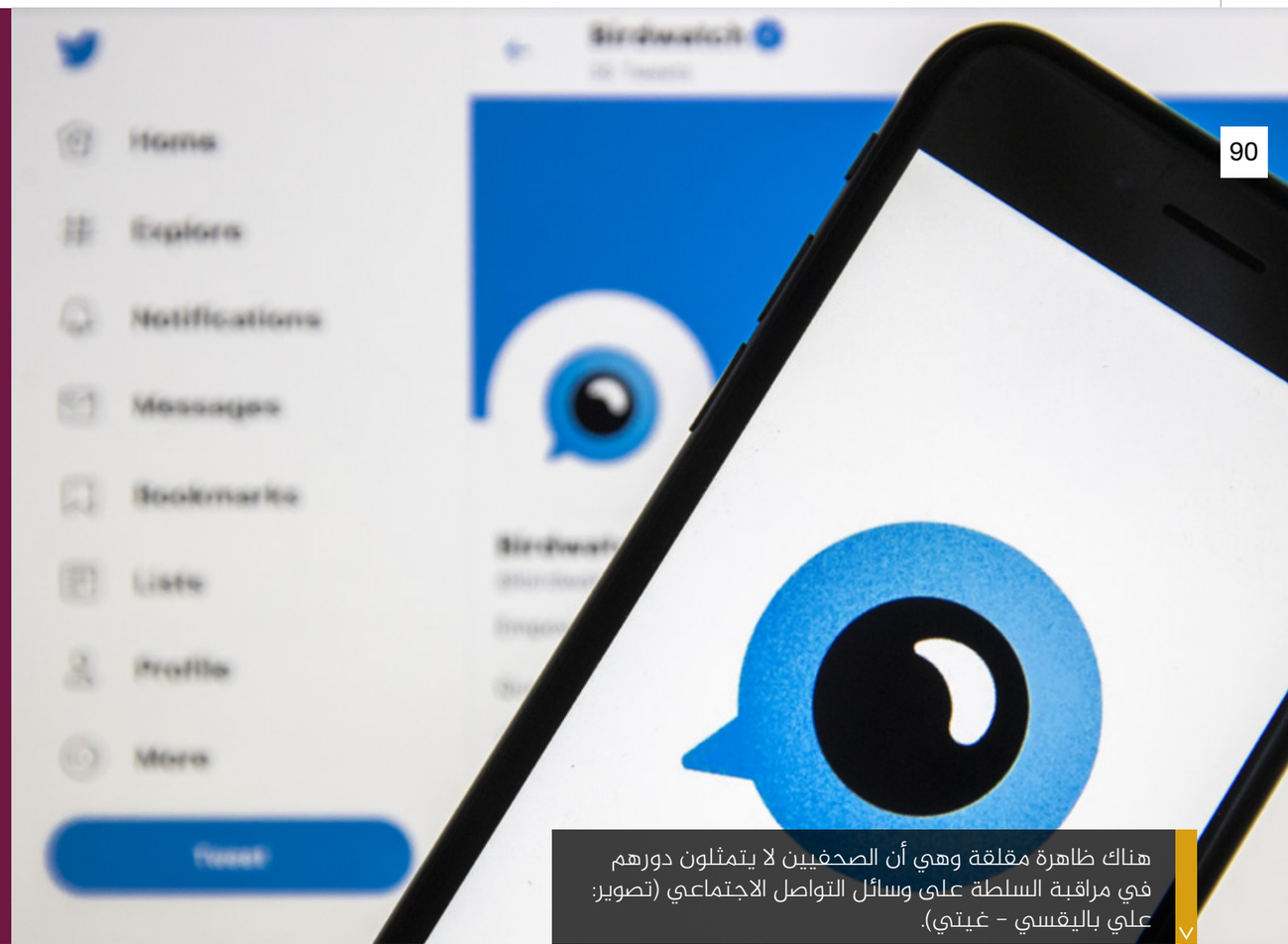

هناك ظاهرة مقلقة وهي أن الصحفيين لا يتمثلون دورهم في مراقبة السلطة على وسائل التواصل الاجتماعي (تصوير: علي باليقسي - غيتي).

المصادر:

1) Media Crisis and the Rise of Populism
https://ethicaljournalismnetwork.org/resources/publications/ethical-journalism/rise-of-populism

2) Journalism, Populism and the Future of Democracy, Keynote speech of Robert G. Picard, Reuters Institute, University of Oxford, to the 40th Anniversary Symposium of the Institut für Journalistik, Technische Universität Dortmund, October 28, 2016.
http://www.robertpicard.net/yahoo_site_admin/assets/docs/Journpopulismdemocracy.29964414.pdf

3) The Double_Edged Sword: The Effects of Journalists' Social Media Activities on Audience Perceptions of Journalists and Their News Products- Jayeon Lee
https://doi.org/10.1111/jcc4.12113

4) كيف أصبحت الصحافة تحت رحمة الشبكات الاجتماعية؟ إسماعيل عزام
https://institute.aljazeera.net/ar/ajr/article/1032

الصِّحافة في فرنسا.. الحريّةُ هي فقط أن تنتقدَ الإسلام

حنان سليمان

لم يكن الرئيس الفرنسي وحده الذي هاجم الصحافة الأمريكية ومارس دور الرقيب على صحف قالت إن طريقة تعامل «بلد الحرية» مع المسلمين تتسم بالتناقض. بل إن الإعلام الفرنسي انضم إلى «جبهة» الرئيس. استمرت واشنطن بوست ونيويورك، في انتقاد ماكرون، حتى ولو بلغة أقل حدة، فيما آثرت مواقع رصينة سحب مقالات بعد تصريحاته حول «الانفصالية الإسلامية»، إنها ازدواجية، تجعل من الإسلام والمسلمين المقياس الوحيد لممارسة حرية الصحافة بفرنسا.

كل قضايا الحرية في فرنسا تتمحور حول قضية واحدة: من يزايد على الآخر في مهاجمة الإسلام (تصوير: سيريو تيسيتور - غيتي).

التضليل الإعلامي الذي مارسته وكالة الأنباء الفرنسية حول مسلمين لم ينل حظه في الإعلام ومرَّ مرورَ الكرام.

حسب منظمة "مراسلون بلا حدود"، فإن الاستقلالية التحريرية للصحافة الفرنسية "غير محمية بشكل كاف ضد تضارب المصالح".

أظهرت الأزمة الأخيرة للرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون (تصريحاته حول الإسلام، ثم قانون الأمن الشامل) نفوذًا لـ "بلد الحرية" يبلغُ وسائلَ الإعلام خارج حدود فرنسا قادرًا على قمع أصواتٍ ناقدةٍ بمبررات مختلفة، دون أن يستطيع فِعْلَ الأمر نفسِه داخلَ بلاده. وقد اختلفت مستويات التدخل والقمع، من الوزراء والسفراء إلى أن وصل لتدخل الرئيس الفرنسي بنفسه، كما حدث مع الصحف الأمريكية.

لا يمكن القول: إن ماكرون أو أذْرُعَه طالبوا بحذف مقالات بعينها، فرُدُودُ الفعل اختلفت بين منابرَ أوروبيةٍ قررت حذْف المقالات المُنتقَدة فرنسيًّا، ومنابرَ أميركيةٍ لم تتراجع أمامَ الهجوم عليها، وإن أبدت بعض اللين في نهاية المطاف. هكذا، سحبت مواقع "فايننشال تايمز" و"بوليتيكو أوروبا"، وهو النسخة الأمريكية من موقع "بوليتيكو الأمريكي"، مقالا بعد انتقادات فرنسية، وهي سابقةٌ في التاريخ العريق لبوليتيكو.

تطويع الإعلام الأوروبي

المقال المحذوف من "بوليتيكو أوروبا" كان لفرهاد خسروخافار، عالم الاجتماع الفرنسي ذي الأصول الإيرانية، بعنوان "الدين العَلماني الخطير في فرنسا" (1) جاء فيه إن العلمانية المعتدلة أو الوسطية جيءَ مكانَها بعلمانية جديدة تُروّج لازدراء الأديان. وشبَّه الكاتب العلمانية في شكلها الجديد بـ "الدين المدني" الذي له كَهَنَتُه (متمثلين في وزراء الحكومة)، والبابا الخاصُّ به (متمثلاً في رئيس الجمهورية)، ومساعدو الكهنة (متمثلين في المفكرين)، وهَراطِقَتُه أيضًا (متمثلين في كلِّ مَن ينادي بموقف أقلِّ عدائيةً تجاه الإسلام، وهم الذين يتم رفضهم ونعتهم بأنهم "يساريون إسلاميون").

برّر ستيفن براون -رئيسُ التحرير- قرارَ الحذف بأن توقيت المقال عَقِبَ الهجوم على كنيسة نيس "لم يكن مناسبًا"، بل إنه حتّى لم يُبلِّغ الكاتبَ بالأمر. ولكن عندما تفاقمت المسألة، اضطُرّ إلى تقديم اعتذار.

في تصريحات خاصة لـ "مجلة الصحافة"، اعترف براون بتأخرهم في التواصل مع الكاتب بشأن مقالته، وأنه اعتذر له عن ذلك، قائلاً: إن المقالة "لم تستوفِ معاييرَ المِنَصّة، ولم يكن ينبغي نشرُها بهذا الشكل". وأضاف في السياق نفسِه: "يجب علينا أن نكون مسؤولين عن المقالات المنشورة على موقعنا". أما خسروخافار فاعتبره معيارًا مزدوَجًا للحرية (2).

بعد قرار الحذف بيومين، نشر الموقع رسالة إلى رئيس التحرير (3) من جبرائيل عتال، المتحدث باسم الحكومة الفرنسية، بعنوان: "علمانية فرنسا تعني الحرية والحماية للجميع" خصَّ فيها مقال خسروخافار بالنقد، واصفًا الأساليب "الانتهازية والدنيئة"، المتمثلة في البحث عن كبش فداء وإلقاء اللوم على الضحية لدوافع سياسية أو غيرها بالأمر "المخادع والخطير". واختتم: "إذا كان الترويج لحرية التعبير والحرية الدينية يبدو متطرِّفًا، فنحن مُذنبون. إن حرية التعبير في فرنسا هي أساس الحوار والفكر الحر والديمقراطية. هذه المبادئ ليست خَطِرة، وهي غير قابلة للتفاوض".

> **كلما تحدث هؤلاء «الذين لا يرون العالمَ بالطريقة التي تريدها النُّخَب الفرنسية، كما وصفهم رئيس تحرير «نيويورك تايمز» عن العنصرية وعن تاريخ فرنسا المُلطَّخ به وموروثاتها الاستعلائية؛ كلما نَهَشَ الصحفيون.**

أما الواقعة الثانية، فكانت لجريدة "فاينانشال تايمز" البريطانية التي حذفت مقالًا بعنوان: "حرب ماكرون على

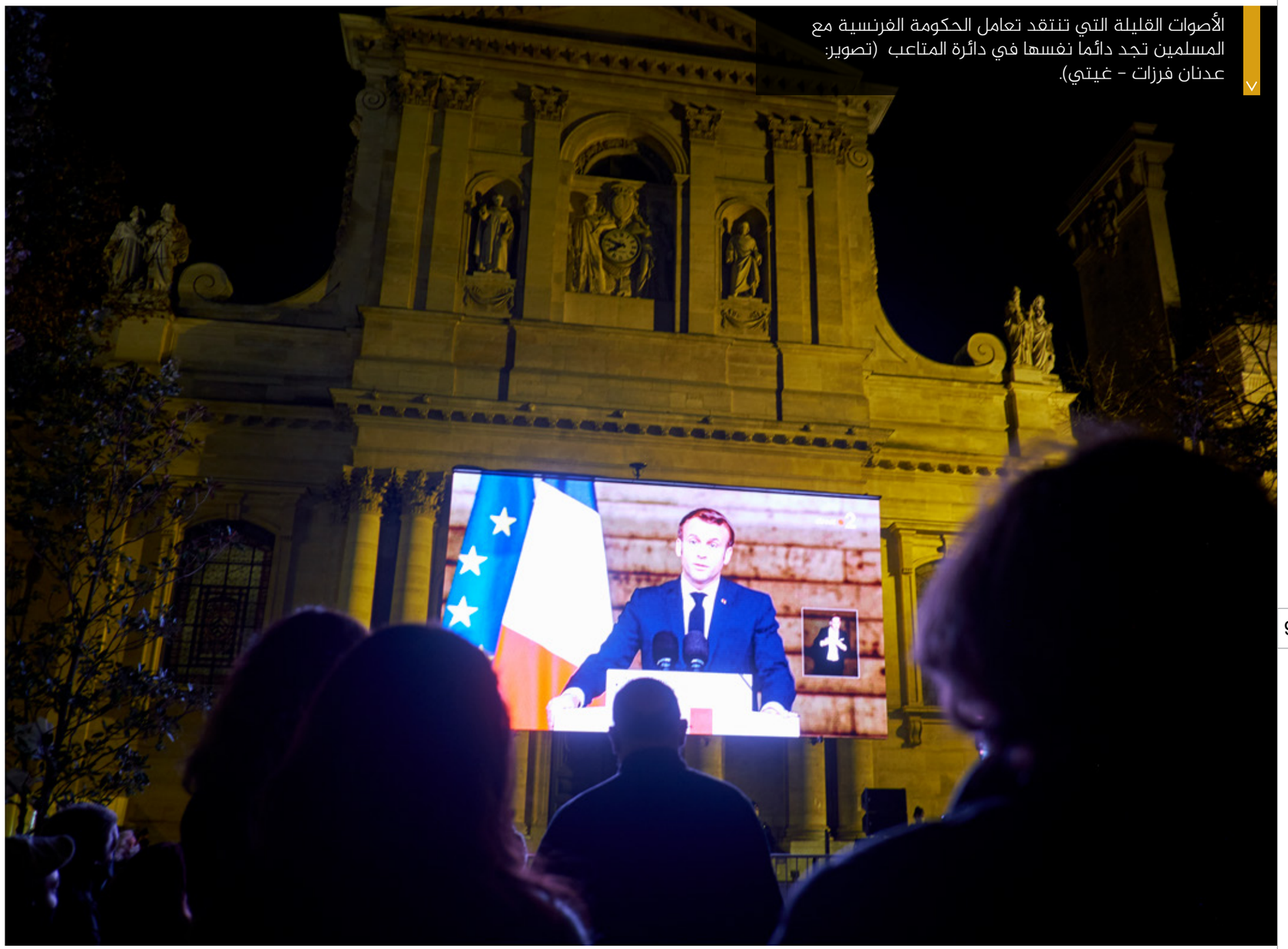

الأصوات القليلة التي تنتقد تعامل الحكومة الفرنسية مع المسلمين تجد دائماً نفسها في دائرة المتاعب (تصوير: عدنان فرزات - غيتي).

"الانفصالية الإسلامية"، فقط، تُقسِّم فرنسا أكثر" لمراسلتها في بروكسل ذات الأصول الباكستانية، والمعنية بشؤون الاتحاد الأوروبي، مِهرين خان. جاء الحذف بعد شكاوًى عِدّةٍ من القرّاء من "مغالطات في الوقائع"، كما ذكرت الجريدة، واتصال غاضب من مكتب الرئيس الفرنسي، كما ذكر بن سميث، رئيس تحرير صحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية نقلاً عن ماكرون (4). ومنذ ذلك الحين لم تكتب خان في الأزمة مُجدّدًا. حاولْنا التواصلَ مع رولا خلف، رئيسة تحرير "فاينانشال تايمز"، وبعثنا لها بالأسئلة لكن دون ردّ.

سُرعانَ ما نشرت بعدها الجريدة البريطانية رسالة (5) من الرئيس الفرنسي انتقد فيها المقال المحذوف الذي قال: إنه أخطأ في نقل تصريحاته فاستخدم مصطلح "الانفصالية الإسلامية" بدلًا من "الانفصالية الإسلاموية". "أكره أن يوضع على لساني كلامُ لم أقلْه" (6). هكذا عبَّر باستياء رافضًا الاتهامَ بمعارضة دينٍ بعينه. وبنبرة حادة قال: "لن أسمح لأي شخص بأن يزعم أن فرنسا أو حكومتها تشجع العنصرية ضد المسلمين"، مؤكِّدًا أن بلاده تعرف ما تدين به للحضارة الإسلامية في الرياضيات والعلوم والهندسة المعمارية التي ينقل منها الجميع، ولافتًا إلى إعلانه إنشاء معهد في باريس لعرض هذه "الثروة العظيمة".

محاكمة العَلمانية

"يبدو الأمر كما لو كنا فوق دخانِ أنقاضِ بُرجَي التجارةِ العالمية، ويقولون لنا: إننا فعلنا ما نستحق به ذلك"، بهذه الكلمات عبرت باستياء آن صوفي براديل، مستشارة الاتصالات الدولية للرئيس ماكرون، لصحيفة "لوموند" الفرنسية، في معرِض انتقادها للإعلام الأمريكي.

التضليل الإعلامي الذي مارسته وكالة الأنباء الفرنسية حول مسلمين لم ينل حظه في الإعلام ومرَّ مرورَ الكرام.

صحف "واشنطن بوست" و"نيويورك تايمز" كانتا الأكثرَ عُرضةً للانتقاد في الأوساط الفرنسية المختلفة، وحتى من بعض الإعلام اليساري الفرنسي، باعتبارهما منبرَين لأصوات حادة هي الأعلى ضجيجًا ضد السياسة الفرنسية خاصة "من النساء السود والعرب المنتمين للفرانكفونية" (7)، كما ذكَر مقال في "واشنطن بوست". وكلما تحدث هؤلاء -"الذين لا يرون العالمَ بالطريقة التي تريدها النُّخَب الفرنسية"، كما وصفهم رئيس تحرير "نيويورك تايمز"- عن العنصرية وعن تاريخ فرنسا المُلطَّخ به وموروثاتها الاستعلائية؛ كلما نَهَشَ فيهم وفيهن الإعلامُ الفرنسي.

"يبدو الأمر كما لو أن فرنسا، السيدة الاستعمارية العجوز، لا تستطيع أن تُصدِّق أن رعاياها السابقين من الأفارقة والمسلمين يردّون عليها"، هكذا كتبت كارين عطية، محررة الآراء الدولية في "واشنطن بوست"، وهي أمريكية من أصول أفريقية. لكن أبرز الأصوات الفرنسية الصاخبة في الجريدة كانت رقية ديالو، وهي صحفية فرنسية مسلمة من أصل أفريقي، تعد الأكثر جدلا في فرنسا بين من يكتبون بالخارج، تحديدًا في الإعلام الأمريكي. وصفها ضيف فرنسي في أحد البرامج بأنها "ناشطة هُويّة" (8) أي ناشطة في حقوق الإنسان على أساس الهوية، مُتعمِّدًا حذف مهنتها كصحفية. وتعرضت لإهانة شخصية من كاتب كان بصحبتها في الأستوديو؛ وصفَها على الهواء بأنها "امرأة مسلمة وسوداء" (9)، وكال لها اتهاماتٍ بدعم "الإرهاب". كتبت ديالو على تويتر؛ بأنها لم تتعرض لمثل هذا العنف على الهواء قبل ذلك.

لم يقتصر النقد على الأصوات الأفريقية بالجريدة، وكان أشبهَ بالخط العام لمِساحة الرأي، بل ومساحة التحليل الإخباري أيضًا، فبينما وصَف كاتب معايير ماكرون الليبرالية بـ"الازدواجية" (10)، وعنون

آخر مقالَه "بدلًا من محاربة العنصرية المُمنهجة فرنسا تريد إصلاح الإسلام" (11)، جرى الحديث أيضًا عن التمييز العنصري الموثق الذي يطول العربَ والسود في فرنسا على يد قوات الشرطة التي تعد مؤسسةً من مؤسسات الدولة (12).

التحليل والتغطية الإخبارية في "نيويورك تايمز" أيضًا لم تُعجب "بلد الحرية" بعد أن تمت المقارنة (13) بين رد الفعل "الأيديولوجي" للرئيس الفرنسي ورد الفعل "التصالحي" للمستشار النمساوي على "الهجمات الإرهابية" التي ضربت بلديهما. ولم ينس الفرنسيون التغطية الأولية للجريدة لحادث ذبح المدرّس الفرنسي وما تلاه، إذ كان عنوان الخبر: "الشرطة الفرنسية تقتل رجلًا بعد هجوم فتّاك بالسكين في الشارع". ولم يشفع للجريدة تغيير العنوان بعد تصريحات للشرطة الفرنسية.

استجابة أمريكية

مثّلت الجريدتان الأمريكيتان مَحْفَلَين للآراء المنددّة بسياسة ماكرون، ولكن حتى حين. في "واشنطن بوست"، نشر السفير الفرنسي في الولايات المتحدة مقالًا بعنوان "فرنسا تقف في وجه التطرف دون المساس بقيمها" (14)؛ أعرب فيه عن استياء بلاده من ردود الفعل في الصحافة الأمريكية وعلى وسائل التواصل الاجتماعي التي وصفها بغير العادلة وفي بعض الأحيان مبنية على معلومات مغلوط فيها، قائلًا: "نحن نحارب التطرف في بلدنا لا دينًا أو مجتمعًا بعينه".

بعد المقال ببضعة أيام، نشرت الصحيفة مقالًا لبنيامين حداد، مدير مبادرة أوروبا المستقبل في المجلس الأطلسي -وهو مركز أبحاث أمريكي-، بعنوان "على منتقدي ماكرون أن يفهموا ما تحاربُه فرنسا" (15)، هو الوحيد في الجريدة حتى اليوم المدافِع عن السياسة الماكرونية بخلاف صوت السفير الفرنسي. والمعروف أن حدَّاد له جذور لبنانية وعلاقات بإسرائيل، وقد كتب عدةَ مقالات دفاعية عن السياسة الفرنسية في الأزمة الحالية في عدة صحف أمريكية وفرنسية.

أما في حالة "نيويورك تايمز"، فتلقّى بن سميث -رئيس التحرير- اتصالًا هاتفيًا مباشرًا من قصر الإليزيه اتهم فيه الرئيسُ الفرنسي الإعلامَ الأمريكي بإضفاء الشرعية على العنف، وهو ما اعتبره سميث اتهامًا خطيرًا. شكا ماكرون "انحياز" إعلام "بلد هو وريث التنوير والثورة الفرنسية"، وهوسَه بالعنصرية، وآراءَه حول الإرهاب، وتردُّدَه، في التضامن مع جمهوريته المحاصرة ، مُلقيًا باللوم على فرنسا بدلًا من القتلة، كما كتب سميث في مقاله بعنوان "الرئيس في مواجهة الإعلام الأمريكي" (16). بعد نحو أسبوعين من اتصال ماكرون، ردت الجريدة الأمريكية بافتتاحية (17) أنهت بها الموضوعَ برمته. دافعت عن دور الإعلام عمومًا ووظيفته وواجبه في طرح الأسئلة حول جذور العنصرية، والغضب العرقي وانتشار فكر الإسلام السياسي بين المسلمين الغربيين إلى جانب نقد فاعلية السياسات الحكومية وأثرها، لكنها أيضًا اختتمت بالقول: "حين يضرب الإرهابيون، هناك رد واحد فقط. وفي هذا الجانب، يا سيد ماكرون، فرنسا لا تقف وحدها"، فيما بدا أنه يشكل استجابةً للضغوط الفرنسية. وكان هذا آخرَ ما كُتب في الموضوع.

إعلام الإثارة

لمّا كانت الأخبار المغلوطة في وقت الأزمات عملًا غير مسؤول، وباعثة على الكراهية والانقسام، ومهددًة للسلم العام، ومُثيرًة للشغب، وقد تُتَّخذ مبرِّرًا لأعمال عنف، كان مفهومًا ومُبرَّرًا أن تنال محررةُ الآراء الدولية في "واشنطن بوست" هجومًا لاذعًا من الفرنسيين. لقد نشرت المحررة على تويتر معلومة خاطئة حول اعتزام الحكومة الفرنسية منْحَ أرقام وطنيّة خاصّة للأطفال المسلمين لتمييزهم عن غيرهم، والتي نقلتها عن مصدر لم يدقق المعلومة. حينها انفتحت جبهة حرب إلكترونية على كارين عطية شارك فيها صحفيون وشخصيات بارزة ووزراء حكومة مثل سيدريك أو، سكرتير الدولة الفرنسي للقطاع الرقمي، الذي لم يفته التهكمُ من الادعاء فغرَّد مُعلقًا "هذا صحيح. ونشرب دماء

الإعلام الأمريكي حتى ولو بقي ينتقد ماكرون إلا أنه رضخ لجزء من تدخلات السلطة (تصوير: مايك بياسكي).

الأطفال على الإفطار كذلك. لا يمكن للديمقراطيات أن تكافح الأخبار المغلوطة والتضليل إذا لم يقم الصحفيون الجادون بالتحقق الأساسي من الأخبار".

حذفت عطية التغريدة التي تضمنت المعلومة المغلوطة، واعتذرت "بشكل لا لَبْسَ فيه" وذلك حتى "لا تجعل الأمر أصعب على زملائها في تناول قصة صعبة".

لكن التضليل الإعلامي الذي مارسته وكالة الأنباء الفرنسية (أ.ف.ب) والذي من شأنه إذكاء الأزمة لم ينل حظه في الإعلام ومرَّ مرورَ الكرام. أما من تصدى له فكان مسؤولًا قضائيًا فرنسيًا أصدر بيانًا خصَّ فيه الوكالةَ بالنقد لنشرها خبرًا مفادُه أن شابًا مسلمًا في العشرين من العمر تعرض لاعتداء من أقرانه المسلمين لاحتفاله بعيد الميلاد، ولأنه ابن لزوجين شرطيين، أم عربية وأب فرنسي.

استغل وزير الداخلية الفرنسي بالطبع ما أسماه "الهجوم العنصري" قائلًا: إنه خير مثال للانفصالية الأصولية التي تسعى لتقويض القيم الفرنسية، لكنّ بيانًا للمدعي العام في مدينة بلفور -حيث وقع الحادث الذي حمل "نزعات استعلائية لا دينية"- وجَّهَ اتهاماتٍ للوكالة بالتسرع وعدم التحقق (18) مؤكّدا أن نشر معلومات مُجْتَزأة أو غير دقيقة قد يسبب اضطرابًا في النظام العام من التغطية الإعلامية وحتى ردود الفعل المتفاقمة المترتبة عليها. كلا الخبرين من شأنه شحن الحشود بمشاعر سلبية، لكنها المعايير المزدوجة في التعامل مجددًا.

الهوية والمنصة عاملًا

السمة المشتركة بين الأصوات التي طالتها الأذرع الماكرونية سواء بالقمع أو بالتنديد هي أنها في الغالب أصوات مهاجرين بعضهم استوطن فرنسا وهم من أصول إيرانية وأفريقية، والآخرون استوطنوا دولًا غيرها وهم من أصول باكستانية وأفريقية، وأن المنابر الإعلامية الموضوعة تحت المراقبة

الدقيقة هي منابر أجنبية خارج فرنسا، وإلا ماذا فعلت الأذرع الماكرونية مع الموقعين الفرنسيين "ميديا بارت" و"مجلة أوريان21" Orient XXI اليسارية المعنية بشؤون العالم العربي والإسلامي، اللذين أعادا نشر مقال خسروخافار المغضوب عليه بعد حذفه؟ لا شيء!

هل كان سيختلف رد الفعل الفرنسي الحاد لو جاء هذا النقد والهجوم من فرنسيين ليسوا من أصول مهاجِرة، وربما ليسوا مسلمين؟ ليس بالضرورة، فالأمر يتوقف على المنبر الدولي أو الناشر الذي أعطى المِساحة، فهناك من اعتبر صراحةً أن بلاده تُحرِّف العَلمانية لاستهداف الإسلام (19) مثل آلان جريش، رئيس التحرير السابق لمجلة "لوموند دبلوماتيك" ورئيس تحرير مجلة "أوريان 21" وكاتب آخر في المجلة نفسها انتقد حكومته قائلًا إن الانفصالية هي إخضاع للإسلام ولمسلمي فرنسا (20)، لكن مثل هذين الصوتين، وهما من أصوات الفرنسيين الأصليين، من غير المسلمين، في الداخل الفرنسي، لديهم المساحة الكافية لمواصلة حديثهم الناقد دون سعي حكومتهم لتكميم أفواههم كما فعلت مع الإعلام الأجنبي خارج حدود البلاد. هذه المساعي التي جاءت في صورة اتصالات هاتفية أو رسائل ومقالات لرموز الدولة تحمل وجهة نظر الحكومة في الأزمة وتُنحّي الأصوات المخالفة جانبًا إما تطوعًا من إدارة الجريدة أو المنصة وقيادتها التحريرية، وإما بممارسة الإرهاب الفكري من قِبَل حكومة ماكرون.

لكن الهجوم الذي طال فانسن جيسير -العالم السياسي الفرنسي- بسبب مقاله "هل تشعل فرنسا الإرهاب المسلم عن طريق محاولتها منعه؟" (21) في جريدة "نيويورك تايمز" لم يكن بالهيّن. قال جيسير: إن رفض المسلمين للعلمانية اليوم هو رفض للتفسير الأحْدَثِ والأكثرِ أيديولوجية له بعد أن صار غِطاءً للعنصرية ضد المسلمين. وعلى الرغم من أن كلا المقالين لجريش وجيسير من نوعية الخطاب الذي ينتقده النظام الفرنسي، إلا أن المنبر الدولي الواسع في حالة جيسير أذكى العداوة، تمامًا كما في حالة ديالو التي تكتب في الجريدة الأمريكية نفسِها وتحظى بمتابعة أكثر من 150 ألف شخص لحسابها الشخصي على تويتر.

> **حسب منظمة «مراسلون بلا حدود»، فإن الاستقلالية التحريرية للصحافة الفرنسية «غير محمية بشكل كاف ضد تضارب المصالح».**

الجديرُ بالذكر أن وكالة "أسوشيتد برس" الأمريكية نشرت تغريدة على تويتر حملت نفس معنى مقال جيسير تساءلت فيها: "لماذا تُحرِّض فرنسا على الغضب في العالم الإسلامي؟"، قبل أن تحذفها سريعًا بدعوى استخدامها لمفردات ضعيفة للإعلان عن مقالة (22) تشرح الغضب الموجه لفرنسا في العالم الإسلامي. ومن غير المؤكد وجود ضغوط وراء قرار الحذف.

وحسب منظمة "مراسلون بلا حدود" (23) -فرنسية النشأة- فإن الاستقلالية التحريرية للصحافة الفرنسية "غير محمية بشكل كاف ضد تضارب المصالح" في ظل ميل رجال الأعمال إلى الاستحواذ على الإعلام والتأثير في الرأي العام بما يخدم مصالحهم. يتعرض الصحفيون أيضًا لمُناخ العَداء الذي يغذّيه السياسيون الذين يستخدمون لغة عدوانية، وللمضايقات على وسائل التواصل الاجتماعي، حيث يكونون أهدافًا مفضَّلة للمتصيدين من جميع الأنواع الذين يختبئون وراء شاشاتهم وأسماء مستعارة.

واتخذت أشكال التضييق على الصحافة في فرنسا صورًا عدة؛ بدءًا من وسائل التواصل الاجتماعي ومناخ عدائي يُغذيه السياسيّون بحملاتهم العدوانية، إلى المنع من التصوير أو مصادرة أجهزة، وفي بعض الأحيان وصلت إلى استدعاء صحفيين استقصائيين من قِبَل أجهزة المخابرات لاستجوابهم في مواضيع حساسة بشأن تحقيقاتهم الصحفية كما حدث مع الموقع الاستقصائي "ميديا بارت". ومع قانون "الأمن العام" المقترح، (الذي تراجعت الحكومة عن بعض بنوده أمام حدة الاحتجاجات) فمن المتوقع أن تتراجع حرية الصحافة في فرنسا.

المصادر:

1) https://pressnewsagency.org/frances-dangerous-religion-of-secularism/
2) https://orientxxi.info/magazine/a-censured-debate,4282
3) https://www.politico.eu/article/frances-secularism-means-freedom-and-protection-for-all/
4) https://www.nytimes.com/2020/11/15/business/media/macron-france-terrorism-american-islam.html
5) https://www.ft.com/content/8e459097-4b9a-4e04-a344-4262488e7754
6) راجع المصدر الرابع
7) https://www.washingtonpost.com/opinions/2020/12/03/macrons-centrist-tolerant-facade-is-crumbling/
8) https://twitter.com/RokhayaDiallo/status/1330964218384879616
9) https://www.nouvelobs.com/teleobs/20201022.OBS35075/charlie-hebdo-pascal-bruckner-accuse-rokhaya-diallo-d-avoir-arme-le-bras-des-tueurs.html
10) https://www.washingtonpost.com/world/2020/12/02/macron-france-race-press-freedom/
11) https://www.washingtonpost.com/outlook/macron-france-reform-islam-paty/2020/10/23/f1a0232c-148b-11eb-bc10-40b25382f1be_story.html
12) https://www.washingtonpost.com/world/europe/france-police-michel-zecler/2020/11/30/e28a7718-330b-11eb-9699-00d311f13d2d_story.html
13) https://www.nytimes.com/2020/11/09/world/europe/france-austria-terrorist-attacks-marcon-kurz.html
14) https://www.washingtonpost.com/opinions/2020/11/28/france-ambassador-philippe-etienne-combat-radicalization/
15) https://www.washingtonpost.com/opinions/2020/12/16/macrons-critics-need-understand-what-france-is-fighting/
16) راجع المصدر الرابع
17) https://www.nytimes.com/2020/12/04/opinion/macron-terrorism-france.html
18) https://breaknews.fr/fake-news-non-un-musulman-na-pas-ete-agresse-pour-avoir-fete-noel/
19) https://orientxxi.info/magazine/article4354
20) https://orientxxi.info/magazine/article4279
21) https://www.nytimes.com/2020/10/31/opinion/france-terrorism-muslims.html
22) https://apnews.com/article/boycotts-paris-middle-east-western-europe-france-ee594f94f34f4d7e04d12a60b67eacc1
23) https://rsf.org/en/france

ALJAZEERA
MEDIA INSTITUTE
مجلة الصحافة
باللغة الإنجليزية
Al-Jazeera
Journalism
Review
New narratives,
from new voices
Al Jazeera
Journalism Review...
Stay tuned
@AljazeeraJournalismReviewEn
@AJR_English

معهد الجزيرة للإعلام
ALJAZEERA MEDIA INSTITUTE